المحاسبة المالية المتقدمة

دكتور

كمال الدين الدهراوى

أستاذ المحاسبة و المراجعة

كلية التجارة ـ جامعة الإسكندرية

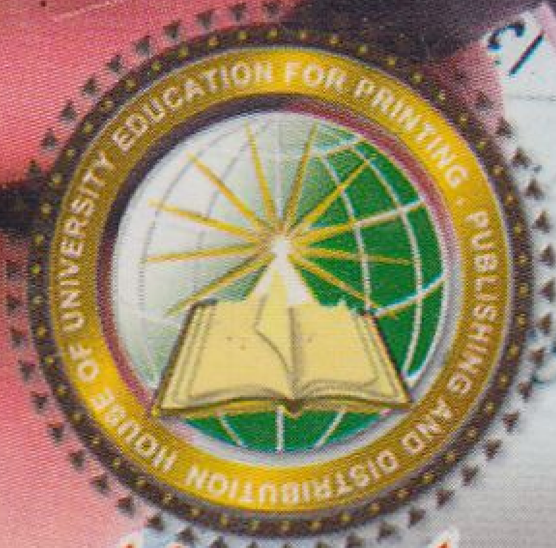


دكتور

احمد سالم

أستاذ المحاسبة و المراجعة

كلية التجارة ـ جامعة الإسكندرية



دار التعليم الجامعى

١٢ش شادى عبد السلام - برج زهرة الأنوار -مبامى - الإسكندرية -ج.م.ع

تليفاكس: ٠٣/٥٥٦٣٩٦١١ موبايل: ٠٠٢/٠١٠٠١٨٣١٧٩٦

٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩ Email : dartalemg@yahoo.com

دراسات حديثة فى :

المحاسبة المالية المتقدمة

(الإستثمارات طويلة الأجل ـ قياس القوائم والتقارير)

أ.د.كمال الدين الدهراوى
استاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة ـ جامعة الإسكندرية

أ.د.احمد محمد كامل سالم
استاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة ـ جامعة الإسكندرية

٢٠١٥



دار التعليم الجامعى
٢١ش شادى عبد السلام ـ برج زهرة الأنوار ـ ميامى ـ الإسكندرية ـ ج.م.ع.
تليفاكس: ٠٠٢ـ٠٣/٥٥٦٢٩٦١١ موبايل: ٠٠٢/٠١٠٠١٨٣١٧٩٦
٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩
Email:dartalemg@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام علي رسول الله سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين أما بعد...

فقد وفقني الله سبحانه وتعالى على إخراج هذا المؤلف للمكتبة العربية والذى يشمل موضوعات محاسبية عامة خاصة فى ظل التحول الاقتصادى العالمى إلى اقتصاد السوق وخصخصة شركة القطاع العام. وفى مصر، التى تشهد نمواً اقتصادياً مضطرداً فى السنوات الأخيرة وزيادة دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية، بدأت الدولة فى خصخصة شركات قطاع الأعمال العام وهو ما يؤدى إلى زيادة دور المحاسبة فى تقييم الشركات فى مرحلة الخصخصة وكذلك شرح العلاقة بين الشركات القابضة والتابعة فى قطاع الأعمال العام. وقد شهدت مصر فى مرحلة التحول الاقتصادى إلى اقتصاد السوق تجاه الشركات إلى تنويع استثماراتها بأشكال متعددة عن طريق الاستثمار فى عديد من الشركات التابعة وهو ما يحتاج إلى دور محاسبى أصيل فى تعريف المستثمرين والدائنين بالمراكز المالية ونتائج العمليات الخاصة بهذه الاستثمارات. ونظراً لزيادة دور القطاع الخاص فى التصدير والاستيراد والتعامل مع رؤوس الأموال الاجنبية، فقد زادت أهمية دور المحاسبة عن العمليات التى تتم بالعملة الاجنبية وإعداد التقارير المحاسبية للفروع الاجنبية وإعداد التقارير المحاسبية للفروع الاجنبية التابعة لشركات مصرية عن طريق ترجمة أو إعادة قياس هذه القوائم والتقارير. كذلك فإن توسع وكبر حجم العمليات للشركات وتنوعها فى السنوات الأخيرة يتطلب إعداد تقارير تعكس هذا التنوع والتعدد للعمليات.

وقد شمل هذا المؤلف عدة موضوعات هامة تخدم الأغراض السابق

الإشارة إليها وقد قسم المؤلف إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول يشمل كيفية المحاسبة عن اندماج وانضمام الشركات وإعداد التقارير التى تعكس عملية الانضمام كما يشمل هذا القسم، كيفية إعداد القوائم المالية المجمعة للشركات القابضة والتابعة والطرق المحاسبية المختلفة لإعداد هذه القوائم سواء فى تاريخ الشراء أو أوقات لاحقة لتاريخ الشراء وكيفية المحاسبة عن التعاملات المختلفة بين الشركات القابضة والتابعة. وأخيراً، فعندما تستثمر إحدى الشركات أموالها فى أسهم شركات أخرى دون ما يستدعى الأمر تجميع القوائم لهما، فإن الأمر يتطلب المحاسبة عن هذه الاستثمارات وفقاً لطريقة الملكية وهو ما سيبينه القسم الأول من هذا المؤلف.

وقد كتب هذا الجزء أ. د/ كمال الدهراوى

أما القسم الثانى من المؤلف فإنه يشمل عدة موضوعات هامة تتعلق بكيفية المحاسبة عن العمليات التى تتم بالعملة الأجنبية وكذلك كيفية ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية. وأخيراً فإن هذا القسم يشمل كيفية إعداد القوائم والتقارير القطاعية فى حالة تعدد عمليات الشركة فى صورة خطوط إنتاج متعددة أو فى صورة البيع فى مناطق جغرافية مختلفة.

وأسأل الله العلى القدير أن يكون قد وفقنى فى خدمة المكتبة المحاسبية العربية بهذا المؤلف.

المؤلفان

الفصل الأول

المحاسبة عن انضمام واندماج الشركات

Accounting For Business Combination

تعتبر الشركات الكبيرة، وما تحققه من مزايا اقتصادية ومالية وتشغيلية من سمات النشاط الاقتصادى فى العصر الحديث. وقد تلجأ الشركات إلى الانضمام معا ليكونا شركة واحدة تتمتع بمزايا الانتاج الكبير وتحقيق الوفورات التشغيلية والاقتصادية مما يعود على المساهمين او الملاك بفائدة كبيرة. كما ان الاندماج قد يحدث بغرض تحقيق تكامل فى العمليات الانتاجية والتسويقية او التنويع للاستثمارات بغرض تخفيض عامل المخاطرة والذى يؤثر على قيمة الاسهم السوقية. وقد يهدف الاندماج إلى القضاء على المنافسة وهو مايعتبر مخالفا للقانون فى بعض الدول مثل الولايات المتحدة الامريكية.

أسباب الاندماج:

يكمن السبب الرئيسى للاندماج فى زيادة قيمة الشركات المندمجة بعد الاندماج مما يعود بالنفع على مساهمى الشركات المندمجة. فلو ان الشركتين (أ)، (ب) اندمجتا ليكونا شركة جديدة (ج)،فان قيمة الشركة (ج)غالبا ما تفوق مجموع قيم الشركة (أ)، (ب) منفردتين وهو مايسمى بأثر التجمعSynergy Effect . وقد ترجع هذه الزيادة فى قيمة الشركة الجديدة إلى عدة اسباب من اهمها:

ا- الوفورات الناتجة عن الاندماج:

وهذه الوفورات قد تكون وفورات تشغيلية Operating Economies والناتجة من تحقيق مزايا انتاجية وتوزيعية نتيجة تجمع الخبرات الادارية

والفنية للشركتين المندمجتين مما يؤدى إلى زيادة القوة الانتاجية للشركة الجديدة نتجة الميزة التفاضلية الناتجة من تجمع هده الميزاتDifferential Efficency . وقد كانت هناك حالات عملية كثيرة للاندماج فى الولايات المتحدة الامريكية حيث زادت قيمة الشركة الجديدة بعد الاندماج وكان السبب الرئيسى لهذه الزيادة يرجع إلى عدم كفاءة ادارة الشركة المشتراه رغم ما تتمتع به من امكانيات تشغيلية وانتاجية كبيرة.

وقد تكون هذه الوفورات فى شكل وفورات ماليةFinancial Economies والتى تنتج من زيادة القدرة المالية للشركة الجديدة والناتجة من زيادة قدرتها على الحصول على التمويل اللازم لعملياتها [1] . وقد تنتج هذه القدرة المالية من زيادة معدل السعر/ العائد P/E مما يخفض من تكلفة الاموال للشركة الجديدة.

2- زيادة القوة التسويقية Market Power:

قد يؤدى الاندماج الى زيادة قدرة الشركة الجديدة على توزيع منتجاتها عن طريق تخفيض المنافسة. ورغم ان الوفورات الاقتصادية والمالية السابق الاشارة اليها تعتبر مرغوب فيها من ناحية النفع الذى يعود على المجتمع من الاندماج، فان القضاء على المنافسة او تخفيضها يعتبر غير مرغوب فيه وغير قانونى فى بعض الدول كما اشرنا سابقا.

3- شراء اصول بأقل من تكلفتها الاستبدالية :

يتم فى بعض الاحيان ان تشترى شركة شركة اخرى او تندمج معها لان تكلفة استبدال الاصول الخاصة بالشركة المشتراه أو المندمجة تكون عالية عن

---

[1] نظرا لزيادة حقوق الملكية فى الشركة الجديدة بعد الاندماج عن مجموع حقوق الملكية للشركتين معا قبل الاندماج، فان نسبة الديون الى الملكية تقل مما يتيح للشركة الجديدة فرصة اكبر للحصول على ديون جديدة.

قيمتها السوقية. وافضل مثال لهذه الحالة هو الاصول الخاصة بشركات البترول المتمثلة فى الاحتياطى المؤكد Poroved Reserve من البترول. فقد قامت شركات البترول الأمريكية فى الثمانينات بشراء الاحتياطى الخاص بشركات البترول الصغيره عن طريق شراء هذه الشركات بتكلفة اقل من التكاليف الباهظة للبحث والاستكشاف لاحتياطى جديد.

4-**التنويع** Diversification :

يعتبر الاندماج بمثابة تنويع للاستثمارات سواء فى نفس نوع الصناعة او فى انواع مختلفة تماما. فقد تشترى شركة انتاج بترول شركة اخرى لتسويق البترول او تقوم شركة كمبيوتر بشراء شركة للانتاج السينمائى. ويؤدى هذا التنويع إلى تحقيق مايسمى بمحفظه الاستثمارات Investment Potfolio وهو ما يؤدى إلى تقليل التقلبات فى العائد واستقراره وبالتالى تخفيض عامل المخاطرة المنتظم(beta) للشركة الجديدة. ورغم ان مديرى الشركة المندمجة قد يحققوا منافع ذاتية من الاندماج فى هذه الحالة نتيجة نمو الشركة التى يديرونها وضمان الحصول على عائد ثابت كنسبة من الارباح المستقرة للشركة الجديدة، فإن الاندماج بغرض التنويع قد يضر بمصلحة المساهمين[1].

فالمساهمين يمكنهم تحقيق التنويع لاستثماراتهم بانفسهم وبتكلفة أقل من الاندماج وذلك بشراء اسهم الشركة الاخرى. وطبقا لنظرية تسعير الاصل

---

[1] يعتبر هذا التحليل تطبيق لنظرية الوكالة Agency Theory والتى تفترض ان ادارة الشركات المساهمة كوكيل عن المساهمين Agent تعمل على تحقيق مصالحها الذاتية وزياده رفاهيتها الاقتصادية على حساب المساهمين. لتفاصيل اكثر حول اسباب الاندماج ودوافعه انظر:

Copeland, Thomas E. and Weston, J.Fred, Financial Theory and Corporate Policy, Addison-Wesley Publishing, New York,1988 and Brigham, E. and Gapenski L., Intermediate Financial Management, The Drydem Press, Chicago, 1985.

الرأسمالى (CAPM) Capital Asset Pricing Model ، فان معدل العائد للسهم يزيد بزيادة معامل المخاطرة، بينما ينخفض بانخفاض التقلبات فى العائد لانخفاض معامل المخاطرة المرتبط بهذا السهم. ولذلك، فان اندماج شركتين لهما نفس التقلبات فى العائد ولكن فى اتجاهات مختلفة، اى انهما مرتبطان معا ارتباطا سالباNegatively Correlated ، يؤدى الى تقليل التقلبات للعائد للسهم نتيجة ارتفاع القيمة السوقية للسهم فى الشركة الجديدة. وباحتفاظ المساهمين لاستثماراتهم فى الشركة وتحملهم لتكاليف الاندماج، فانهم يتأثروا سلبيا نتجة الاندماج[1] . فالمساهم فى هذه الحالة يستطيع تكوين محفظه الاستثمارات الخاصة به بشراء اسهم الشركة الاخرى وبتكلفة اقل كثيرا من تكلفة الاندماج القانونية والمالية وغيرها.

وبعكس ذلك، فان المنتفع فى هذه الحالة، يكون حاملى السندات او الدائنين عموما لان الشركة الجديدة ستكون قدرتها علي السداد وموقفها المالى اقوى من الشركات المنفردة مما يزيد من قيمة السندات السوقية. وكذلك فان مديرى الشركة الجديدة يتمتعون بزيادة حجم الشركة الجديدة ومايرتبط به من منافع لهم وايضا سينتفعون بثبات الحوافز المرتبطة بالارباح المحققة بواسطة الشركة الجديدة. ولذلك فان الاندماج بغرض التنويع قد يؤدى الى تحويل الثروة من المساهمين الى الدائنين والادراة.

ومن بين الدوافع الاخرى للاندماج هو الاستفادة من التخفيض الضريبى الناتج من الاندماج. فقد تكون شركة تحقق ارباحا عالية إلى شراء شركة اخرى محققة لخسائر عالية، وبدلا من ترحيل الخسائر للشركة الثانية لمدة طويلة قادمة، فان الشركة المشرية تستفيد من الاندماج بتخفيض الارباح الخاضعة للضريبة عن طريق الخسارة المحققة بواسطة الشركة المندمجة.

---

[1] هذا التحليل يفترض ان الحافز الوحيد للاندماج هو تنويع الاستثمارات مع عدم وجود الدوافع الاخرى الخاصة بزيادة الانتاجية والقدرة التسويقية وغيرها من الاسباب السابق الاشارة اليها للاندماج.

انواع الاندماج :

قد يكون الاندماج بين الشركات بغرض زيادة القوة الاحتكارية عن طريق شراء او الاندماج مع الشركات المنافسة او شراء فى نفس الصناعة فى مناطق جغرافية مختلفة. ويتميز الاندماج من هذا النوع بالرغبة فى تقليل المنافسة ويسمى بالتكامل الافقى Horizontal Integration . واذاكان الاندماج بغرض التكامل الافقى يهدف الى زيادة حجم الانتاج او القوة الانتاجية للشركة الجديدة، فان هناك نوعا اخر من الاندماج بين الشركات لتكوين خطا انتاجيا واحدا، وهو الاندماج الذى يهدف الى السيطرة على خط انتاجى ممتد بين المنتج حتى المستهلك Supplier / Customer Relationship، فاذا اشترت شركة مواد غذائية شركة اخرى للمواد الغذائية فان ذلك يندرج تحت الصنف الاول من الاندماج، اما اذا اشترت شركة لانتاج البترول شركة اخرى لتسويق وتوزيع البترول فهو تكامل افقى يهدف الى ضمان الحصول على البترول من مصادره حتى توزيعه الى المستهلك النهائى وهو النوع الثانى من الاندماج.

واذا كان الاندماج السابق يتميز بأن الاندماج او الشراء يتم بين شركتين تعملان فى نفس الصناعة او صناعات مماثلة، اى تسويق وانتاج نفس السلعة مثلا، فان النوع الثالث من الاندماج يتم بين شركات مختلفة فى نوع الصناعة Conglomerate Merger، حيث تقوم شركة انتاج بترول مثلا بشراء شركة اخرى للانتاج السينمائى. ويكون هذا الاندماج بغرض التنويع Diversification السابق الاشارة اليه عند الكلام عن اسباب الاندماج.

المعالجة المالية للاندماج :

عادة ماتتطلب المعالجة للاندماج المالية تحديد مايلى:

ا- تقدير قيمة الشركة المندمجة.

2- تحديد طريقة السداد.

وبالنسبة لتقدير قيمة الشركة المندمجة، فان الامر يتطلب توقع او تقدير التدفقات المالية المستقبلة والتى ستضيفها الشركة المندمجة بعد الانضمام. ثم خصم هذه التدفقات المالية بمعدل تكلفة الاموال للشركة الدامجة. وهذا الاسلوب يشبه تماما اسلوب الموازنة الرأسمالية. ولذلك فان القيمة المتوقعة للشركة المندمجة تتحدد بالمعادلة الاتية:

$$\sum_{ف=1}^{ن} \frac{\text{التدفق النقدى من العمليات}}{(1+أ)^{ف}} - \text{القيمة السوقية للالتزامات}$$

حيث:

التدفق النقدى = الربح قبل الضرائب والفائدة (ا- معدل الضريبة) + الاستهلاك للاصول الثابتة.

أ = تكلفة رأس المال للشركة الدامجة (معدل الخصم)

ن = الحياة الانتاجية المتوقعة للشركة المشتراه.

ف = السنة المالية.

واذا كانت السنوات المتوقعة للشركة المندمجة غير محددة وهو الامر الغالب، فان القيمة المتوقعة تحدد كالاتى:

$$\frac{\text{التدفق النقدى من العمليات}}{(أ)} - \text{القيمة السوقية للالتزامات}$$

مثال:

ترغب الشركة (أ) فى شراء الشركة (ب) وقد قدم المدير المالى للشركة (أ) التقديرات الاتية عن الشركة (ب):

العائد السنوى قبل الضرائب والفوائد	15000 جنيه
الاستهلاك السنوى للاصول الثابتة	60000
معدل الضريبة	%30
تكلفة الاموال للشركة (أ)	%10
الحياة الانتاجية المتوقعة للشركة (أ)	غير محددة
الالتزامات الواجبة الدفع عند الشراء	650000

وبالتالى تتحدد قيمة الشركة (ا) كالاتى:

$$\frac{60000 + (0,3 - 1)150000}{\%10} - 650000$$

$$= \frac{(165000)}{(0,1)} - 650000$$

= 1650000 - 650000 = 1000,000 جنيه

وكما هو الحال بالنسبة للموازنة الرأسمالية، فان عملية الشراء تحتاج الى تمويل. ورغم ان الشركة الدامجة قد تدفع مقابل الشراء نقدية او تصدر سندات، فان معظم طرق التمويل للشراء فى حالة الاندماج يكون باصدار اسهم جديدة للشركة الدامجة اى عن طريق تبادل اسهم الشركة المشترية مقابل اسهم الشركة المشتراه. وفى هذه الحالة فان الشركتين يجب ان يتفقا على تحديد معدل تبادل اى عدد الاسهم التى تصدرها الشركة المشترية مقابل كل سهم من اسهم الشركة المشتراه. فمعدل تبادل 3:1 يعنى ان الشركة

المشترية تصدر سهم واحد من اسهمها مقابل 3 من اسهم الشركة المشتراه. وعادة ما يكون هذا المعدل موضوع تفاوض بين الشركتين. وعادة ما يؤثر الناتج الايجابى من الإنضمام على معدل التبادل. فكلما زاد هذا الناتج الايجابى المتمثل فى زيادة القيمة المتوقعة للشركة الجديدة نتيجة الانضمام كلما كان معدل التبادل فى صالح مساهمى الشركة المشتراة.

وقد يكون معدل التبادل فى صالح مساهمى الشركة المشتراه أيضاً اذا رغبت الشركة المشترية فى أغراء مساهمى الشركة المشتراه بقبول العرض فى حالة الاندماج العدائى[1].

الحد الأقصي والحد الأدني للتبادل:

رأينا فيما سبق أن الاندماج ينتج عنه أثر ايجابى يتمثل فى زيادة التدفقات النقدية المتوقعة للشركة الجديدة عن مجموع التدفقات للشركتين منفردتين، أو يتمثل هذا الأثر فى الزيادة المتوقعة فى القيمة السوقية لأسهم الشركة الجديدة عن مجموع القيمة السوقية للشركتين منفردتين. ويمثل الحد الأقصى للتبادل أقصى معدل تبادل يمكن أن تقبله الشركة المشترية عندما تذهب كل الزيادة فى قيمة الشركة الجديدة إلى حاملى الأسهم للشركة المشتراه. ويمثل الحد الأدنى أدنى معدل تبادل يمكن أن يقبله حاملى أسهم الشركة المشتراه عندما تذهب الزيادة فى القيمة بالكامل.إلى حاملى أسهم الشركة المشترية.

---

[1] يوصف التحرك من قبل الشركة المشترية للاندماج مع الشركة المشتراه بأنه اندماج عدائى Hostil Merger أو استيلاء عدائى Hostil Takeover اذا كان ضد رغبة إدارة الشركة المشتراة. وفى هذه الحالة تذهب الشركة المشترية إلى المساهمين فى الشركة المشتراه مباشرة بغرض مغرى حيث يعرضون سعر للسهم يفوق سعر السوق أو يعرضون معدل تبادل مرتفع وهو ما يطلق عليه Tender offer

ولتوضيح كيفية الوصول إلى الحد الأعلى والأدنى لمعدل التبادل سنستخدم المعلومات التالية للشركتين (أ) ، (ب) المقبلتين على الاندماج معاً لتكوين شركة جديدة ويرغبان فى تحديد عدد الأسهم الواجب اصدارها من أسهم الشركة (أ) – الدامجة مقابل أسهم الشركة (ب) المندمجة:

	الشركة (أ)	الشركة (ب)
قيمة السهم السوقية	40	50
عدد الأسهم	150000	30000
القيمة السوقية للأسهم	6000000	1500000

وبعد الاندماج، فانه من المتوقع أن تصبح القيمة السوقية للشركة الجديدة 9000000 جنيه، وهى قيمة تزيد عن مجموع قيمة كل شركة منفردة بمبلغ 1500000 جنيه.

ويتحدد الحد الأقصى والحد الأدنى لمعدل التبادل بالمعادلتين الآتيتين[1].

$$\text{ح ق} = \frac{\text{س د}\,(\text{ق ج} - \text{ق د})}{\text{س م} \times \text{ق د}}$$

$$\text{ح ن} = \frac{\text{س د} \times \text{ق م}}{\text{س م}\,(\text{ق ج} - \text{ق م})}$$

(1) Griffin, Charles and Others, Advanced Accountung, Richard Irwin Inc., 1987, p. 17.

حيث:

ح ق = الحد الأقصى لمعدل التبادل
ح ن = الحد الأدنى لمعدل التبادل
س د = عدد الأسهم للشركة الدامجة (أ)
س م = عدد الأسهم للشركة المندمجة (ب)
ق د = قيمة الأسهم للشركة الدامجة
ق م = قيمة الأسهم للشركة المندمجة
ق ج = القيمة الجديدة بعد الاندماج

$$\text{ح ق} = \frac{(6000000 - 9000000)\ 150000}{(6000000)\ 30000} = 2,5$$

أى 2.5 سهم من أسهم الشركة (أ) مقابل كل سهم من أسهم الشركة (ب) وبالتالى تصدر الشركة (أ) 30000 × 2.5

أى 75000 سهم جديد من أسهمها

$$\text{ح ن} = \frac{1500000 \times 150000}{(1500000 - - 9000000) \times 30000} = 1$$

أى سهم واحد من أسهم الشركة (أ) مقابل كل سهم من أسهم الشركة (ب)، وبالتالى تصدر الشركة (أ) 30000 سهم جديد.

وعادة ما يقع المعدل الفعلى بين الحد الأدنى والأقصى ويعتمد على التفاوض بين الشركتين. فمثلاً قد ينتهى التفاوض إلى اصدار 60000 سهم من أسهم الشركة (أ) مقابل الـ 30000 سهم للشركة (ب) ويكون معدل التبادل بالتالى:

$$= 60000 \div 30000 = 2$$

المحاسبة عن انضمام واندماج الشركات:

لفهم كيفية المحاسبة عن الاندماج والانضمام للشركات يجب معرفة الطرق التى يتم بها هذا الاندماج لاختلاف الاجراءات والطرق المحاسبية المتبعة لاشكال الاندماج والانضمام المختلفة. والاندماج التجارى يحدث عندما تندمج وحدة اقتصادية مع وحدة أو أكثر من الوحدات الاقتصادية الأخرى ليكونا معاً شركة واحدة سواء من الوجهة القانونية أو من وجهة نظر المحاسب. ويتم الاندماج بطرق عديدة يمكن تلخيصها فيمايلى:

1- قد تشترى شركة أصول أو أصول وخصوم شركة أخرى بمقابل نقدى أو بمقابل أصول أو أسهم أو خليط من الوسائل السابقة، ونتيجة هذا الشراء، فان الشركة المشتراة يتم تصفيتها وتخرج من مجال النشاط. وبالتالى تبقى شركة واحدة بعد ضم كافة أصول وخصوم الشركتين معاً ويسمى هذا الشكل من أشكال الاندماج بالاندماج عن طريق شراء الأصولAsset Acquisition.

2- قد تشترى احدى الشركات كل حقوق الملكية أو أسهم رأس المال لشركة أخرى مقابل نقدية أو أصول أو مقابل تبادل أسهم الشركة المشتراه مع أسهم الشركة المشترية(ا)، وبهذه الطريقة يتم نقل أصول وخصوم الشركة المصفاة (المشتراة) إلى سجلات الشركة المشترية مع تصفية الشركة المشتراة كوحدة قانونية مستقلة. وغالباً ما تبقى الشركة المشتراه فى العمل كوحدة انتاجية تابعة للشركة المشترية.

ويسمى هذا النوع من الاندماج بالاندماج القانونىStatutory Merger ويشبه هذا النوع من الاندماج الشكل الأول، فى أن الشركة المشتراه فى كلتا الحالتين تصفى كوحدة قانونية مستقلة، الا أن الاندماج القانونى يتم

(ا) الشركة المشترية Acquiring Company، الشركة المشتراه Acquired Company .

عن طريق شراء أسهم رأس المال بدلاً من شراء الأصول، ولذلك فان الشركة المشترية يجب أن تشترى نسبة 100 ٪ من أسهم رأس المال للشركة المشتراة حتى تصفى كوحدة مستقلة.

3- والشكل الثالث من الاندماج عندما تتنفق شركتان أو أكثر على تحويل أصولهما وخصومهما وحقوق الملكية لهما إلى شركة جديدة تماماً، وبالتالى فهذا النوع من الاندماج يتميز بأن الشركات المندمجة تصفى كوحدات قانونية مستقلة بينما تبقى فى العمل كوحدات انتاجية أو أقسام رئيسية فى الشركة الجديدة. ويسمى هذا الاندماج بالتوحيد القانونى Statutory Consolidation. وبالتالى ففى هذا النوع من الاندماج يتم الغاء أسهم الشركات المندمجة واستبدالها بأسهم جديدة تماماً خاصة بالشركة الجديدة.

4- والنوع الرابع والأخير من أشكال الاندماج عندما تشترى شركة ما كل أو نسبة كبيرة (أكبر من 50 ٪) من الأسهم التى لها حق التصويت لشركة أخرى تمكنها من تحقيق السيطرة القانونية الكاملة عليها. ويتميز هذا النوع من الاندماج عن الأشكال الثلاثة الأولى، أن كلا من الشركة الدامجة والمندمجة أو المشترية والمتشتراة تبقى كوحدة قانونية مستقله. وقد تفضل الشركة المشترية أن تبقى الشركة المشتراه ليكوحدة مستقلة وعدم تصفيتها للابقاء على الأسم التجارى والشهرة المرتبطة بها. وتكون العلاقة بين الشركة المشترية والشركة المشتراة علاقة الشركة القابضة Parent Company والشركة التابعة Subsidiary Company

والجدول التالى يلخص أشكال الاندماج السابقة واثرها على الشركتين المشترية والمشتراه.

الأثار علي الشركة المشترة Acquired Company	اجراءات الشركة المشترية Acquiring Company	شكل الاندماج
تصفى نهائياً كوحدة مستقلة وعادة ما تخرج من مجال الأعمال	تشترى الأصول أو الأصول والخصوم للشركة المشتراة.	١• اندماج عن طريق شراء الأصول Asset Acquisition
ظهور شركة جديدة تماماً. تصفى أيضا كوحدة قانونية وتحول سجلاتها إلى سجلات الشركة الجديدة مع بقاءها كوحدة انتاجية أو قسم انتاجى فى الشركة الجديدة وتستبدل اسهمها بأسهم جديدة.	ظهور شركة جديدة تماماً وتصفى كوحدة قانونية وتحول سجلاتها إلى سجلات الشركة الجديدة مع بقاءها كوحدة انتاجية أو قسم انتاجى فى الشركة الجديدة وتستبدل أسهمها باسهم جديدة.	2• توحيد قانونى من خلال تجميع حقوق الملكية لشركتين أو أكثر Statutory Con-solidation
تعمل كشركة مستقلة لها شخصيتها المعنوية المستقلة ولكن تصبح فرع تابع Subsidiary للشركة القابضة.	تشترى أسهم الشركة الأخرى وتصبح الشركة القابضة Par-ent	3• شراء كل أو أكثر من 50٪ من أسهم الشركة المندمجة بواسطة الشركة الدامجة Stock Acquisition

ويجب ملاحظة أنه فى أنواع الثلاثة الأولى من الاندماج، فان الشركة الجديدة تقوم بضم كافة السجلات المالية والمحاسبية الخاصة بالشركات المندمجة فى سجلاتها ولايحتاج الأمر فى هذه الحالة إلى تجميع للقوائم المالية إلامده واحدة عند الاندماج. أما النوع الرابع من الاندماج، فان كل شركة تحتفظ بسجلاتها المالية مستقلة تماماً عن السجلات المالية للشركة

الأخرى مما يستدعى الأمر تجميع القوائم المالية للشركة الدامجة والمندمجة فى نهاية كل سنة مالية لتقديم معلومات نافعة ومفيدة للأطراف الخارجية عن نتائج الشركة القابضة والشركات التابعة لها. والجدول التالى يظهر أثر الاشكال المختلفة للاندماج على السجلات المحاسبية وإعداد القوائم المالية.

	الاندماج والتوحيد القانوني مع تصفية احدي الشركات (الاشكال 1-3)	الاندماج مع الاحتفاظ بالشخصية المعنوية المستقلة
موضوع التجميع	السجلات المالية Financial Records	القوائم المالية فقط Financial Statements
وقت التجميع	تجميع دائم للسجلات الماليه عند الاندماج.	تجميع للقوائم المالية عند الشراء، وفى نهاية كل سنة مالية.
كيفية التجميع	يتم تعديل سجلات الشركة لتتضمن الحسابات الخاصة بالشركة أو الشركات المصفاة.	كل شركة تحتفظ بسجلاتها المستقلة مع إعداد ورقة عمل لتسهيل عملية تجميع القوائم المالية.

طرق المحاسبة عن الاندماج:

ويقصد بطرق المحاسبة عن الاندماج القيم التى تعطى للمفردات المختلفة الخاصة بأصول وخصوم وحقوق الملكية للشركة المندمجة، وكيفية تسجيل هذه المفردات فى السجلات المحاسبية للشركة الجديدة. وهناك طريقتان للمحاسبة هما:

1- طريقة الشراء Purchase Method.

2- طريقة توحيد المصالح pooling of Interests Method.

وطبقا للطريقة الأولى فإن عملية الإندماج يتم المحاسبة عنها كعملية شراء تفاوضية بين الشركة الدامجة والشركة المندمجة. ولذلك فإن الأصول والخصوم يتم تسسجيلها بالقيم السوقية التفاوضية لها. أما طريقة توحيد المصالح فإنها تستخدم فى حالة توحيد المصالح للمساهمين فى الشركات المندمجة عن طريق تبادل أسهم رأس المال ولذلك فإن الأصول والخصوم يتم تسجيلها بقيمها الدفترية قبل الإندماج أى يتم الإستمرار فى تسجيل هذه العناصر بنفس القيم المسجلة بها فى الدفاتر قبل الإندماج. وفى هذه الحالة فإنه لم يتم شراء فعلى ولم يتم انفاق موارد حقيقية للمساهمين من قبل الشركة الدامجة للشركة المندمجة.

ومن الناحية النظرية فإن طريقة الشراء طريقة مقبولة محاسبيا للتسجيل المحاسبى لعناصر الأصول والخصوم لأنها تتفق مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها والتى تنص على أن يكون التسجيل لهذه العناصر وفقا للتكلفة المدفوعة فى سبيل الحصول عليها. فهذه الطريقة تفترض أن إحدى الشركات اشترت الأصول أو الأسهم الخاصة بشركة أخرى من خلال عملية استبدال تفاوضية وهو مايؤدى إلى ظهور سعر شراء يستخدم لتسجيل الأصول بقيمتها المتمثلة فى التكلفة التاريخية المدفوعة فى سبيل اقتناءها. ولذلك فإن المواصفات الرئيسية لهذه الطريقة هى:

1- وجود شركة مشترية.

2- حدوث عملية تبادل تفاوضية.

3- ظهور أرقام جديدة تمثل القيم السوقية لعناصر الأصول والخصوم.

وفى خلال الاربعينات بدأت تظهر أشكال من الإندماج بين الشركات بمواصفات تختلف عن تلك الخاصة بطريقة الشراء. ويظهر ذلك حين تقوم شركتين متقاربتين فى الحجم بالإندماج عن طريق تبادل أسهم رأس المال

فى كل منهما دون تحويلات حقيقية للموارد أو الأصول. لذلك، ففى هذه الحالة، لايمكن التفرقة بين الشركة المشترية أو المشتراه.

وفى ظل هذا النوع من الإندماج فإنه يصعب تحديد القيم السوقية للأصول والخصوم خاصة إذا كانت القيمة الحقيقية للأسهم المصدرة لايمكن تحديدها بطريقة موضوعية أو قد لايكون هناك سعر سوقى متاح بالنسبة للأسهم الجديدة المصدرة أو بالنسبة للشركات المقفلةClosely-held Corporation. وبالتالى فإنه لايوجد تبادل تفاوضى فى هذه الحالة ولكن قد تم تبادل الأسهم بين المساهمين دون التعرض للوحدات الإقتصادية نفسها. ولذلك فإن المواصفات الأساسية لطريقة الشراء لاتظهر ولاتنطبق على هذا النوع من الإندماج. ولذا فقد بدأ التفكير تدريجيا فى إجراءات محاسبية تناسب هذا النوع وكانت النتيجة طريقة توحيد المصالح.

ورغم الإقبال على هذه الطريقة من قبل بعض الشركات المندمجة[1] فإن الفكر المحاسبى بدأ يتساءل عن مدى توافق هذه الطريقة مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها. والمشكلة النظرية المرتبطة بهذه الطريقة أنها تتجاهل أى أرقام تكلفة قد تتم أو تظهر عن طريق التبادل التفاوضى المرتبط بعملية الإندماج. ولذلك فإن التسجيل على أساس طريقة توحيد المصالح لا يتأثر بعدد الأسهم المتبادلة بين الشركتين المندمجتين. وبالإضافة إلى ذلك فإن المحاسبين يرون أنه يجب تطبيق طريقة واحدة للتسجيل المحاسبى فى تاريخ الإندماج لكافة حالات الإندماج[2]. ونظرا للجدل المثار حول إستخدام

---

1) تؤدى طريقة توحيد المصالح إلى إظهار ربح أكبر للشركة الجديدة فى تاريخ الإندماج وفى السنوات التالية للإندماج عن الربح الذى تظهره طريقة الشراء كما سنرى فى الصفحات التالية.

(2) انظر فى آراء المحاسبين فى طريقة توحيد المصالح ومحاولات الغاؤها فى:
Huefner,R. and Largay, J., Advanced Financial Accounting, The Dryden Press, New York, AICPA,1986, p.270.

طريقة دمج المصالح فإن مجلس المبادىء الأمريكىAPB -وضع قيود على إستخدامها ووضع شروطا من الضرورى توفرهم بالكامل قبل تطبيق طريقة توحيد المصالح. ويمكن تلخيص هذه الشروط فى ثلاث عناصر أساسية[1].

(1) مواصفات الشركات المندمجة Attributes of The Combining Companies وهذه المواصفات تتلخص فى أن الشركات المندمجة يجب أن تكون شركات مستقلة تماما عن بعضها البعض قبل الإندماج حتى تتم المشاركة بين المساهمين فى الشركات المندمجة فى المخاطر والحقوق الناتجة عن الإندمامج. وبالتالى فإذا كانت الشركات المندمجة تربطهما ببعض أى روابط قبل الإندماج فإن المحاسبة يجب الا تتم بطريقة توحيد المصالح.

(2) الطريقة المتبعة فى التوحيد Manner of Combining Interests، يجب أن يكون توحيد المصالح عن طريق تبادل الأسهم فقط. فاذا تضمن الإندماج تبادل أى نوع آخر من الأصول مثل السندات أو النقدية فإن المحاسبة يجب أن تتم بطريقة الشراء. ويجب أن تكون الأسهم المتبادلة هى الأسهم التى لها حق التصويت فى الشركتين. كما يجب أن يكون تبادل الأسهم يتضمن ٩٠٪ على الأقل من أسهم الشركة المندمجة.

(3) عدم وجود العمليات المخطط لها بين المساهمين Absence of Planned Transactions وذلك لتلافى وجود الاتفاقات التعاقدية بين المساهمين فى الشركات المندمجة والتى تعوضهم عن تبادل الأسهم مثل التعاقدات الوظيفية لمساهمى إحدى الشركتين أوشراء الأسهم المتبادلة بواسطة إحدى الشركات بعد الإندماج مباشرة.

وكل طريقة من الطرق السابقة (الشراء أوتوحيد المصالح) تؤثر على القيم المسجلة للأصول والخصوم عند الإندماج وكذلك على الأرباح المحققة بعد

---

(1) Accounting Principles Board, Openion No. 16, Business Combinaticns New York, AICPA, 1987.

الإندماج ويمكن تلخيص الصفات الرئيسية لكلا من طريقة الشراء وطريقة توحيد المصالح فى الآتى:

	طريقة الشراء	طريقة توحيد المصالح
1 • القيم المعطاة لمفردات الأصول والخصوم	القيم السوقية للأصول والخصوم وقدت الاندماج.	القيم الدفترية للأصول والخصوم المسجلة بالدفاتر للشركات المندمجة قبل الاندماج
2 • الفرق بين القيم المدفوعة فى سبيل الحصول على أسهم أو أصول الشركة المندمجة والقيمة الدفترية لها.	تخصص على الأصول المختلفة بما فيها شهرة المحل.	لاتوجد
3 • الطرق المحاسبية لاستهلاك للاصول الثابتة.	يتم الاستهلاك وفقاً للقيم الجديدة المعطاة للاصول وقد تطبق طرق محاسبية جديدة.	يتم الاستهلاك وفقاً للقيم الدفترية وبالطرق المحاسبيه المطبقة قبل الاندماج واذا اختلفت الطرق المحاسبية يتم توحيدها مع بيان أثر التحول إلى الطرق الجديدة على القوائم المالية فى الفترات السابقة.
4 • الأرباح المحققه للشركات قبل تاريخ الاندماج.	لايتم اخذها فى الاعتبار فى السجلات المحاسبية للشركة الجديدة.	يتم اخذها فى الاعتبار فى السجلات المحاسبية للشركة الجديدة.
5 • المصروفات المباشرة المتعلقة بالاندماج.	تضاف إلى التكلفة المدفوعة فى سبيل اقتناء الأصول أو الأسهم للشركة المندمجة (يتم رسملتها)	تعتبر مصروفات عادية تقيد فى سجلات الشركة الجديدة.

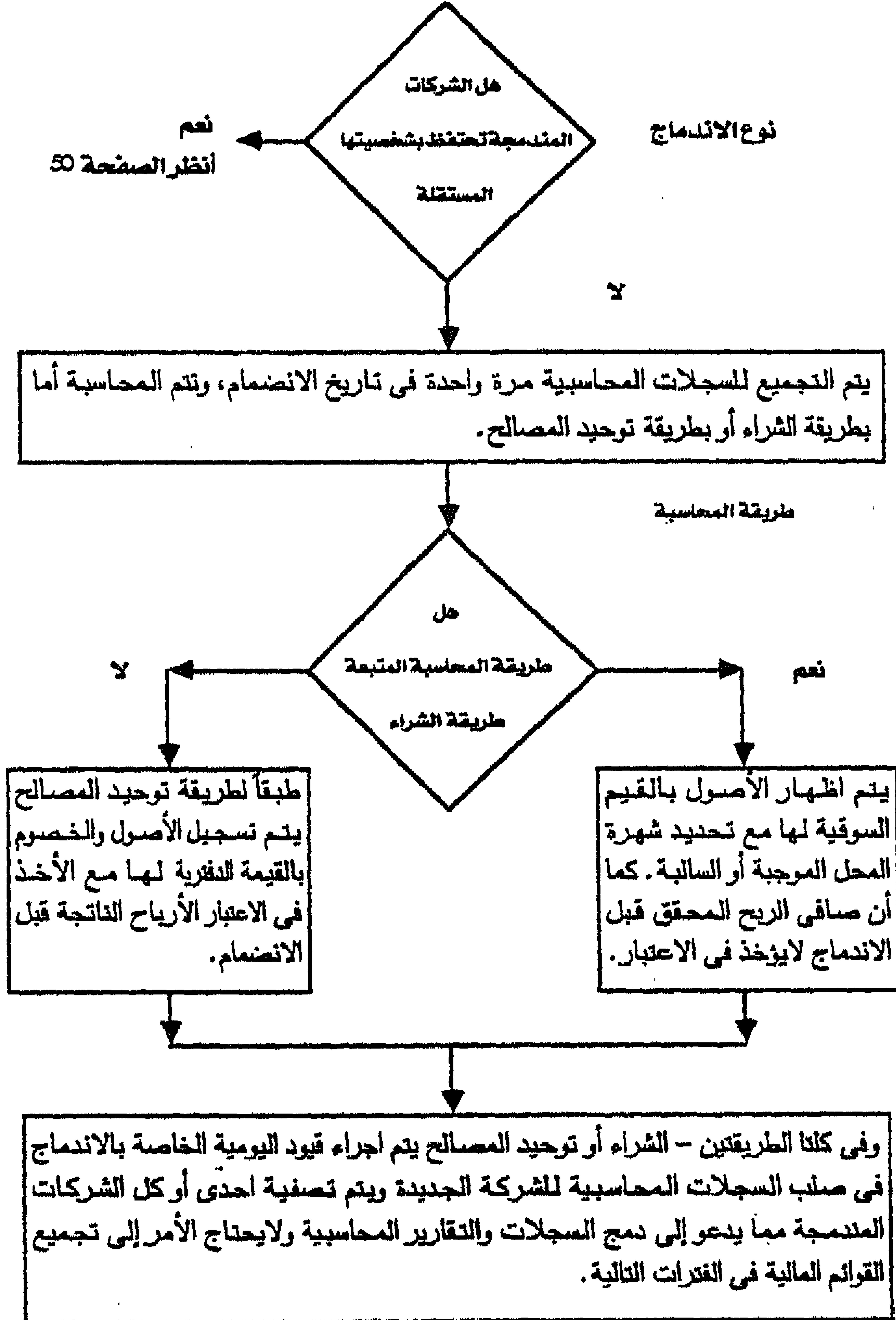
وكما يبدو من خريطة التتابع فى الصفحة التالية، فإنه بالنسبة لأنواع الإندماج الثلاثة الأولى السابق الإشارة إليهما والذى يترتب عليهما تصفية إحدى أو كل الشركات المندمجة وظهور شركة جديدة يستدعي الأمر فى هذه الحالة إلى تجميع وتوحيد كافة السجلات للشركات المندمجة فى سجلات جديدة للشركة المكونة حديثا. ويتم فى هذه الحالة تسجيل قيود اليومية فى صلب القوائم والتقارير المحاسبية لتعكس الظروف الجديدة التى حدثت بالإندماج. أما الشكل الرابع من الإندماج وهو شراء أكثر من 50 ٪ من أسهم الشركة التابعة مع احتفاظ كل شركة بسجلاتها المالية فإن الأمر لايستدعى توحيد السجلات المحاسبية وإنما مجرد تجميع للقوائم المالية فقط فى نهاية كل سنة مالية[1].

وسوف نتعرض فيما يلى للإجراءات المحاسبية المتبعة فى كل حالة من حالات الإندماج السابقة:

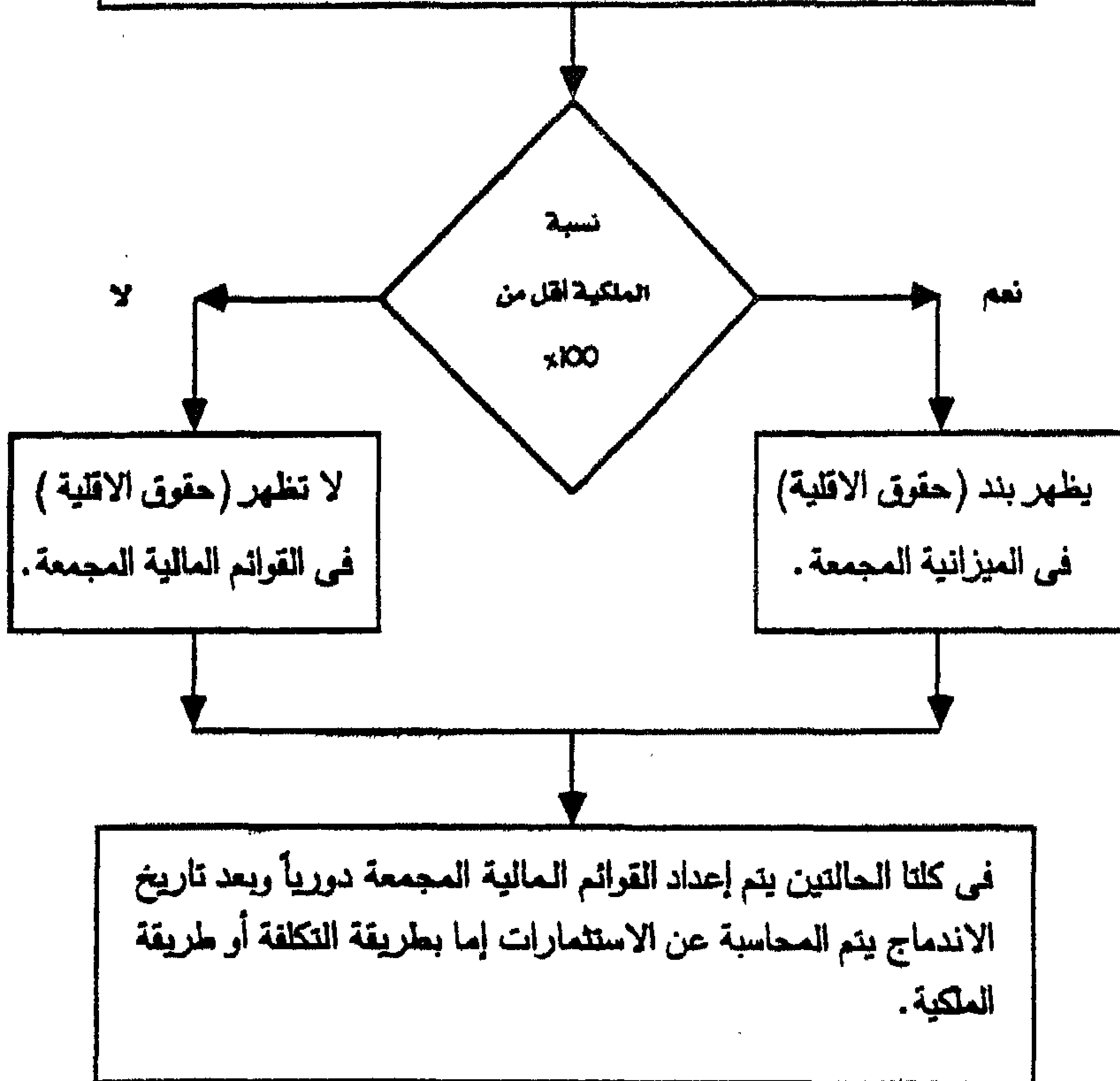
---

(1) ينبغى التفرقة فى هذا المجال بين السجلات المحاسبية Financial Records والتى تمثل كافة السجلات والتقارير ومكونات نظام المعلومات المحاسبى المالى. والقوائم المالية Financial Statements والتى تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبى المالى.

خريطة التتابع للاجراءات المحاسبية للاندماج



انظر صفحة 50



تظهر العلاقة بين الشركات المندمجة فى صورة شركة قابضة واخرى تابعة مع احتفاظ كل شركة بسجلاتها المالية المستقلة. ويتم المحاسبة فى تاريخ الشراء إما بطريقة الشراء أو توحيد المصالح. ويظهر فى جانب الأصول للشركة القابضة حساب يمثل الاستثمارات فى الشركة التابعة. ويحتاج الأمر إلى تجميع القوائم المالية Consolidation دورياً مع إعداد ورقة عمل لتسهيل عملية التجميع.
نسبة
الملكية اقل من
100%
لا
نعم
لا تظهر (حقوق الاقلية) فى القوائم المالية المجمعة.
يظهر بند (حقوق الاقلية) فى الميزانية المجمعة.
فى كلتا الحالتين يتم إعداد القوائم المالية المجمعة دورياً وبعد تاريخ الاندماج يتم المحاسبة عن الاستثمارات إما بطريقة التكلفة أو طريقة الملكية.

أولا طريقة الشراء - التجميع أو التوحيد القانوني

Statuoty Merger,Consolidation

وفى هذه الحالة كما أوضحنا سابقا يتم التسجيل فى دفاتر الشركة الجديدة لتعكس الأصول والخصوم بالقيمة السوقية لها مع تخصيص الفرق بين القيمة المدفوعة وصافى الأصول لشهرة المحل الموجبة أو السالبة وتكون القيود كالأتى.

		من مذكورين
xx		حـ/ الأصول (بالقيمة السوقية)
xx		حـ/ شهرة المحل (بالزيادة فى القيمة المدفوعة عن صافى الأصول
		إلى مذكورين
	xx	الخصوم (بالقيمة السوقية)
	xx	القيمة المدفوعة

مع ملاحظة انه قد يكون هناك شهرة محل سالبة عندما تقل القيمة المدفوعة عن صافى الأصول (الأصول – الخصوم) مما يستدعى تخفيض الأصول غير المتداولة بالشهرة السالبة باستثناء الاستثمارات طويلة الأجل فى الأسهم. كما أن القيمة المدفوعة تشمل المصروفات المباشرة المتعلقة بالإندماج مثل أتعاب المحامين والمحاسبين. أما تكاليف اصدار الأسهم فإنها تخصم من علاوة الإصدار للشركة الدامجة وأى تكاليف غير مباشرة أخرى للإندماج تسجل كمصروفات عادية ولايتم قيدها مع قيد الإندماج السابق.

مثال:

فى أول يوليو سنة ١٩٩٤ قررت الشركة العربية شراء الشركة المصرية والأتى الميزانية العمومية للشركة المصرية فى تاريخ الشرا مع القيم السوقية لمفرادات الميزانية.

الشركة المصرية

الميزانية العمومية في 1994/7/1

	القيمة الدفترية	القيمة السوقية
المدينين	10000	9000
المخزون	22000	25000
أصول متداولة أخرى	8000	10000
استثمارات طويلة الأجل	10000	12000
أراضى	40000	60000
مبانى	80000	90000
مجمع استهلاك – مبانى	(20000)	-
خصوم متداولة	(5000)	(5000)
سندات	(20000)	(18000)
صافى الأصول	125000	183000
الأسهم العادية (قيمة اسمية 5 جنيه للسهم)	(50000)	
الأرباح المحتجزة 1994/1/1	(55000)	
الايرادات	(100000)	
المصروفات	80000	

ملحوظة: الأرقام بين قوسين تمثل أرصدة دائنة.

وفى ظل هذا الإندماج، فإن طريقة الشراء سوف تكون الطريقة المناسبة للمحاسبة وذلك لأن هناك تبادل تفاوضى بين الشركتين المصرية والعربية. كما أن هذا التفاوض قد أدى إلى ظهور قيم سوقية لعناصر الأصول والخصوم للشركة المصرية والذى سيتخذ كأساس للتقويم. وفى هذا المثال، نجد أن صافى القيمة الدفترية للشركة المصرية 125000 جنيه ولكن القيمة السوقية للشركة 183000 جنيه. والسعر الحقيقى للتبادل قد يعتمد على عدة عوامل مثل

ربحية الشركة المصرية والخبرة الخاصة بموظيفها والظروف الإقتصادية للصناعة التى تعمل بها. فمثلاً إذا كانت الشركة المصرية قادرة على تحقيق أرباح عالية فإن الشركة العربية قد تكون مستعدة لدفع قيمة أكبر من 183000 جنيه. والعكس إذا كانت الشركة المصرية لم تحقق أرباح مناسبة فى السنوات الأخيرة فإن السعر التفاوضى قد يقل عن 183000 جنيه. وسوف نرى كيفية التسجيل المحاسبى فى ظل قيم مختلفة للشركة المصرية.

الحالة (1): القيمة المدفوعة تعادل القمة الدفترية لصافي الأصول:

بافتراض أن التفاوض أسفر عن تحديد قيمة 183000 جنيه مقابل الشركة المصرية ستسدد كالأتى:

50000 جنيه نقدا، 6000 سهم من أسهم الشركة العربية بقيمة أسمية 10 جنيه للسهم وقيمة سوقية 12 جنيه للسهم، 61000 جنيه قيمة ورقة تجارية قابلة للسداد بعد 2 سنة. وفى هذه الحالة تقوم الشركة العربية (الدامجة) بتسجيل القيود الآتية فى دفاترها فى أول يوليو 1994:

		من مذكورين
9000		حـ/ المدينين
25000		حـ/ المخزون
10000		حـ/ أصول متداولة اخرى
12000		حـ/ استثمارات طويلة الأجل
60000		حـ/ الأراضى
90000		حـ/ المباني
		إلى مذكورين
	5000	حـ/ الخصوم المتداولة
	18000	حـ/ السندات
	60000	حـ/ أسهم رأس المال – الشركة العربية (6000 x10)
	12000	حـ/ علاوة اصدار الاسهم – الشركة العربية (6000 x2)
	50000	حـ/ النقدية
	61000	حـ/ أوراق الدفع
		تسجيل شراء الشركة المصرية - اندماج قانوني (تمت المحاسبة بطريقة الشراء)

ويفرض أن مفردات الميزانية العمومية للشركة العربية كانت كما يلى فى أول يوليو 1994 (تاريخ الاندماج) :

النقدية	130000
المدينين	30000
المخزون السلعى	40000
الأصول المتداولة الأخرى	20000
الاستثمارات طويلة الأجل	30000
الأراضى	100000
المبانى	200000
مجمع الاهلاك للمبانى	(50000)
الخصوم المتداولة	(40000)
السندات	(160000)
	300000
رأس مال الأسهم (15,000 × 10)	150000
رأس المال الاضافى (علاوة اصدار الأسهم)	100000
الأرباح المحتجزة	50000
	300000

فإن الميزانية العمومية المجمعة للشركة الجديدة فى هذا التاريخ ستظهر كما يلى :

الميزانية العمومية للشركة العربية

في 1994/7/1

الأصول			الالتزامات وحقوق الملكية		
80000		النقدية	45000		خصوم متداولة
39000		المدينين	61000		أوراق الدفع
65000		المخزون السلعى		180000	السندات
30000		الأصول المتداولة الأخرى		(12000)	(-) خصم السندات
42000		استثمارات طويلة الأجل	17800		
160000		الأراضى	210000		أسهم رأس المال
	290000	المبانى	112000		رأس المال الاضافى
	(50000)	(-) مجمع الإهلاك	50,000		أرباح محتجزة
240000					
656000			656000		

ويلاحظ أن الأرقام الواردة بالميزانية العمومية المجمعة فى تاريخ الاندماج تشتمل القيم الدفترية الواردة بالميزانية العمومية للشركة العربية (قبل الاندماج) بالإضافة إلى القيم السوقية للأصول الخاصة بالشركة المصرية كما وردت بقيد الاندماج مع ملاحظة الآتى بالنسبة لبعض العناصر :

1- النقدية 80000 = 50000 - 130000

2- أوراق الدفع 61000 = 61000 + 0

3- رأس مال الأسهم 210000 = 60000 + 150000

4- رأس المال الاضافى 112000 = 12000 + 100000

ويلاحظ أنه لم يتم أخذ الايرادات والمصروفات للشركة المندمجة (الشركة المصرية) التى تحققت قبل الاندماج فى الاعتبار وذلك تطبيقاً لطريقة الشراء التى تفترض انضمام الشركة المصرية كشركة جديدة تماماً.

وفى نفس التاريخ تقوم الشركة المصرية بتصفية حساباتها لتعكس التصفية القانونية لها واختفاء الشخصية المعنوية المستقلة للشركة.

الحالة (2): القيمة المدفوعة تزيد عن القيمة السوقية لصافى الأصول – شهرة محل موجبة Positive Goodwill .

بفرض أن التفاوض بين الشركة العربية والشركة المصرية أسفر عن تحديد مبلغ 220000 جنيه مقابل الشركة المصرية وقد اتفق على السداد كما يلى:

100000 نقداً، 1000 سهم من أسهم الشركة العربية الممتازة بقيمة إسمية للسهم 80 جنيه وقيمة سوقية 100 جنيه للسهم. وقد دفعت الشركة العربية 20000 جنيه أتعاب محامين ومحاسبين.

وفى هذه الحالة فإن الشركة العربية تقوم بحساب شهرة المحل الموجبة كالأتى:

المبلغ المدفوع:

نقدية	100000	
اسهم ممتازة	100000	
مصروفات اندماج	20000	220000
القيمة السوقية لصافى الأصول		183000
قيمة شهرة المحل		37000

وتقوم الشركة العربية بإجراء القيد التالي في أول يوليو 1994 :

		من مذكورين
9000		حـ/ المدينين
25000		حـ/ المخزون
10000		حـ/ الأصول المتداولة الأخرى
12000		حـ/ استثمارات طويلة الأجل
60000		حـ/ الأراضي
90000		حـ/ المباني
37000		حـ/ شهرة المحل
		إلى مذكورين
	5000	حـ/ الخصوم المتداولة
	18000	حـ/ السندات
	120000	حـ/ النقدية(100000 + 20000)
	80000	حـ/الأسهم الممتازة (1000 × 8)
	20000	حـ/ علاوة اصدارأسهم ممتازة (1000 × 20)
		لتسجيل شراء الشركة المصرية بمبلغ 220000 وتحصيل الفرق بين المبلغ المدفوع والقيمة السوقية لصافي الأصول لشهرة المحل

وفي هذه الحالة تظهر الميزانية العمومية المجمعة للشركة العربية في تاريخ الاندماج كما يلي :

الميزانية العمومية للشركة العربية

في 1994/7/1

المبلغ	الأصول	المبلغ	الالتزامات وحقوق الملكية
10000	النقدية(1)	45000	الخصوم المتداولة
30000	المدينين	178000	السندات (صافى)
65000	المخزون السلعى	80000	رأس مال الأسـهم الممتازة 1000x
30000	الأصول المتداولة الأخرى		180
42000	استثمارات طويلة الأجل	20000	رأس المال الاضافى – أسهم ممتازة
160000	الأراضى	150000	رأس مال الأسهم للعادية
240000	المبانى (صافى)	100000	رأس المال الاضافى – أسهم عادية
37000	شهرة المحل	50000	الأرباح المحتجزة
623000		623000	

(1) 130000 - 120000 = 10000

الحالة (3): القيمة المدفوعة تقل عن قيمة السوقية لصافى الأصول – شهرة محل سالبة Negative Goodwill .

فى بعض الأحيان قد تكون القيمة المدفوعة أقل من القيمة السوقية للأصول المدفوعة وقد يكون السبب كما ذكرنا هو ضعف المركز المالى للشركة المندمجة أو بسبب مايسمى بسعر المساومة Bargain Purchase وهو يظهر بسبب عدم الاتفاق بين تقديرات القيمة السوقية العادلة للأصول المدفوعة بواسطة الشركة الدامجة والقيمة السوقية للأصول المشتراه والخاصة بالشركة المندمجة. واذا حدث هناك فرق بالنقص بين القيمة المدفوعة والقيمة السوقية لصافى الأصول أى أن القيمة المدفوعة تقل عن صافى القيمة السوقية للأصول، فإن ما يسمى بشهرة المحل السالبة تظهر بالدفاتر. وقد قرر الرأى المحاسبى رقم 16[1] ان الشهرة السالبة يجب أن يخفض بقيمتها القيمة

(1) Accounting Principles Board, APB Openion No.16,Business Combination, New York, AICPA,1970.

السوقية للأصول غير المتداولة بنسبة رصيد كل أصل إلى الإجمالى مع استثناء الاستثمارات طويلة الأجل فى أسهم رأس المال من هذا التخفيض. واذا لم تكفى الأصول غير المتداولة فإن الفرق يجب أن يسجل فى حساب أرصدة دائنة مؤجلة Deferred Credit وقد قرر الرأى المحاسبى رقم 17 [1] أن يتم توزيع شهرة المحل الموجبة والرصيد الدائن المؤجل بقيمة الشهرة السالبة على السنوات القادمة لمدة لاتزيد عن 40 سنة.

وبافتراض فى مثالنا السابق أن السعر الذى اتفق عليه بين الشركة العربية والشركة المصرية هو 150000 جنيه وسيدفع بالطريقة الآتية:

10000 سهم عادى من أسهم الشركة العربية بقيمة أسمية 10 جنيه وسوقية 15 جنيه للسهم وقد دفعت الشركة العربية مبلغ 10000 جنيه رسوم تسجيل للأسهم المصدرة وكذلك 18000 جنيه أتعاب للمحاسبين والمحامين لانجاز عملية الإندماج.

وتتحدد شهرة المحل السالبة كالأتى:

المبلغ المدفوع:

أسهم عادية (10000 × 15)	150000
اتعاب محامين	18000
	168000
القيمة السوقية لصافى الأصول	183000
شهرة محل سالبه	(15000)

(1) Accountion Principles Board, APB Openion No.17, Intangible Assets, New York, AICPA.1970.

ويلاحظ هنا أن المبلغ الإجمالى المدفوع وقدره 168000 جنيه والمتمثل فى قيمة الأسهم المصدرة وأتعاب المحامين تقل عن صافى القيمة السوقية للأصول بمبلغ 15000 جنيه والتى تعتبر شهرة محل سالبة مما يستدعى تخفيض الأصول غير المتداولة للشركة المصرية بها كالأتى:

الأصول غير المتداولة	القيمة السوقية	النسبة	التخفيض	القيمة بعد التخفيض
الأراضى	60000	0,4	6000	54000
المبانى	90000	0,6	9000	81000
	150000		15000	135000

ويكون القيد كالتالى:

		من مذكورين
9000		حـ/ المدينين
25000		حـ/ المخزون
10000		حـ/ الأصول المتداولة اخرى
12000		حـ/ استثمارات طويلة الأجل
54000		حـ/ الأراضى
81000		حـ/ المبانى
10000		حـ/ علاوة الاصدار (لتغطية تكاليف اصدار اسهم العربية)
		إلى مذكورين
	5000	حـ/ الخصوم المتداولة
	18000	حـ/ السندات
	100000	حـ/ الأسهم العادية
	50000	حـ/ علاوة الأصدار
	28000	حـ/ النقدية
		تسجيل اصدار 10000 سهم من أسهم الشركة العربية العادية بقيمة إسمية 10 وسوقية 15 للسهم ودفع مبلغ 18000 كاتعاب محامين لغرض الإندماج وتغطية مبلغ 10000 جنيه تكاليف اصدار الأسهم من حساب علاوة الإصدار وقد تم تخفيض حساب الأراضي والمباني بشهرة المحل السالبة.

وتظهر الميزانية العمومية المجمعة للشركة الجديدة فى تاريخ الاندماج كما يلى :

الميزانية العمومية للشركة العربية

في 1994/7/1

الأصول		الالتزامات وحقوق الملكية	
102000	النقدية(1)	45000	الخصوم المتداولة
39000	المدينين	178000	السندات (صافى)
65000	المخزون السلعي	250000	رأس مال الأسهم(4)
30000	الأصول المتداولة الأخرى	140000	رأس المال الاضافى(5)
42000	استثمارات طويلة الأجل	50000	الأرباح المحتجزة
154000	الأراضى(2)		
231000	المبانى (صافى)(3)		
663000		663000	

(1) 130000 - 28000

(2) 100000 + 54000

(3) 150000 + 81000

(4) 150000 + 100000

(5) 100000 + 50000 - 10000 = 140000

ويلاحظ أن مبلغ الـ 10000 جنيه والخاصه بتكاليف التسجيل لإصدار الأسهم الجديدة للشركة العربية لم تضاف لتكلفة الحصول على الشركة المصرية وقد تم تغطيته من حساب علاوة الإصدار للشركة العربية. كذلك

فإن جـ/ الإستثمارات طويلة الأجل لم تخفض بشهرة المحل السالبة كما نص الرأى رقم 16 لمجلس مبادىء المحاسبة الأمريكى. كما يلاحظ أنه فى الحالات الثلاثة السابقة أن الإيرادات والمصروفات المحققة فى نصف السنة الأول من عام 1994 بواسطة الشركة المصرية لم تؤخذ فى الإعتبار عند الإندماج نظرا لأنها تخص المساهمين للشركة المصرية ولا يجب أن تسجل بالدفاتر للشركة الجديدة.

ويجب التأكيد على أن استهلاك الأصول الثابتة فى الشركة الجديدة المكونة حديثا فى سجلات الشركة العربية يجب أن يتم بالنسبة للقيم المعطاة لهذه الأصول عند الإندماج ويتم استهلاكها بطرق الإستهلاك المناسبة بدءا من تاريخ الإندماج فى أول يوليو 1994.

ثانيا: طريقة توحيد المصالح (التجميع أو التوحيد القانوني)

وتستخدم هذه الطريقة عندما يتضمن الإندماج اتحاد شركتين بطريقة تؤدى إلى استمرار المصالح والملكية وعدم تغيرها ويتوفر الشروط التى حددها الرأى رقم 16 للمحاسبة عن الإندماج والسابق الإشارة إليها. وطريقة توحيد المصالح لاتتطلب أساس جديد للمحاسبة عن الأصول طالما أن الشركتين أو الشركات المندمجة تعملان كشركة واحدة بنفس الأسلوب الذى كانا يطبقانه قبل الإندماج والافتراض القائم طبقا لهذه الطريقة أن الشراء الفعلى الذى يتم بتبادل الأصول سواء نقدية أو أسهم أو خليط منهما بأصول أو أسهم شركة أخرى لم يتم وإنما الذى حدث هو تجميع أصول وخصوم أكثر من شركة

ليكونا معا وحدة إقتصادية جديدة. ولذلك فإن طريقة توحيد المصالح تتصف بعدة خصائص:

(1) أن التوحيد أو الإندماج يتم من خلال توحيد مصالح المساهمين دون أن يترتب عليه أى تبادل فعلى أو شراء تفاوضى ولذلك فليس هناك مايطلق عليه سعر الشراء Acquistion Price مما يؤدى إلى عدم ظهور الحاجة لتعديل حسابات الأصول والخصوم أو ظهور حساب لشهرة المحل كما هو الحال فى طريقة الشراء. ولكن يتم فقط جمع القيم الدفترية للأصول والخصوم للشركتين معا. وهو ما أدى إلى ظهور الانتقادات لهذه الطريقة والتى لاينتج عنها قيم تفاوضية للشركة المندمجة كما لاتعكس الطبيعة الإقتصادية لعملية الإندماج التجارى[1].

(2) كل شركة من الشركات المندمجة تستمر فى عملها كما كانت فى الماضى ولذلك فإن نتائج العمليات فى الماضى والحاضر للشركات المندمجة تؤخذ فى الإعتبار عند المحاسبة عن الإندماج بسجلات الشركة الجديدة. كما أن الأصول للشركات المندمجة يتم المحاسبة عنها بنفس الطرق السابق استخدامها قبل الإندماج مع العمل على توحيد هذه الطرق اذا اختلفت بين الشركات المندمجة مع تعديل القوائم المالية فى السنوات السابقة للإندماج لتعكس التغير فى الطرق المحاسبية.

(3) المصروفات المباشرة للإندماج لايتم رسملتها كما هو الحال فى طريقة الشراء وإنما يتم تسجيلها كمصروفات عادية فى دفاتر الشركة الجديدة.

ويمكن تلخيص القيود التى تجرى فى دفاتر الشركة الجديدة فى تاريخ الإندماج كالأتى:

---

(1) APBO No 16, 1970.

xx		حـ/ الأصول (بالقيمة الدفترية)
		إلى مذكورين
	xx	حـ/ الالتزامات (بالقيمة الدفترية)
	xx	حـ/ أسهم الشركة الدامجة (بالقيمة الأسمية)
	xx	حـ/ علاوة اصدار الشركة الدامجة (١)
	xx	حـ/ الأرباح المحتجزة (2)

مثال:

لشرح كيفية المحاسبة عن الإندماج بإستخدام طريقة توحيد المصالح عندما يكون شكل الإندماج، إندماج أو توحيد قانوني نفترض أن شركة سالم وشركة سليم اتفقتا على الإندماج معا فى أول ديسمبر 1993 . وقد انطبقت المواصفات الخاصة بطريقة توحيد المصالح على هذا الإندماج واختارت الشركتان استخدام هذه الطريقة للمحاسبة عن الإندماج. وقد اتفقت الشركتان أن تصدر شركة سالم 20000 سهم من أسهمها بقيمة أسمية قدرها 2.5 جنيه للسهم. وقيمة سوقية 5 جنيه للسهم وذلك مقابل كافة أسهم شركة سليم. وبالتالى فإن شركة سليم سوف تحول كافة سجلاتها المالية إلى شركة سالم بعد أن تصفي وتختفى كشركة مستقلة. وقد بلغت تكاليف الإندماج 10000 جنيه وفى أول ديسمبر 1993 ظهرت القيم الدفترية للشركتين كما يلى:

---

(١) يمثل هذا الرقم التسوية للفرق بين القيمة الأسمية للأسهم التى تصدرها الشركة الدامجة والقيمة الدفترية لحقوق الملكية فى الشركة المندمجة (أسهم رأس المال + علاوة الإصدار) ولذلك فسيكون دائنا بالفرق اذا زادت القيمة الدفترية لحقوق الملكية فى الشركة المندمجة عن القيمة الأسمية للأسهم المصدرة . وسيكون مدينا بالفرق اذا زادت القيمة الأسمية للأسهم المصدرة عن القيمة الدفترية لحقوق الملكية فى الشركة المندمجة.

(2) يشمل هذا الرقم الأرباح التى حققتها الشركة المندمجة فى الفترة السابقة على الإندماج.

	شركة سالم	شركة سليم
الأصول	250000	140000
المصروفات	100000	30000
مجموع الأرصدة المدينة	350000	170000
الالتزامات	60000	20000
الأسهم العادية	120000	40000
علاوة الاصدار	30000	20000
الأرباح المحتجزة 1993/1/1	20000	50000
الايرادات	120000	40000
مجموع الأرصدة الدائنه	350000	170000

وطبقا لطريقة توحيد المصالح فإن المحاسبة عن الإندماج يجب أن تشمل نتائج العمليات للفترة السابقة على الإندماج كما لو أن الإندماج تم فى أول يناير 1993 . ولذلك ففى المثال السابق، فإن الأرباح المحتجزة لشركة سليم يجب أن تعدل لتشمل أرباح الفترة من 1993/1/1 حتى 1993/11/30 كالأتى:

الأرباح المحتجزة فى 1993/1/1		50000
+ الإيرادات عن الفترة	40000	
– المصروفات	30000	10000
الأرباح المحتجزة فى 30 نوفمبر 1993		60000

ويجب على الشركة الجديدة أن تفصح عن تفاصيل العمليات الخاصة بالشركة المندمجة فى هامش القوائم المالية للشركتين بعد الإندماج بطريقة

تؤدى إلى تقديم معلومات عن الإيرادات والبنود غير العادية Extraordinary Items وصافى الربح عن العمليات المستقلة للشركة المندمجة[1].

وطبقا لطريقة توحيد المصالح، فإن المبلغ المدفوع كتكاليف للإندماج يسجل كمصروفات عادية فى دفاتر الشركة الجديدة كما يلى:

10000		من حـ/ مصروفات الاندماج
	10000	إلى حـ/ النقديـــة

ويتم بعد ذلك إجراء القيد الخاص بالإندماج وذلك بضم القيم الدفترية للأصول والخصوم لشركة سليم كالآتى:

140000		حـ/ الأصول (بالقيمة الدفترية)
		إلى مذكورين
	20000	حـ/ الالتزامات (بالقيمة الدفترية)
	50000	حـ/ الأسهم العادية – شركة سالم (2,5×20000)
	10000	حـ/ علاوة الاصدار – شركة سالم
	60000	حـ/ الأرباح المحتجزة
		تسجيل ضم الأصول والخصوم لشركة سليم مقابل اصدار 20000 سهم من أسهم شركة سالم بقيمة أسمية 2.5

ويلاحظ أن الفرق بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية لشركة سليم والتى تبلغ 60000 جنيه، والقيمة الأسمية للأسهم المصدرة وقدرها 50000 جنيه قد تم إضافته لعلاوة الإصدار بشركة سالم.

وتظهر الميزانية العمومية المجمعة للشركة الجديدة فى تاريخ الاندماج كما يلى :

---

(1) APBO No.16.1970.

الميزانية العمومية لشركة سالم وسليم

في 1993/12/1

الأصول		الالتزامات وحقوق الملكية	
380000	الأصول	80000	الالتزامات
	(390000 - 10000)		
			حقوق الملكية
		170000	رأس مال الأسهم (1)
		40000	رأس المال الاضافى (2)
		90000	الأرباح المحتجزة (3)
380000		380000	

(1) 120000 + 50000

(2) 30000 + 10000

(3) 40000 أرباح محتجزة لشركة سالم

60000 أرباح محتجزة لشركة سليم

(10000) مصروفات الاندماج

90000

وبفرض أن شركة سالم اصدرت 32000 سهم بقيمة أسمية للسهم 25 وقيمة سوقية 5 جنيه مقابل أسهم شركة سليم، فإن القيد سيكون كما يلى:

20000		من مذكورين جـ/ علاوة الاصدار
140000		حـ/ الأصول
		إلى مذكورين
	20000	حـ/ الالتزامات (بالقيمة الدفترية)
	80000	حـ/ الأسهم العادية – شركة سالم (2,5x32000)
	60000	حـ/ الأرباح المحتجزة
		تسجيل ضم الأصول والخصوم لشركة سليم مقابل اصدار 32000 سهم بقيمة أسمية 2,5 للسهم وجعل حساب علاوة الإصدار مدينا بالفرق بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية لشركة سليم والقيمة الأسمية للأسهم المصدرة (80000 - 60000).

وتظهر الميزانية العمومية المجمعة للشركة الجديدة فى تاريخ الاندماج كما يلى:

الميزانية العمومية لشركة سالم وسليم

في 93/12/1

الأصول **الالتزامات وحقوق الملكية**

380000	الأصول	80000	الالتزامات
			حقوق الملكية
		200000	رأس مال الأسهم (1)
		10000	رأس المال الاضافى (2)
		90000	الأرباح المحتجزة
380000		380000	

(1) 120000 + 80000

(2) 30000 - 20000

أما اذا أصدرت شركة سالم 40000 سهم من الأسهم العادية بقيمة أسمية 2.5 للسهم وقيمة سوقية 5 جنيه مقابل كامل أسهم الشركة المندمجة فإن القيد يكون كالأتى:

140000		من مذكورين حـ/ الأصول
30000		جـ/ علاوة الصدار – شركة سالم
		إلى مذكورين
	20000	حـ/ الالتزامات (بالقيمة الدفترية)
	100000	حـ/ الأسهم العادية – شركة سالم (2.5×4000)
	50000	حـ/ الأرباح المحتجزة
		تسجيل اصدار 40000 سهم من أسهم شركة سالم بقيمة أسمية 2.5 مقابل كافة أسهم شركة سليم وتحميل علاوة الإصدار لشركة سالم بمبلغ 30000 جنيه أما باقي الفرق بين القيمة الأسمية للأسهم المصدرة والقيمة الدفترية للأسهم لشركة سليم وقدره 10000 جنيه فخفض به حساب الأرباح المحتجزة لشركة سليم لعدم كفاية علاوه الإصدار لاستيعاب كل الفرق.

وتظهر الميزانية العمومية المجمعة فى تاريخ الاندماج كمايلى:

الميزانية العمومية لشركة سالم وسليم

في 93/12/1

الأصول		الالتزامات وحقوق الملكية	
380000	الأصول	80000	الالتزامات
			حقوق الملكية
		220000	رأس مال الأسهم (1)
		80000	الأرباح المحتجزة (2)
380000		380000	

(1) 120000 + 100000

(2) 40000 + 60000 - 10000 (مصروفات الاندماج) – 10000

ويلاحظ أن قيمة رأس المال الاضافى لشركة سالم قد استوعبت بالكامل وأصبح رصيده صفرا والجزء المتبقى من الفرق (بين القيمة الاسمية للاسهم المصدره ورأس المال المدفوع لشركة سليم) قد تم تخفيض الأرباح المحتجزه لشركة سليم وقدره 10000 جنيه. كما يلاحظ أيضا أنه فى طريقة توحيد المصالح، فقد تم أخذ الأرباح التى تحققت فى الشركة المندمجة قبل تاريخ الاندماج فى الاعتبار.

طريقة توحيد المصالح مع اختفاء الشركتين وظهور شركة جديدة:

قد يتم دمج مصالح المساهمين لشركتين مندمجتين وتكون الشركة الدامجة، شركة جديدة تماماً. وفى هذه الحالة يتم توزيع الأسهم الجديدة المصدره على حاملى الأسهم فى كلا من الشركتين مع تصفية حسابات الشركات المندمجة وضم كافة سجلاتها وتقاريرها المالية إلى الشركة الدامجة. وبافترض أن الشركة (أ) والشركة (ب) قررتا الاندماج معاً وتكوين شركة جديدة هى الشركة (جـ). وذلك فى 1997/1/1. وقد كانت الأرصدة الخاصة بكلا الشركتين فى هذا التاريخ كمايلى.

	الشركة (أ)	الشركة (ب)
الأصول	400000	320000
الإلتزامات	(80000)	(120000)
	320000	200000
رأس مال الأسهم (القيمة الأسمية 10 جنيه للسهم)	150000	100000
رأس المال الأضافى	100000	40000
الأرباح المحتجزة	70000	60000
	320000	200000

وقد تم اصدار 30000 سهم من أسهم الشركة الجديدة (جـ) تقسم مناصفة بين حاملى أسهم كلا من الشركة (أ) والشركة (ب) وقد كانت القيمة الأسمية للسهم 10 جنيه.

وفى هذه الحالة يتم إجراء قيود لتصفية حسابات الشركة (أ) والشركة (ب) فى دفاترهما ويتم اجراء القيد الآتى لاثبات الاندماج فى دفاتر الشركة الجديدة (جـ).

720000		من الأصول
	200000	إلى الإلتزامات
	300000	إلى رأس مال الأسهم – الشركة (جـ) (10 × 30000)
	90000	إلى رأس المال الاضافى – الشركة (جـ) [1] 300000 - 390000
	130000	إلى الأرباح المحتجزة 60000 + 70000

(1) تحدد هذا المبلغ بالفرق بين القيمة الأسمية المصدره للشركة (جـ) وقدره 300000 جنيه ورأس المال المدفوع للشركتين المندمجتين (أ)، (ب) وقدره 390000.

ويتضح من الأمثلة السابقة أن طريقة توحيد المصالح تؤدى إلى ظهور أرباح في تاريخ الإندماج وفي الأعوام التالية أعلى من تلك الأرباح التى تظهرها طريقة الشراء. فشهرة المحل والزيادة فى القيمة السوقية للأصول عن القيمة الدفترية لها تؤدى إلى ارتفاع قيمة الإستهلاك لهذه الأصول فى طريقة الشراء مما يؤدى بالتالى إلى تخفيض الأرباح. كذلك فإن طريقة الشراء لا تأخذ فى الإعتبار عند الإندماج الأرباح المحققة بواسطة الشركة المندمجة فى الفترة السابقة على الإندماج بعكس طريقة توحيد المصالح التى تأخذها فى الإعتبار وتقوم بتسجيلها فى دفاترها فى تاريخ الإندماج.

ونتيجة لذلك فإن بعض الشركات استغلت هذه الطريقة للمحاسبة عن الإندماج لإظهار أرباح عالية مما يحسن من صورتها فى نظر المساهمين. بالإضافة إلى ذلك فإن هناك المشاكل النظرية الخاصة بعدم ظهور الأصول بالقيم الحقيقية لها مما جعل كثير من المحاسبين ينادون بالغاءها نهائيا وإستخدام طريقة واحدة للمحاسبة عن الإندماج.

ثالثا: الإندماج مع إحتفاظ الشركات المندمجة بشخصيتها المستقلة

.Stock Acquisition

رأينا فى الحالات السابقة أن الإندماج يتم بين شركتين مع تصفية إحدى الشركات وقد يحدث أن يتم شراء شركة ما بالكامل أو لمعظم أسهم الشركة الأخرى مع إحتفاظ كل شركة بشخصيتها المستقلة. وفى هذه الحالة تسمى الشركة المشترية بالشركة القابضة Parent Company والشركة الأخرى المشتراه تسمى الشركة التابعة Subsidiary وفى هذه احالة، فان السجلات المالية لايتم تجميعها وإنما تبقى سجلات كل شركة منفصلة عن الأخرى مع تجميع القوائم المالية فى نهاية كل سنة مالية كما سنرى فى الفصول القادمة. ولكن يجب أن تقوم الشركة المشترية بإجراء قيود اليومية فى دفاترها لإثبات

شراء أسهم الشركة التابعة. ويتم المحاسبة عن هذه الإستثمارات أيضا أما بطريقة الشراء أو طريقة توحيد المصالح وسوف نبين فيما يلى كيفية تسجيل عملية الشراء فى كلتا الطريقتين:

شراء الأسهم مع المحاسبة بطريقة الشراء

Stock Acquisition-Purchase Method

وفى هذه الحالة تقوم الشركة القابضة بتسجيل القيمة المدفوعة مقابل الحصول على أسهم الشركة التابعة والتى تحدد على أساس القيمة السوقية للأصول الخاصة بالشركة التابعة وقد تظهر شهرة محل موجبة أو سالبة كما ذكرنا فى الأمثلة السابقة. والإختلاف فى القيد عن الحالات السابقة هو أن الشركة القابضة ستسجل القيمة المدفوعة فى صورة استثمارات فى الشركة التابعة دون ضم الأصول أو الخصوم للشركة التابعة.

مثال:

قامت الشركة (ك) بشراء أسهم الشركة (م) والتى تبلغ القيمة السوقية لصافى الأصول لها مبلغ 100000 جنيه وذلك بإصدار 100000 سهم عادى من أسهم الشركة (ك) حيث تبلغ القيمة الأسمية للسهم 8 جنيه والقيمة السوقية له 10 جنيه.

ويكون القيد الذى تجريه الشركة (ك) وقت الشراء كالأتى:

100000		من حـ/ الاستثمارات فى الشركة (م)
		إلى مذكورين
	80000	حـ/ الاسهم العادية (10000 × 8)
	20000	حـ/ علاوة الاصدار (100000 × 2)
		تسجيل شراء 100% من أسهم الشركة (م) بإصدار 10000 سهم عادي من أسهم الشركة (ك).

وفى تاريخ الشراء والأعوام التالية يتم تجميع القوائم المالية للشركتين (ك)، (م) بعد اجراء قيود الاستبعادات اللازمة كما سنشرح فى الفصول القادمة.

شراء الأسهم مع المحاسبة بطريقة توحيد المصالح

.Stock Acquisition-Pooling of Interests

ولاتختلف طريقة المحاسبة فى هذه الحالة عن تلك المستخدمة فى الإندماج القانونى السابق شرحها مع استبدال الأصول والخصوم بحساب الإستثمارات فى الشركة التابعة كما أن القيمة المسجلة للإستثمارات تكون معادلة للقيمة الدفترية لصافى أصول الشركة المشتراه.

مثال:

قامت الشركة (أ) بشراء 100٪ من أسهم الشركة (ب) والتى تظهر القيمة الدفترية لحقوق الملكية لها كالأتى:

	جنيه
الأسهم العادية	90000
علاوة الأصدار	45000
الأرباح المحتجزة	135000

وقد اتفقت الشركة (أ) بإصدار 11000 سهم بقيمة أسمية للسهم 9 جنيه مقابل أسهم الشركة (ب).

ويكون القيد كالأتى فى دفاتر الشركة (أ):

270000		من حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ب)
		إلى مذكورين
	99000	حـ/ الاسهم العادية – شركة (أ) (110000 × 9)
	36000	حـ/ علاوة الاصدار – شركة (أ)
	135000	حـ/ الأرباح المحتجزة
		تسجيل شراء 100٪ من أسهم الشركة (ب) مقابل اصدار 100000 من أسهم الشركة (أ).

ويلاحظ من القيد السابق أن قيمة الإستثمارات قيدت بما يعادل القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة (ب) . كما أن حساب علاوة الإصدار أضيف له مبلغ 36000 جنيه حسبت كالأتى:

القيمة الدفترية لرأسمال الشركة (ب)	135000
(أسهم عادية + علاوة الاصدار)	
– القيمة الاسمية للاسهم المصدرة	99000
الباقى يضاف لعلاوة الاصدار	36000

ويفرض أن الشركة (أ) فى المثال السابق أصدرت 10000 سهم بقيمة أسمية للسهم 9 جنيه مقابل شراء 90٪ فقط من أسهم الشركة (ب) ، يكون القيد كالأتى:

243000		من حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ب) (0,9×270000)
		إلى مذكورين
	90000	حـ/ الاسهم العادية – شركة (أ)
	31500	حـ/ علاوة الاصدار – شركة (أ)
	121500	حـ/ الأرباح المحتجزة (0,9 × 135000)
		تسجيل شراء 90٪ من أسهم الشركة (ب) باصدار 10000 سهم من أسهم الشركة (أ).

وقد تم تحديد المبلغ المضاف إلى علاوة الإصدار كالأتى:

90 ٪ القيمة الدفترية لرأسمال الشركة (ب)	121500
(0,9 × 135000)	
– القيمة الاسمية للاسهم المصدرة	90000
(9 × 10000)	
المبلغ المضاف لرأس المال الاضافى	31500

تطبيقات على الاندماج :

التطبيق الأول :

قررت ادارة الشركة (أ) شراء كامل أسهم الشركة (ب) ليندمجا معا وفقا للشروط الخاصة بطريقة توحيد المصالح. وقد قررت الشركة (أ) تبادل اسهمها مقابل كافة أسهم الشركة (ب) والآتى البيانات الخاصة بالشركتين فى تاريخ الاندماج:

	الشركة (أ)	الشركة (ب)
الأصول	400000	300000
الالتزامات	(100000)	(150000)
	300000	150000
رأس مال الأسهم		
(2 x 50000)	100000	
(3 x 30000)		90000
رأس المال الاضافى	80000	40000
الأرباح المحتجزه	120000	20000
	300000	150000

والأتى بعض البيانات الاضافية:

	الشركة (أ)	الشركة (ب)
قيمة السهم السوقية	10	15

وقد بلغت القيمة السوقية للشركة الجديدة بعد الاندماج مباشرة 1200000 .

المطلوب:

١- تحديد معدل تبادل الأسهم بفرض أن كافة مزايا الاندماج ستعود على حاملى أسهم الشركة المندمجة (ب).

2- اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات عملية الاندماج.

الحـــل

١- تحديد معدل التبادل:

إذا كانت منافع الاندماج بالكامل ستعود على حاملى أسهم الشركة المندمجة (ب) فإننا تقوم بتحديد الحد الأقصى لمعدل التبادل كمايلى:

الحد الأقصى لمعدل التبادل

$$= \frac{\text{س د (ق ج – ق د)}}{\text{س م × ق د}}$$

$$= \frac{(500000 + 100000)\ 50000}{500000 \times 30000}$$

$$= \frac{700000 \times 50000}{500000 \times 30000} = \frac{1}{3} 2$$

أى أن الشركة (أ) ستصدر $\frac{1}{3}$ 2 سهم من أسهمها مقابل كل سهم من أسهم الشركة (ب).

عدد الأسهم المصدره = 30000 × $\frac{7}{3}$ = 70000 سهم

٢- قيد الاندماج سيتم كمايلي في دفاتر الشركة الدامجة (أ):

التطبيق الثاني:

300000 من الاصول

10000 من رأس المال الاضافى – الشركة أ

150000 إلى الالتزامات

140000 إلى رأس مال الأسهم – الشركة (أ) (2×70000)

20000 إلى الأرباح المحتجزه

في 31 ديسمبر 1997 ، اندمجت الشركة (أ) مع الشركة (ب) . وقد بلغت اتعاب المحامين والمحاسبين لاتمام عملية الاندماج مبلغ 50000 جنيه، كما بلغت تكاليف تسجيل واصدار الأسهم المتبادلة في عملية الاندماج مبلغ 30000 جنيه وقد ظهرت بنود الميزانية لكلا الشركتين قبل الاندماج مباشرة وكذلك القيم السوقية لعناصر الأصول والالتزامات للشركة (ب) كمايلى:

والمطلوب:

إعداد قيود اليومية لاثبات عملية الاندماج للشركتين (أ) ، (ب) في ظل كل من الحالات الآتية:

1- أصدرت الشركة (أ) 10000 سهم من أسهمها التي تبلغ القيمة السوقية للسهم 80 جنيه (طريقة الشراء) .

2- تبادلت الشركة (أ) 12000 سهم من اسهمها مقابل كافة اسهم الشركة (ب) (طريقة توحيد المصالح) .

3- تبادلت الشركة (أ) 20800 سهم من أسهمها مقابل كافة أسهم الشركة (ب) (طريقة توحيد المصالح) .

الحل

الحاله (1) طريقة الشراء

المبلغ المسدد مقابل الشركة (ب)

= 80 × 10000	800000
+ تكاليف الاندماج المباشرة	50000
	850000
صافي القيمة السوقية للشركة (ب)	(790000)
شهرة المحل	60000

قيد الاندماج في دفاتر الشركة (ا)

850000		من النقدية والمدينين
920000		من المخزون السلعى
700000		من الآلات والمعدات
60000		من شهرة المحل
20000		من الخصم على الالتزامات طويلة الأجل
	700000	إلى الخصوم المتداولة
	1000000	إلى الالتزامات طويلة الأجل
	100000	إلى رأس مال الأسهم × الشركة (أ) (10000 × 10)
	700000	إلى رأس المال الاضافى الشركة (أ)
	50000	إلى النقدية
30000		من رأس المال الاضافى – الشركة (أ)
	30000	إلى النقدية

الحالة (2) طريقة توحيد المصالح

قيد الاندماج في دفاتر الشركة (أ)

900000		من النقدية والمدينين
800000		من المخزون السلعى
1100000		من الآلات والمعدات
	600000	إلى مجمع الاستهلاك للآلات
	700000	إلى الخصوم المتداولة
	1000000	إلى الالتزامات طويلة الأجل
	120000	إلى رأس مال الأسهم (12000 × 10)
	80000	إلى رأس المال الاضافى (200000-120000)
	300000	إلى الأرباح المحتجزة
80000		من تكاليف الاندماج (50000+30000)
	80000	إلى النقدية

الحالة (3) طريقة توحيد المصالح

قيد الاندماج في دفاتر الشركة (ب)

900000		من النقدية والمدينين
800000		من المخزون السلعى
1100000		من الآلات والمعدات
8000		من رأس المال الاضافى – الشركة (أ)
	600000	إلى مجمع الاستهلاك للآلات
	700000	إلى الخصوم المتداولة
	1000000	إلى الالتزامات طويلة الأجل
	208000	إلى رأس مال الأسهم (20800 x 10)
	300000	إلى الأرباح المحتجزة
80000		من تكاليف الاندماج
	80000	إلى النقدية

أسئلة وتمارين الفصل الأول

أولاً الأسئلة:

1- اذكر الاشكال المختلفة للاندماج مبينا الآثار الخاصة لكل منها على الشركة الدامجة والشركة المندمجة .

2- اذكر الدوافع المختلفة لعمليات الاندماج .

3- ماهى الطرق المحاسبية التى يمكن اتباعها للمحاسبة عن الاندماج وماهى الشروط الواجب توفرها لتطبيق أيا من هذه الطرق ؟

4- ما هو الفرق بين تجميع القوائم المالية بغرض الاندماج وبين تجميع القوائم المالية للشركتين القابضة والتابعة ؟

5- لماذا تلجأ بعض الشركات الى اختيار طريقة توجيد المصالح وتفضلها على طريقة الشراء عند المحاسبة عن الاندماج ؟

ثانياً : لتمارين :

التمرين الأول :

اتفقت الشركتين (أ) ، (ب) على الاندماج فى شركة واحدة (س) حيث يتم المحاسبة عن هذا الاندماج بطريقة توحيد المصالح . وفى أول يناير 1993 قامت الشركة (س) بإصدار 65000 سهم القيمة الأسمية للسهم 10 جنيه فى مقابل كافة الاسهم المصدرة لكل من شركة (أ) ، (ب) وكانت حقوق الملكية للشركتين (أ) ، (ب) فى هذا التاريخ كما يلى :

	الشركة (أ)	الشركة (ب)	إجمالي
القيمة الاسمية للاسهم	150000	450000	600000
علاوة الاصدار	20000	55000	75000
الارباح المحتجزة	110000	210000	320000
	280000	715000	995000

والمطلوب : اجراء قيود اليومية الخاصة بالاندماج فى أول يناير 1993 .

التمرين الثاني :

فى 30 يونيو 1993 قامت شركة الاسكندرية بشراء اسهم شركة القاهرة لاندماج الشركتين معا والمحاسبة عن هذا الاندماج بطريقة توحيد المصالح التى انطبقت شروطها على هذا الاندماج . وقد قامت شركة الاسكندرية باستبدال ٥ من اسهمها العادية مقابل كل سهم من الأسهم المصدرة لشركة القاهرة . وفى 30 يونيو (تاريخ الميزانية للشركتين) لم يكن هناك عمليات متبادلة بينهما وظهرت الميزانية العمومية قبل الاندماج مباشرة كالآتى :

	شركة الاسكندرية	شركة القاهرة	
	القيمة الدفترية	القيمة الدفترية	القيمة السوقية
أصول متداولة	40000	30000	45000
معدات (صافى)	150000	120000	140000
أراضى	30000	-	-
	220000	150000	185000
خصوم متداولة	35000	15000	15000
أوراق الدفع	40000	-	-
قرض السندات	-	100000	100000
اسهم عادية (1 جنيه قيمة اسمية)	75000		
اسهم عادية (5 جنيه قيمة اسمية)	-	50000	
ابراح محتجزة	70000	(15000)	
	220000	150000	

والمطلوب:

(ا) تحديد رصيد الارباح المحتجزة فى الميزانية العمومية المجمعة فى تاريخ الاندماج .

(2) اجراء قيود اليومية الخاصة بالاندماج والتى تجريها شركة الاسكندرية فى 30 يونيو 1993 .

التمرين الثالث :

فى أول ابريل 1993 دفعت الشركة (ق) 800000 جنيه مقابل كل الاسهم المصدرة للشركة (ت) وقد تمت المحاسبة عن هذا الاندماج بطريقة الشراء وقد كانت قيم الأصول والالتزامات للشركة (ت) فى أول ابريل 1993 كما يلى:

النقدية	80000	جنيه
المخزون	240000	جنيه
المعدات والآلات	800000	جنيه
مجمع الاهلاك للمعدات	(320000)	جنيه
الالتزامات	180000	جنيه

وفى أول ابريل 1993 كانت القيمة السوقية للمخزون 190000 جنيه وقيمة المعدات والآلات السوقية 560.000 جنيه .

ما هى قيمة شهرة المحل التى تظهر نتيجة اندماج الشركتين ؟

التمرين الرابع :

أصدرت شركة النجاح اسهم تبلغ قيمتها 90000 جنيه مقابل كافة الاسهم المصدرة لشركة الأمل . وقد تم المحاسبة بطريقة توحيد المصالح . وكانت حقوق الملكية لشركة الأمل فى تاريخ الاندماج تظهر كما يلى :

الاسهم العادية	70.000	جنيه
علاوة الاصدار	7000	جنيه
الأرباح المحتجزة	50000	جنيه
	127000	جنيه

ما هو مقدار الزيادة فى جانبى حقوق الملكية لشركة النجاح فى تاريخ الاندماج ؟

التمرين الخامس :

فى أول يناير 1994 قررت شركة الغزل الاندماج مع شركة النسيج والآتى الميزانية العمومية للشركة النسيج فى هذا التاريخ علماً بأن شركة الغزل اشترت 100٪ من اسهم شركة النسيج :

شركة النسيج
الميزانية العمومية
في 1/1/1994

	القيمة الدفترية	القيمة السوقية
المدينين	6000	6000
المخزون السلعى	30000	25000
أصو متداولة أخرى	6000	8000
استثمارات طويلة الأجل	10000	15000
أراضى	50000	60000
مبانى	14000	16000
خصوم متداولة	(26000)	(26000)
سندات	(30000)	(34000)
صافى الأصول	60000	70000
اسهم عادية	32000	
(القيمة الاسمية للسهم 4 جنيه)		
أرباح محتجزة	18000	
الايرادات	40000	
المصروفات	(30000)	

والآن : أجب عن الأسئلة الآتية

(أ) بإفتراض أن التفاوض بين الشركتبن اسفر عن تحديد قيمة 70000 جنيه مقابل شركة النسيج تسدد كالآتى :

10000 جنيه نقداً

60000 جنيه (5000 سهم من اسهم شركة الغزل القيمة السوقية للسهم 12 جنيه والقيمة الاسمية 10 جنيه للسهم)

والمطلوب : اجراء قيود اليومية اللازمة بدفاتر شركة الغزل لاثبات عملية الاندماج .

(ب) بافتراض أن التفاوض بين الشركتين اسفر عن تحديد مبلغ 90000 جنيه مقابل شركة النسيج وقد اتفق على السداد كما يلى :

20000 جنيه نقداً

10000 ورقة دفع تستحق بعد 6 شهور

60000 جنيه (5000 سهم من اسهم شركة الغزل تبلغ القيمة السوقية 12 جنيه للسهم والقيمة الاسمية له 10 جنيه) .

هذا وقد سددت شركة الغزل 10000 جنيه اتعاب محامين ومحاسبين لاعداد الاندماج وكذلك دفعت مبلغ 5000 جنيه رسوم اصدار للاسهم .

والمطلوب : تسجيل عملية الاندماج فى دفاتر شركة الغزل فى أول يناير 1994 .

(جـ) بإفتراض أن التفاوض تم بين الشركتين على شراء شركة الغزل لشركة النسيج بمبلغ 60000 جنيه تسدد عن طريق اصدار 5000 سهم من الاسهم شركة الغزل والتى تبلغ القيمة السوقية 12 جنيه للسهم و 10 جنيه قيمة اسمية .

والمطلوب : تسجيل عملية الاندماج فى دفاتر شركة الغزل فى هذه الحالة .

التمرين السادس :

أتفقت شركة العربى وشركة المغربى على الاندماج معا فى أول ديسمبر 1993 . وقد تمت المحاسبة عن الاندماج بطريقة توحيد المصالح وقد أتفقت شركة العربى أن تصدر 20000 سهم من اسهمها بقيمة اسمية قدرها 7.5 جنيه للسهم والقيمة السوقية له 15 جنيه للسهم وذلك مقابل كافة اسهم شركة المغربى . وقد دفعت شركة العربى 30000 تكاليف اندماج . وفى أول ديسمبر 1993 ظهرت القيم الآتية للشركتين :

	شركة العربي	شركة المغربي
الأصول	750000	420000
المصروفات	300000	90000
مجموع الأرصدة المدينة	1050000	510000
الالتزامات	180000	60000
الاسهم العادية	360000	120000
علاوة الاصدار	90000	60000
الأرباح المحتجزة	60000	150000
(1993/1/1)		
الايرادات	360000	120000
مجموع الأرصدة الدائنة	1050000	510000

والمطلوب :

(1) اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات عملية الاندماج فى دفاتر شركة العربى فى أول ديسمبر 1993 .

(2) اظهار الميزانية العمومية المجمعة فى تاريخ الاندماج .

(3) بفرض أن شركة العربى أصدرت 32000 سهم من اسهمها ذات قيمة سوقية 15 جنيه للسهم و 7.5 قيمة اسمية للسهم .

والمطلوب: أجراء قيود اليومية لاثبات الاندماج فى هذه الحالة .

(4) بفرض أن شركة العربى أصدرت 40000 سهم من اسهمها بقيمة سوقية 15 جنيه للسهم ومن أسميه 7.5 جنيه للسهم مقابل شركة المغربى .

المطلوب:إثبات الاندماج فى دفاتر شركة العربى فى أول ديسمبر 1993 .

التمرين السابع :

الشركة (س) اتفقت على أن تندمج مع الشركة (ص) فى 31 ديمسبر 1993 الميزانية العمومية للشركة المندمجة (ص) فى هذا التاريخ ظهرت كما يلى :

الشركة (ص)
الميزانية العمومية
في 31/ 12/ 1993

		القيمة الدفترية	القيمة السوقية
نقدية ومدينين		100000	100000
المخزون السلعى		250000	375000
المعدات والمبانى	1000,000		
– مجمع أهلاك	(200000)	800000	960,000
اجمالى		1150000	
الخصوم وحقوق الملكية:			
الخصوم المتداولة		200000	200000
السندات 6% قيمة اسمية 500000)		500000	400000
اسهم رأس المال (قيمة اسمية 1 جنيه للسهم)			
رأس مال اضافى		100000	
الأرباح المحتجزة		125000	
اجمالى		225000	
		1150000	

وقد اتفقت الشركة (س) على شراء كامل اسهم الشركة (ص) مقابل سندات (12 ٪ بقيمة اسمية وقيمة سوقية 900000 جنيه) تسلم لمساهمى الشركة ص . وكانت تكاليف الاندماج المباشرة (أتعاب محامين ومحاسبين بمبلغ 25000 جنيه .

والمطلوب : اجراء قيود اليومية اللازمة لاندماج الشركتين س ، ص في 31/12/1993 علماً بأن المحاسبة عن الاندماج تمت بطريقة الشراء .

التمرين الثامن :

اتفقت الشركتان (م) ، (ك) على الاندماج معا فى 31/12/93 والآتى الميزانية العمومية للشركة (ك) فى هذا التاريخ :

الشركة (ك)
الميزانية العمومية
في 31/12/1993

		القيمة الدفترية	القيمة السوقية
الأصول: النقدية والمدينين			
اوراق مالية قصيرة الأجل		150000	150000
المخزون السلعى		100000	120000
استثمارات مالية طويلة الأجل		300000	350000
الأراضى		500000	600000
المعدات والمبانى	1800000	200000	400000
– مجمع أهلاك	(1600000)	1200000	1200000
اجمالى الأصول		2450000	
الخصوم وحقوق الملكية:			
الخصوم المتداولة		500000	500000
الخصوم الأخرى		800000	1200000
اسهم رأس المال		250000	
رأس المال الأضافى		400000	
الأرباح المتحجزة		500000	
اجمالى الخصوم وحقوق الملكية		2450000	

وقد وافق مساهمى الشركة (ص) على التخلى عن كل اسهمهم مقابل 88000 سهم من اسهم الشركة (س) بقيمة اسمية للسهم 7.5 جنيه وبقيمة سوقية 10 جنيه للسهم بالاضافة الى مبلغ 120000 جنيه نقداً . وقد دفعت الشركة (ص) أيضاً مبلغ 20000 كتكاليف اصدار وتسجيل للاسهم ومبلغ 40000 جنيه اتعاب محامين ومحاسبين .

والمطلوب : تسجيل قيود اليومية فى دفاتر الشركة (س) لاثبات المحاسبة عن الاندماج بطريقة الشراء فى 31/12/1993 .

(الأسئلة التالية من امتحانات معهد المحاسبين القانونيين بأمريكا) :

السؤال الأول :

اتفقت الشركتين (ك) ، (م) على تجميع موارد كلا الشركتين والاندماج معا . وقد تمت المحاسبة عن الاندماج بطريقة توحيد المصالح وفى أول يناير سنة 1994 ، أصدرت الشركة (ك) 62000 سهم من اسهمها ذات القيمة الاسمية 10 جنيه للسهم مقابل كامل اسهم شركة (م) وقد ظهرت بنود حقوق الملكية للشركتين (ك) ، (م) فى هذا التاريخ كما يلى:

	الشركة (ك)	الشركة (م)	اجمالي
رأس مال الأسهم (بالقيمة الأسمية)	200000	400000	600000 جنيه
رأس المال الاضافى	25000	35000	60000 جنيه
الأرباح المحتجزة	120000	210000	330000 جنيه
	345000	645000	990000 جنيه

ما هو رصيد رأس المال الاضافى كما يظهر فى سجلات الشركة الدامجة (ك) بعد الاندماج مباشرة ؟

(أ) صفر (ب) 40000 جنيه

(جـ) 60000 جنيه (د) 390000 جنيه

السؤال الثاني :

فى أول نوفمبر 1993 ، أصدرت الشركة (ق) عدد من اسهمها مقابل كامل اسهم الشركة (ت) وذلك للاندماج معا . وقد تمت المحاسبة عن الاندماج بطريقة توحيد المصالح . وقد كان صافى الربح المحقق بواسطة كل شركة على حدة كما يلى :

	الشركة (ق)	الشركة (ت)
عن الـ 12 شهر المنتهية فى 31/ 12/ 1993	1000000 جنيه	600000 جنيه
عن الشهرين المنتهيان فى 31/ 12/ 1993	110000 جنيه	100000 جنيه

وخلال سبتمبر دفعت الشركة (ت) 300,000 جنيه لمساهميها . كنتيجة للاندماج يظهر صافى الربح فى الحسابات المجمعة عن السنة المنتهية فى 31/ 12/ 1993.

(أ) 210000 جنيه (ب) 1100000 جنيه

(جـ) 1300000 جنيه (د) 1600000 جنيه

السؤال الثالث :

فى أول ابريل 1993 دفعت شركة الاتحاد 1,600,000 جنيه مقابل كامل اسهم شركة التعاون المصدرة وذلك لاندماج الشركتين معاً . وقد تمت المحاسبة عن هذه الاندماج بطريقة الشراء . وكانت الأصول والالتزامات لشركة التعاون فى هذا التاريخ تظهر كما يلى :

النقدية	160,000 جنيه
المخزون	480,000 جنيه
الآلات والمعدات (صافى)	960,000 جنيه
الالتزامات	(360,000 جنيه)

وفى أول ابريل 1993 تم تقدير القيمة السوقية للمخزون السلعى لشركة التعاون بمبلغ 460,000 جنيه والآلات والمعدات بمبلغ 1,040,000 جنيه فما هى قيمة شهرة المحل التى تنتج من هذا الاندماج ؟

(أ) صفر (ب) 20,000 جنيه

(جـ) 300,000 جنيه (د) 360,000 جنيه

السؤال الرابع :

فى أول مارس 1992 أصدرت شركة النحاس 10,000 سهم من اسهمها بقمة اسمية 1 جنيه وقيمة سوقية 50 جنيه مقابل كافة اسهم شركة الفضة المصدرة . وقد دفعت شركة النحاس هذه المبالغ الاضافية لاتمام الاندماج بين الشركتين :

اتعاب محامين ومحاسبين 20000 جنيه

تكاليف تسجيل الاسهم 7000 جنيه

١- اذا تمت المحاسبة عن هذا الاندماج بطريقة توحيد المصالح فماذا تبلغ مصروفات الاندماج التى تسجل فى دفاتر الشركة الدامجة :

(أ) صفر (ب) 7000 جنيه

(جـ) 20,000 جنيه (د) 27000 جنيه

٢- اذا تمت المحاسبة عن الاندماج بطريقة الشراء ، فإن تكلفة شراء الشركة المندمجة تكون :

(أ) صفر (ب) 500000 جنيه

(جـ) 520000 جنيه (د) 527000 جنيه

السؤال الخامس :

فى أول يناير 1991 أصدرت الشركة (س) 10000 سهم من اسهمها العادية مقابل كامل اسهم الشركة (ص) المصدرة . وكانت الميزانية العمومية لكل من الشركتين قبل الاندماج مباشرة كالآتى :

	الشركة (س)	الشركة (ص)
اجمالى الأصول	1000000 جنيه	500000 جنيه
لاالتزامات	300000 جنيه	150000 جنيه
اسهم رأس المال		
(قيمة اسمية 10 جنيه للسهم)	200000	100000 جنيه
الأرباح المحتجزة	500000	250000 جنيه
	1000000	500000 جنيه

وكانت القيمة السوقية للسهم للشركة (س) 60 جنيه وذلك فى أول يناير سنة 1991 ولم يكن لاسهم الشركة (ص) قيمة سوقية معروفة فى هذا التاريخ.

1- بفرض أن الاندماج بين الشركتين (س) ، (ص) تمت المحاسبة عنه بطريقة الشراء ، فإن تكلفة شراء الشركة (ص) تبلغ :

(أ) 100000 جنيه (ب) 350000 جنيه

(جـ) 500000 جنيه (د) 600000 جنيه

2- اذا تمت المحاسبة عن الاندماج السابق بطريقة توحيد المصالح فإن قيمة الأرباح المحتجزة التى تظهر فى الميزانية العمومية المجمعة للشركة الدامجة بعد الاندماج مباشرة تكون :

(أ) 500000 جنيه (ب) 600000 جنيه

(جـ) 750000 جنيه (د) 850000 جنيه

الفصل الثاني

المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل

تفرق المعايير المحاسبية بين ثلاث طرق للمحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل فى أسهم الشركات، طريقة القيمة العادلة Fair value وطريقة الملكية Equity Method، وتجميع القوائم المالية Consolidation of Financial Statements. وهذه الطرق ليست طرقاً بديلة، بل يتم تطبيق إحداهما إذا توفرت ظروف معينة. والعامل الأساسى المحدد لاستخدام طرق معينة دون الأخرى هو درجة سيطرة الشركة المستثمرة Investor على الشركة المستثمر فيها Investee والتى تتضح جزئياً من حجم الاستثمارات أو نسبة الملكية فى الشركة المستثمر فيها. وفى حالات عديدة، تقوم الشركة المستثمرة بالاحتفاظ بنسبة صغيرة من الأسهم المصدرة للشركة المستثمر فيها. وبسبب هذه النسبة المحدودة للملكية فى الشركة الأخرى، فإنه من غير المتوقع أن يكون للشركة المستثمرة تأثير ملموس على عملية اتخاذ القرارات فى الشركة المستثمر فيها. وفى هذه الحالة فإنه يفترض أن الشركة المستثمرة ترغب فى الحصول على توزيعات وأرباح رأسمالية من زيادة القيمة السوقية للاستثمارات. وتكون الطريقة المحاسبية المناسبة لتسجيل هذه الاستثمارات هى طريقة القيمة العادلة[1]. والأسس العامة التى تحكم المحاسبة الاستثمارات بهذه الطريقة، أنه عندما تمثل الاستثمارات طويلة الأجل فى الأسهم نسبة صغيرة من إجمالى الأسهم المصدرة للشركة المستثمر فيها، فإن الدخل المحقق من هذه الاستثمارات يتمثل فى توزيعات الشركة المستثمر فيها فقط. كما أن محفظة الاستثمارات Stock Portfolios فى هذه الأوراق المالية تسجل فى الميزانية العمومية بالقيمة العادلة لهذه الاستثمارات[2].

(1) Accounting for certain investments in debt & securities, SFAS No. 115, FASb, 1993.

(2) تسرى هذه المعالجة المحاسبية أيضاً على الاستثمارات قصيرة الأجل فى الأسهم.

ولأغراض المحاسبة المالية، فإن السيطرة بواسطة الشركة المستثمرة على الشركة المستثمر فيها تتحقق عندما تبلغ نسبة الأسهم المملوكة والتى لها حق التصويت أكثر من 50 ٪. وفى هذه الحالة، فإنه يفترض أن الشركة المستثمرة يكون لها سيطرة كاملة على الشركة المستثمر فيها عن طريق التحكم فى عملية اتخاذ القرارات. وفى هذه الحالة فإن الشركتين المستثمرة والمستثمر فيها تكونان أكثر ارتباطاً للدرجة التى يعتبرها الأطراف الخارجية شركة واحدة. وبالتالى فإن هذه الحالة تختلف تماماً عن الحالة التى ينظمها المعيار المحاسبى رقم 115 لمجلس المحاسبة المالية الأمريكى السابق الإشارة إليه. والمعالجة المحاسبية لهذه الحالة يحكمها الرأى المحاسبى رقم 16 لمجلس مبادئ المحاسبة الأمريكى والخاص بالاندماج التجارى[1]. وفى ظل هذه الظروف، فإن الأمر يتطلب تجميع القوائم المالية للشركتين المستثمرة والمستثمر فيها لأغراض التقارير الخارجية، وقد ناقشنا الإجراءات المحاسبية المناسبة لهذه الحالات فى الفصول السابقة.

وأخيراً، فإن النوع الثالث من العلاقة الاستثمارية والتى تتطلب تطبيق طريقة محاسبية مختلفة تسمى طريقة الملكية Equity Method عندما تكون نسبة الملكية فى أسهم الشركة المستثمر فيها 50 ٪ أو أقل. ففى هذه الحالة، فإنه يفترض أن السيطرة القانونية غير متوفرة لأن نسبة الاستثمار أقل من الأغلبية للتحكم فى عملية اتخاذ القرارات، ولذلك فإن تجميع القوائم المالية يكون غير ملائماً لهذه الحالة. ورغم أن نسبة السيطرة القانونية غير متوفرة، فإن حجم الاستثمار قد يمكن الشركة المستثمرة من التأثير المعنوى Significant Influence على سلطة إتخاذ القرارات مما يستدعى تطبيق طريق الملكية لتعكس التغيرات التى تحدث فى القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات فى دفاتر الشركة المستثمر فيها. وقد حدد الرأى المحاسبى

(1) Accounting Principles Board Openion No. 16, Business Combinations, (AICPA), 1970.

لمجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي رقم 18(1) ، نسبة 20٪ إلى 50٪ من الملكية فى أسهم الشركة المستثمر فيها من بين عوامل أخرى كمعيار لامكانية التأثير المعنوى على الشركة المستثمر فيها، وبالتالى فإذا انخفضت نسبة الملكية عن 20٪، فإن الطريقة المحاسبية المناسبة تكون طريقة القيمة العادلة وطبقاً للرأى المحاسبى رقم 18، فإن طريقة الملكية تكون مناسبة. عندما يثبت أن الشركة المستثمرة تباشر تأثيراً قوياً على السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها حتى مع امتلاك 50٪ أو أقل من الأسهم فى الشركة المستثمر فيها. ويجب ملاحظة أن تحديد ما إذا كان المستثمر له تأثير معنوى يحتاج إلى تقدير شخصى وتفسير للممارسات العملية للشركتين، وقد بين الرأى رقم 18 عدة ظروف محتملة تخدم كمؤشرات لامكانية الشركة-المستثمرة على تحقيق تأثير معنوى على أنشطة الشركة المستثمرة فيها. ومن بين هذه العوامل أو المؤشرات :

1- تمثيل المستثمر فى مجلس إدارة الشركة المستثمر فيها.

2- مشاركة المستثمر فى عملية إتخاذ القرارات للشركة المستثمر فيها.

3- وجود عمليات داخلية ذات أهمية نسبية بين الشركتين.

4- تبادل الخبرات الإدارية بين الشركتين.

5- درجة الاعتماد التكنولوجى أو درجة التبادل التكنولوجى بين الشركتين.

6- درجة الملكية للشركة المستثمرة كنسبة من حجم ودرجة تركيز الاستثمارات الأخرى فى الشركة المستثمرة.

كما يتضح من العوامل السابقة، فإن نسبة الملكية تمثل أحد العوامل التى يجب دراستها وتقييمها مجتمعة لتحديد درجة التأثير المعنوى من قبل الشركة

(1) Accounting Principles Board APB No. 18, The Equity Method of Accounting for Investments in Common Stock, AICPA, 1971.

المستثمرة على الشركة المستثمر فيها، وبالتالى امكانية تطبيق طريقة الملكية فى المحاسبة عن الاستثمارات، وقد رأى مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكى أن نسبة 20 ٪ ملكية أو أكثر (مباشرة أو غير مباشرة) فى أسهم الشركة المستثمر فيها تؤدى إلى الافتراض أن هناك دليلاً على أن الشركة المستثمرة تباشر تأثيراً معنوياً على الشركة الأخرى ما لم تظهر أدلة تؤكد عكس ذلك. كما أن نسبة ملكية أقل من 20 ٪ تدل على عدم توفر هذا التأثير إلا إذا ثبت عكس ذلك. ومن بين الأدلة التى تثبت أن السيطرة غير متوفرة :

1- الاتفاق بين المستثمر والشركة المستثمر فيها على أن تتنازل الشركة المستثمرة عن حقوق ذات أهمية نسبية كمستثمر.
2- تركيز الملكية لدرجة تؤدى إلى إدارة الشركة المستثمر فيها دون الرجوع إلى رأى الشركة المستثمرة.
3- فشل محاولة الشركة المستمثرة أن يكون لها ممثلين فى مجلس إدارة الشركة المستثمرة فيها.

والجدول التالى يبين الطرق المحاسبة المناسبة للاستثمارات فى الأسهم فى ظل نسب الملكية المختلفة.

	نسبة الملكية	الطريقة المحاسبية الملائمة
1- عدم امكانية تحقيق التأثير المعنوى على الشركة المستثمر فيها.	أقل من 20 ٪	القيمة العادلة (FASB 115)
2- ظهور القدرة على التأثير المعنوى من قبل الشركة المستثمرة على الشركة المستثمرة فيها.	20-50 ٪	طريقة الملكية (APB 18)
3- سيطرة قانونية Legal Control.	أكبر من 50 ٪	إعداد القوائم المالية المجمعة للشركتين معاً مع المحاسبة عن الاستثمارات بطريقة التكلفة أو طريقة الملكية (APB 16).

مقارنة بين طريقة القيمة العادلة وطريقة الملكية في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل :

والاختيار من بين طريقة القيمة العادلة أو طريقة الملكية يؤثر على رصيد حساب الاستثمارات طويلة الأجل بقائمة المركز المالى وكذلك إيرادات الاستثمارات المقيدة بقائمة الربح للشركة المستثمرة. فطبقاً لطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل فإن إجمالى قيمة الاستثمارات تظهر فى الميزانية العمومية بالتكلفة المدفوعة فى سبيل الحصول عليها إلا إذا انخفضت القيمة السوقية الاجمالية لهذه الأوراق عن تكلفتها فإنها تقيد بالقيمة السوقية لها.

ويتم تسجيل التوزيعات الخاصة بهذه الاستثمارات كإيرادات. أما طريقة الملكية للمحاسبة عن الاستثمارات فى الأسهم فتؤدى إلى إظهار حساب الاستثمارات بطريقة تعكس العلاقة القوة بين الشركة المستثمرة والمستثمر فيها. فنصيب الشركة المستثمرة فى أرباح الشركة المستثمر فيها يتم تسجيله فى دفاتر الشركة الأولى كزيادة فى رصيد الاستثمارات وكذلك، فإذا حققت الشركة المستثمر فيها خسائر فإن الشركة المستثمرة تخفض رصيد الاستثمارات بنصيبها من هذه الخسائر. ونظراً لأن توزيعات الأرباح التى تقررها الشركة المستثمر فيها تؤدى إلى تخفيض الأرباح المحتجزة، وبالتالى حقوق الملكية، فإن الشركة المستثمرة لا تعتبر هذه التوزيعات إيرادات كما هو الحال فى طريقة التكلفة، ولكن تعتبرها تخفيضاً لحاب الاستثمارات.

ويمكن تلخيص الفرق بين قيود اليومية فى كلاً من طريقة القيمة العادلة وطريقة الملكية فيما يلى :

عمليات الشركة المستثمر فيها	طريقة القيمة العادلة	طريقة الملكية
1- شراء الأسهم	من حـ/ الاستثمارات إلى حـ/ النقدية	من حـ/ الاستثمارات إلى حـ/ النقدية
2- توزيعات الشركة المستثمر فيها.	من حـ/ النقدية إلى حـ/ الإيرادات لاستثمارات	من حـ/ النقدية إلى حـ/ الاستثمارات
3- الأرباح المحققة بواسطة الشركة المستثمر فيها.	لاقيـــــــد	من حـ/ الاستثمارات إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات
4- الخسائر المحققة بواسطة الشركة المستثمر فيها.	لاقيـــــــد	من حـ/ خسائر الاستثمارات إلى حـ/ الاستثمارات

وكما يتضح من المعالجة المحاسبية لكلا الطريقتين، فإن طريقة القيمة العادلة تفترض أن المستثمر لا يهدف من استثمارته إلى السيطرة على الشركة المستثمر فيها ولذلك فإن قيمة الاستثمارات تظل في الدفاتر مسجلة بتكلفتها التاريخية مع إظهار رصيد لمخصص تقييم الاستثمارات ليعكس القيمة العادلة لهذه الاستثمارات فى الميزانية العمومية. وكذلك فإنه نظراً لأن قصد المستثمر فى هذه الظروف هو تحقيق إيرادات من استثمارات فى صورة توزيعات فإن الإيراد الوحيد للشركة المستثمرة يكون فى صورة توزيعات من الشركة المستثمر فيها، أما طريقة الملكية، فإن القصد هنا يكون السيطرة من قبل الشركة المستثمرة على الشركة المستثمر فيها مما يستدعي إعطاء صورة كاملة عن التغيرات التي تطرأ على هذه الاستثمارات كنتيجة لعمليات الشركة المستثمر فيها، فإذا كانت ملكية الشركة المستثمر فيها 30٪

مثلاً، فإن طريقة الملكية تؤدى إلى إظهار قيمة الاستثمارات فى دفاتر الشركة المستثمرة بما يعادل 30 ٪ من قيمة حقوق الملكية فى دفاتر الشركة المستثمر فيها.

ولبيان أثر الطريقتين السابقتين على رصيد حساب الاستثمارات بالميزانية العمومية، وكذلك على قائمة الربح للشركة المستثمرة نفترض المثال التالى :

فى أول يناير 1990 اشترت الشركة الأهلية 20 ٪ من أسهم الشركة الوطنية[1] . وقد دفعت الشركة الأهلية مبلغ 300000 جنيه فى سبيل شراء هذه الأسهم. وكانت نتائج الشركة الوطنية خلال الـ 3 سنوات التالية لتاريخ الشراء كما يلى :

السنة	صافي الربح	التوزيعات
1990	100000	25000
1991	150000	15000
1992	200000	20000

وبفرض أيضاً أن القيمة السوقية للاستثمارات خلال السنوات الثلاثة كانت 350000 جنيه[2] . وبالنظر إلى الجدول رقم (1 - 1) فإننا نتبين الفروق فى النتائج بين تطبيق طريقتى القيمة العادلة وطريقة الملكية. فطبقاً لطريقة القيمة العادلة فإن تكلفة الاستثمارات تبقى ثابتة بمبلغ 300000 جنيه مع

---

(1) سنفترض دائماً خلال الكلام عن الاستثمارات فى الأسهم أنها تمثل الأسهم التى لها حق التصويت Voting Stock .

(2) نظراً لأن الملكية هنا 20 ٪ فإنه طبقاً للرأى المحاسبى رقم 18، يجب تطبيق طريقة الملكية إلا إذا ظهر ما يدل على عدم قدرة المستثمر على التأثير المعنوى على الشركة المستثمر فيها. وسنفترض فى هذا المثال كلتا الحالتين توفر التأثير المعنوى) حتى نشرح أثر اتباع طريقتى القيمة العادلة والملكية على القوائم المالية للشركة المستثمرة.

إظهار رصيد مخصص تقييم الاستثمارات مدين بمبلغ 50000 جنيه وتسجيل مكاسب غير محققة بمبلغ 50000 جنيه حتى تظهر الاستثمارات فى الميزانية العمومية بالقيمة العادلة لها[1]. وطبقاً لهذه الطريقة أيضاً فإن الشركة المستثمرة اعتبرت 20 ٪ من توزيعات الشركة المستثمر فيها إيرادات للاستثمارات، بينما عند اتباع طريقة الملكية فإن قيمة الاستثمارات تم تعديلها بالزيادة بنصيب الشركة المستثمرة فى صافى الأرباح للشركة المستثمرة فيها وكذلك تم تخفيضها بنصيبها فى التوزيعات. ويتضح من الجدول أنه طبقاً لطريقة القيمة العادلة، فإن رصيد حساب الاستثمارات لا يطرأ عليه أى تغيير بينما طبقاً لطريقة الملكية فإن حساب الاستثمارات يتغير من سنة لأخرى ليعكس أثر نتائج العمليات الخاصة بالشركة المستثمر فيها من أرباح أو خسائر وتوزيعات على حقوق الملكية فيها. وبالتالى فإنه فى أى وقت يكون رصيد حساب الاستثمارات فى الشركة المستثمرة معادلاً لنسبة الملكية فى الأسهم مضروباً فى القيمة الدفترية لحقوق الملكية فى دفاتر الشركة المستثمر فيها. وقد أراد المشرع المحاسبى بهذه الطريقة أن تعكس القوائم المالية للشركة المستثمرة تأثيرها المعنوى على عملية اتخاذ القرارات فى الشركة المستثمر فيها. ولذلك فإن العامل المحدد لاتباع إحدى الطريقتين السابقتين هو إمكانية تأثير الشركة المستثمرة على عملية اتخاذ القرارات فى الشركة المستثمر فيها ونسبة الملكية فى الشركة المستثمر فيها تمثل أحد العوامل التى يجب الاسترشاد بها مع الأخذ فى الاعتبار العوامل الأخرى السابق الإشارة إليها.

---

[1] فرق المعيار المحاسبى الأمريكى رقم 115 بين الاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات بغرض المتاجرة وكيفية معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة الخاصة بكل منها.

جدول رقم (1-1)

مقارنة بين طريقتي القيمة العادلة وطريقة الملكية في المحاسبة عن الاستثمارات

أولاً : المحاسبة عن الاستثمارات بواسطة الشركة الأهلية عندما لا يتوفر التأثير المعنوي:

(طريقة القيمة العادلة)

السنة	الأرباح المحققة في الشركة الوطنية	إيراد التوزيعات (1)	تكلفة الاستثمارات
1990	100000	5000	300000
1991	150000	3000	300000
1992	200000	4000	300000

(1) إيراد التوزيعات = توزيعات الشركة الأهلية × 20%

ثانياً: المحاسبة عن الاستثمارات بواسطة الشركة الأهلية عندما يتوفر التأثير المعنوي :

(طريقة الملكية)

السنة	الأرباح المحققة في الشركة الوطنية	إيراد التوزيعات (2)	القيمة الدفترية للاستثمارات
1990	100000	20000	315000
1991	150000	30000	342000
1992	200000	40000	378000

(1) إيراد الاستثمارات أرباح الشركة الوطنية × 20%

(2) القيمة الدفترية للاستثمارات فى آخر كل سنة مالية =

رصيد أول المدة + 20 ٪ من الأرباح للسنة – 20 ٪ من التوزيعات للسنة

ولبيان الاختلاف بين الطريقتين فى التسجيل المحاسبى بدفاتر الشركة المستثمرة (الأهلية) نبين القيود التالية بدفاتر اليومية العامة خلال 1992:

طريقة القيمة العادلة:

1- التوزيعات المقررة بواسطة الشركة الوطنية :

4000		من حـ/ النقدية
	4000	إلى حـ/ إيرادات التوزيعات (2000 × 20٪)

2- الأرباح المحققة بواسطة الشركة الوطنية :

لا يجرى قيـــد

طريقة الملكية:

1- التوزيعات المقررة بواسطة الشركة الوطنية :

4000		من حـ/ النقدية
	4000	إلى حـ/-الاستثمارات فى الشركة الوطنية (2000 × 20٪)

2- الأرباح المحققة بواسطة الشركة الوطنية :

4000		من حـ/ الاستثمارات فى الشركة الوطنية(1)
	4000	إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات (2000 × 20٪)

(1) قد يطلق على هذه الإيرادات «حقوق الشركة فى أرباح الشركة المستثمر فيها Equity in Investee Income».

ويظهر حساب الاستثمارات فى الشركة الوطنية طبقاً للطريقتين فى آخر 1992 فى دفاتر الشركة الأهلية كما يلى :

1- طريق القيمة العادلة:

حـ/ الاستثمارات في الشركة الوطنية

300000	رصيد أول السنة	300000	رصيد (مرحل) 1993/12/31
300000		300000	
300000	رصيد (منقول) 1993/1/1		

2- طريقة الملكية :

حـ/ الاستثمارات في الشركة الوطنية

342000	رصيد أول السنة	4000	توزيعات
40000	أرباح	378000	رصيد (مرحل) 1992/12/31
382000		382000	
378000	رصيد (منقول) 1993/1/1		

التحول من طريقة القيمة العادلة إلي طريقة الملكية :

يحدث فى كثير من الحالات أن تقوم الشركة المستثمرة بزيادة استثماراتها فى أسهم الشركة الأخرى على مراحل. وبالتالى فإن الوصول إلى نسبة الملكية التى تمكنها من تحقيق التأثير المعنوى على الشركة المستثمر فيها لا يتم من خلال عملية شراء واحدة للأسهم. فالمستثمر قد يحتفظ بنسبة

ملكية بسيطة لبعض السنوات قبل زيادة هذه الحصة لتصبح ملائمة لتطبيق طريقة الملكية، وقبل الوصول إلى هذه النسبة، فإنه يتم المحاسبة عن الاستثمارات بطريقة القيمة العادلة. وعندما تصل نسبة الاستثمارات إلى النسبة التى تمكنها من تحقيق التأثير المعنوى فإن الشركة المستثمرة يجب أن تتحول إلى تطبيق طريقة الملكية، وقد قرر مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكى فى الرأى رقم 18 أنه فى حالة التحول من طريقة القيمة العادلة إلى طريقة الملكية، فإن الاستثمارات ونتائج العمليات للفترة الحالية والفترات السابقة، والأرباح المحتجزة للشركة المستثمرة يجب أن يتم تعديلها بأثر رجعى ولذلك فإن حساب الاستثمارات يجب أن يعدل لإظهار نتيجة العمليات فى السنوات السابقة كما لو أن طريقة الملكية قد تم تطبيقها من وقت الشراء لاستثمارات وذلك لتحقيق امكانية المقارنة بين السنوات المختلفة لنتائج العمليات الخاصة بالشركة المستثمرة.

ولبيان كيفية تطبيق هذه المعالجة نفترض أن الشركة الشرقية اشترت 10 ٪ من أسهم الشركة الغربية، وذلك فى أول يناير 1992. ونظراً لنسبة الملكية فى هذه الحالة لا تمكن الشركة الشرقية من مباشرة التأثير المعنوى على الشركة الغربية، فإن طريقة القيمة العادلة تكون هى الطريقة المناسبة فى هذه الحالة، وفى أول يناير 1994، اشترت الشركة الشرقية 30 ٪ إضافية من أسهم الشركة الغربية مما مكنَ الشركة الشرقية من مباشرة التأثير المعنوى على عملية اتخاذ القرارات بالشركة الغربية، ومما يستدعى التحول إلى طريقة الملكية فى المحاسبة عن الاستثمارات.

وقد حققت الشركة الغربية النتائج التالية خلال 1992-1994:

السنة	صافي الربح	التوزيعات النقدية
1992	140000	40000
1993	220000	80000-
1994	260000	100000

وبناء على الأرقام السابقة، فإن الشركة الشرقية سجلت إيرادات التوزيعات قدرها 4000 فى 1992، 8000 فى 1993 وهى تمثل 10 ٪ من توزيعات الشركة الغربية. ونظراً للتحول إلى طريقة الملكية فى أول يناير 1994، فإن الشركة الشرقية يجب أن تقوم بتعديل حساب الاستثمارات لتعكس تطبيق طريقة الملكية من تاريخ الشراء فى أول يناير 1992، وهذا التعديل يكون بإضافة 10 ٪ من أرباح 1992، 1993 والبالغة 14000، 22000 على التوالى إلى الاستثمارات، وتخفيض حساب الاستثمارات بنصيب الشركة الشرقية فى التوزيعات وقدرها 4000، 8000 لسنتى 1992، 1993 على التوالى. وبالتالى يكون التعديل لحساب الاستثمارات كما يلى :

السنة	إيرادات الاستثمارات (10٪ من أرباح الغربية)	التوزيعات (10٪ من التوزيعات)	تعديل الاستثمارات
1992	14000	4000	10000 +
1993	22000	8000	14000 +
			24000 +

ويكون التأثير الصافى لهذا التحول إلى طريقة الملكية هو زيادة الأرباح المحتجزة بمبلغ 24000 جنيه وهو يمثل الفرق بين إجمالى إيرادات الاستثمارات وإجمالى التوزيعات فى سنتى 1992، 1993 ويتم التعديل بالقيد الآتى فى أول يناير 1994.

24000		من حـ/ الاستثمارات فى الشركة الغربية
	24000	إلى حـ/ الأرباح المحتجزة – تعديل أرباح السنوات السابقة

ويتضح من القيد السابق أن تعديل الأرباح المحتجزة للسنوات 1992، 1993 أدى أيضاً إلى زيادة حساب الاستثمارات فى الشركة الغريقية بنفس القيمة،

وذلك تطبيقاً لطريقة الملكية. وفى سنة 1994 ، فإن الشركة الشرقية تقوم بتسجيل القيود الآتية :

104000	104000	من حـ/ الاستثمارات فى الشركة الغربية إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات **تسجيل 40٪ من أرباح الشركة الغربية (260000 × 40٪).**
40000	40000	من حـ/ النقدية إلى حـ/ الاستثمارات فى الشركة الغربية **تسجيل 40٪ من توزيعات الشركة الغربية (100000 × 40٪).**

بيع الاستثمارات مع تطبيق طريقة الملكية:

قد تلجأ الشركة المستثمرة إلى بيع جزء أو كل من حصتها فى الشركة المستثمر فيها. فإذا كانت النسبة فى أسهم الشركة المستثمر فيها تسمح بتطبيق طريقة الملكية فإنه يجب تحديد القيمة الدفترية للاستثمارات باستخدام طريقة الملكية حتى لحظة البيع. وبافتراض أن الشركة (أ) تمتلك 40 ٪ من أسهم الشركة (ب) وتطبق الشركة (أ) طريقة الملكية للمحاسبة عن الاستثمارات.

ورغم أن الاستثمارات تكلفت 100000 جنيه عند شراؤها، فإنه بتطبيق طريقة الملكية فإن الاستثمارات قد زادت لتصبح 160000 جنيه فى أول يناير 1992 ، وفى أول يوليو 1992 قررت الشركة (أ) بيع 25 ٪ من استثماراتها فى الشركة (ب) بمبلغ 55000 جنيه نقداً مما أدى إلى تخفيض نسبة الملكية إلى 30 ٪.

وبافتراض أن الشركة (ب) حققت أرباحاً قدرها 35000 جنيه فى 6 أشهر الأولى من 1992 ، ودفعت توزيعات نقدية قدرها 15000 جنيه خلال نفس الفترة

ولذلك فإن الشركة (أ) تقوم بإجراء القيود التالية فى أول يوليو 1992:

14000		من حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ب) إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات تسجيل 40% من أرباح الشركة (ب) (35000 x 40%).
	14000	
6000		من حـ/ النقدية إلى حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ب) تسجيل 40% من توزيعات النقدية لسنة 1992 (100000 x 0,4).
	6000	

وهذين القيدين سوف يؤديان إلى زيادة القيمة الدفترية للاستثمارات بمبلغ 8000 جنيه ويصبح رصيد الاستثمارات فى أول يوليو 1992 – تاريخ البيع – 168000 – والقيد التالى يسجل عملية بيع 25 % من الاستثمارات:

55000		من حـ/ النقدية إلى مذكورين
	42000	حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ب)
	13000	حـ/ الأرباح من بيع الاستثمارات تسجيل بيع 25% من الاستثمارات في الشركة (ب) (168000 x 25% = 42000).

ونظراً لأن حصة الشركة فى أسهم الشركة (ب) أصبح يمثل 30 % فانها ستستمر فى تطبيق طريقة الملكية للمحاسبة عن الاستثمارات. أما إذا انخفضت النسبة إلى أقل من 20 % مما يؤدى إلى عدم وجود تأثير معنوى على الشركة المستثمر فيها، فإن الشركة الشرقية يجب أن تتحول إلى تطبيق

طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل دون الحاجة إلى تعديل القوائم المالية للسنوات السابقة كما هو الحال عند التحول من طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل إلى طريقة الملكية.

زيادة تكلفة الاستثمارات عن القيمة الدفترية لها :

يحدث فى غالبية الأحيان أن تزيد التكلفة الخاصة بالاستثمار والمتمثلة فى المبلغ المدفوع فى سبيل الحصول عليها على القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات. وهناك عدة أسباب لاختلاف القيمة السوقية للاستثمارات عن القيمة الدفترية لها من أهمها أن القيمة الدفترية للاستثمارات تقيس التكلفة التاريخية للأصول والالتزامات فى الشركة المستثمر فيها بينما القيمة السوقية تتحدد وفقاً لقوى السوق وتقديره لربحية الشركة والتوزيعات المحتملة والقيمة المقدرة للأصول الخاصة بالشركة. وبتطبيق طريقة الملكية فإن السبب فى زيادة القيمة المدفوعة عن القيمة الدفترية يمكن أن يقسم إلى قسمين :

1- أن بعض الأصول والخصوم قد يكون لها قيمة سوقية تختلف عن قيمتها الدفترية. وفى هذه الحالة فإن الزيادة فى القيمة السوقية عن الدفترية يتم تخصيصها على هذه الأصول والخصوم وفقاً للزيادة أو النقص فى قيمتها السوقية.

2- قد يتوقع المستثمر منافع مستقبلية من الاستثمارات مما يشجعه على دفع مبالغ تفوق القيمة السوقية للأصول والخصوم وهو ما يؤدى إلى وجود ما يسمى بشهرة المحل(1).

---

(1) قد يحدث فى حالات نادرة أن تقل التكلفة المدفوعة عن القيمة الدفترية، وقد يكون ذلك السبب فى انخفاض القيمة السوقية للأصول أو بسبب الصعوبات التى تواجهها الشركة مما يؤدى إلى ظهور ما يسمي بشهرة المحل السالبة Negative Goodwill وفى هذه الحالات يجب تخفيض الأصول غير المتداولة (ماعدا الاستثمارات طويلة الأجل) بهذه الشهرة السالبة. وسوف نتناول الاجراءات المحاسبية لشهرة المحل السالبة فى فصول قادمة.

ولتوضيح ذلك نفترض أن الشركة (ك) اشترت 30 ٪ من أسهم الشركة (م) عندما كانت لقيمة الدفترية والقيمة السوقية لعناصر الأصول والخصوم كما يلى :

	القيمة الدفترية	القيمة السوقية
الأصول المتداولة	150000	150000
المخزون	80000	113333
المعدات (5 سنوات)	120000	220000
المبانى (10 سنوات)	160000	93333
اجمالى الأصول	510000	
الخصوم المتداولة	130000	130000
السندات (7.5٪)	180000	180000
أسهم عادية	120000	
علاوة الاصدار	30000	
الأرباح المحتجزة	50000	
إجمالى الخصوم وحقوق الملكية	510000	

وقد دفعت الشركة (ك) فى سبيل الأسهم بمبلغ 110000 جنيه وفى هذه الحالة يمكن تحديد شهرة المحل كالآتى :

المبلغ المدفوع (تكلفة الاستثمارات)	110000
30 ٪ من القيمة الدفترية (200000 × 0,3)	60000
المبلغ الزائد عن القيمة الدفترية	50000

يخصص كالآتي :

المخزون (0,3 × 33333)	10000	
المعدات (0,3 × 100000)	30000	
المباني (0,3 × 66667)	(20000)	20000 جنيه
المبلغ المخصص لشهرة المحل		30000 جنيه

وعند تطبيق طريقة الملكية بواسطة الشركة المستثمرة (ك) فإنها يجب أن تخفض إيرادات الاستثمارات بمقدار استهلاك المبالغ المخصصة للأصول المختلفة بما فيها شهرة المحل، والتى تحدد كالتالى :

الأصل	المبلغ المخصص	الحياة الانتاجية	الاستنفاد
المخزون	10000	يستنفد بمجرد بيعه[1]	10000
المعدات	30000	5	6000
المباني	(20000)	10	(2000)
شهرة المحل[2]	30000	20	1500
			15500

---

(1) يتم استنفاد الأصل عندما يباع أو يتم الحصول على منافع مقابلة، وبالتالى يتم مقابلة تكلفته بايرادات الفترة. ونظراً لأنه يفترض بيع مخزون أول المدة خلال العام الحالى فإن المبلغ الزائد والمخصص له يتم مقابلته للايراد فى نفس سنة الشراء للأسهم.

(2) حدد الرأى المحاسبى رقم 17 لجمعية مبادئ المحاسبة الأمريكى الحياة الانتاجية القصوى للأصول غير الملموسة بـ 40 سنة.

Accounting Principles Board Openion No. 17, Intangible Assets, 1970.

ويكون الاستهلاك فى السنة الأولى للشراء 15500، وفى السنوات التالية لها مبلغ 5500 جنيه فقط.

وبافتراض أن الشركة (ن) حققت النتائج التالية خلال 1992 :

صافى الربـــح 150000 جنيه

التـوزيـعـــات 50000 جنيه

فإن الشركة (ك) ستقوم بإثبات القيود التالية طبقاً لطريقة الملكية فى دفاترها خلال 1992:

1- شراء أسهم الشركة (ن) :

110000		من حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ن)
	110000	إلى حـ/ النقدية
		إثبات شراء 30٪ من أسهم الشركة (ن) نقداً بمبلغ 110000 جنيه.

2- نصيب الشركة (ك) في الأرباح المحققة بواسطة الشركة (ن):

45000		من حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ن)
	45000	إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات
		تسجيل نصيب الشركة في أرباح الشركة (ن) عن 1992 قدرها 15000 x 0,3.

3- التوزيعات المستلمة من الشركة (ن) :

15000		من حـ/ النقدية
	15000	إلى حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ن)
		إثبات التوزيعات المستلمة من الشركة (ن) عن 1992 50001 x 0,3.

4- تخفيض الاستثمارات باستهلاك المبلغ الازئد عن القيمة الدفترية[1]:

15000		من حـ/ إيرادات الاستثمارات
	15000	إلى حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ن)
		تسجيل استهلاك المبلغ الزائد عن القيمة السوقية عن 1992.

مثال توضيحي:

فى أول يناير 1992 قامت شركة النور بشراء 10 ٪ من أسهم شركة الأمل بمبلغ 70000 جنيه، وفى ذلك التاريخ كانت شركة الأمل تظهر قيمة دفترية لصافى الأصول بمبلغ 600000 جنيه رغم أن بعض من المعدات فى جانب الأصول والتى تبلغ حياتها الانتاجية 5 سنوات لها قيمة سوقية مرتفعة عن قيمتها الدفترية بمبلغ 100000 جنيه.

وفى أول يناير 1993 قامت شركة النور بشراء 30 ٪ اضافية من أسهم شركة الأمل بمبلغ 274000 جنيه، وهذا الشراء مكن شركة النور من ممارسة تأثير معنوى على شركة الأمل. وفى تاريخ الشراء الثانى إنخفضت القيمة السوقية للمعدات بمبلغ 20000 جنيه، وفى خلال 1992، 1993 قامت شركة الأمل بتحقيق الآتى من عملياتها :

السنة	صافي الأرباح	التوزيعات النقدية المدفوعة
1992	210000	110000
1993	250000	100000

(1) يمكن تخفيض الإيرادات من الاستثمارات مباشرة إجراء القيد التالى :

29500		من حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ن)
	29500	إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات 45000 - 115500

وإليك المعلومات الاضافية التالية :

1- تقوم شركة الأمل بدفع التوزيعات فى أول يوليو من كل عام.

2- شهرة المحل ان وجدت تستهلك على مدار 20 سنة.

والمطلوب:

1- تحديد إيرادات الاستثمارات التى يجب تسجيلها فى دفاتر شركة النور سنة 1992.

2- بيان أثر العمليات السابقة على التقارير المحاسبية لشركة النور فى سنة 1992، 1993.

الإجابة:

يجب ملاحظة الآتى :

1- شركة النور ستقوم بالمحاسبة عن استثماراتها فى شركة الأمل بطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل خلال سنة 1992 لأن ملكيتها فى شركة الأمل تمثل 10 ٪ فقط. ولذلك فإنها ستسجل فقط نصيبها من التوزيعات 110000 × 0,1 = 11000 جنيه كإيرادات للاستثمارات.

2- نظراً لأن شركة النور اشترت 30 ٪ سنة 1993 فإنها زادت استثماراتها إلى 40 ٪ من أسهم شركة الأمل مما يؤدى إلى تمكينها من ممارسة تأثير معنوى على شركة الأمل، وبالتالى يجب أن تتحول إلى تطبيق طريقة الملكية فى سنة 1993. كما يجب على شركة النور تعديل حساباتها فى سنة 1992، سنة 1993 لتعكس طريقة الملكية.

شراء 10٪ من أسهم شركة الأمل في أول يناير 1992 :

	جنيه
المبلغ المدفوع	70000
القيمة الدفترية (0,1 × 600000)	60000
المبلغ الزائد عن القيمة الدفترية	10000

يخصص هذا المبلغ لزيادة القيمة السوقية للمعدات

عن القيمة الدفترية لها (0,1 × 100000)	10000
شهرة المحل	صفر

قيود اليومية فى شركة النور عن سنة 1992:

70000		من حـ/ الاستثمارات فى شركة الأمل
	70000	إلى حـ/ النقدية

نصيب الشركة فى التوزيعات :

11000		من حـ/ النقدية
	11000	إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات (0,1 × 110000)

وفى أول يناير سنة 1993 قامت الشركة بشراء 30٪ اضافية من أسهم شركة الأمل ويتم المحاسبة عنها كما يلى :

المبلغ المدفوع	274000 جنيه
القيمة الدفترية (0,3 × 700000)	210000 جنيه
المبلغ الزائد عن القيمة الدفترية	64000 جنيه
المبلغ المخص للأصول (0,3 × 80000)	24000 جنيه
المبلغ المخصص لشهرة المحل	40000 جنيه

يلاحظ أن القيمة الدفترية عدلت بمقدار الزيادة فى الأرباح المحتجزة لشركة الأمل فى 1992 وقدرها 100000 جنيه (210000 أرباح – 110000 توزيعات)، وتجرى القيود الآتـية فى سنة 1993، وذلك بتطبيق طريقة الملكية:

تعديل الاستثمارات :

8000		من حـ/ الاستثمارات
	8000	إلى حـ/ الأرباح المحتجزة

شراء الاستثمارات :

274000		من حـ/ الاستثمارات فى شركة الأمل
	274000	إلى حـ/ النقدية

تسجيل التوزيعات :

40000		من حـ/ النقدية
	40000	إلى حـ/ الاستثمارات فى شركة الأمل (0,4 × 100000)

تسجيل نصيب الشركة في الأرباح لسنة 1993 :

100000		من حـ/ الاستثمارات فى شركة الأمل
	100000	إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات (250000 × 0,4)

تسجيل استهلاك المبلغ الزائد عن القيمة الدفترية :

10000		من حـ/ إيرادات الاستثمارات
	10000	إلى حـ/ الاستثمارات فى شركة الأمل

ويلاحظ أنه فى نهاية سنة 1993 يجب إظهار القوائم المالية المقارنة لسنة 1992، 1993 بعد تعديل القوائم الخاصة لسنة 1992 ، كما لو كانت طريقة الملكية طبقت من سنة 1992 . وبالتالى فإن إيرادات الاستثمارات وحساب الاستثمارات فى شركة الأمل يظهران كالتالى :

السنة	حـ/ إيرادات الاستثمارات	حـ/ الاستثمارات في الأمل
1992	19000	78000
1993	90000	402000

وقد تم تحديد هذا المبلغ كالآتي :

أولاً: سنة 1992 :

إيرادات الاستثمارات :

الربح المحقق بواسطة شركة الأمل	210000
نصيب شركة النور فيه (10 ٪)	21000
يطرح :	
استهلاك المبلغ الزائد فى قيمة المعدات (10000 ÷ 5 سنوات)	2000
	19000

الاستثمارات في شركة الأمل :

التكلفة		70000
يضاف: إيرادات الاستثمارات		19000
يطرح: التوزيعات المستلمة		(11000)
		78000

ثانياً: سنة 1993 :

إيرادات الاستثمارات :

الربح المحقق بواسطة شركة الأمل		250000
نصيب شركة النور فيه (40٪)		100000
يطرح:		
استهلاك الزيادة في المعدات سنة 1992	2000	
(24000 ÷ 4) استهلاك الزيادة في المعدات 1993	6000	
(40000 ÷ 20) استهلاك شهرة المحل	2000	10000
		90000

الاستثمارات في شركة الأمل :

الرصيد في أول سنة 1993	78000
يضاف: تكلفة شراء 30 ٪ اضافية من الأسهم	274000
يضاف: إيرادات الاستثمارات	90000
يطرح: نصيب الشركة من التوزيعات (100000 × 0,4)	(40000)
	402000

أسئلة وتمارين الفصل الثاني

الأسئلة:

١- ما هى المعايير التى تستخدم لتحديد طريقة المحاسبة المناسبة للاستثمارات طويلة الأجل فى الاسهم؟

٢- اشترت احدى الشركات 25 ٪ من اسهم احدى الشركات الأخرى، فما هى الظروف التى تجعل الشركة المشترية لا تستخدم طريقة الملكية للمحاسبة عن هذه الاستثمارات؟

٣- تحتفظ الشركة (أ) بملكية فى اسهم الشركة (ب) بنسبة تسمح بتطبيق طريقة الملكية فى المحاسبة عن الاستثمارات، فما هى العمليات التى تحدث فى الشركة (ب) وتؤدى إلى إحداث تغيرات فى رصيد الاستثمارات المسجل بدفاتر الشركة (أ) ؟

٤- رغم أن طريقة الملكية فى المحاسبة عن الاستثمارات تعتبر من المبادئ المحاسبة المتعارف عليها، فإنها تثير بعض المشاكل النظرية فيما يتعلق بتحقق الايرادات - اشرح هذه المشاكل.

٥- ما هى الاجراءات المحاسبية الواجب أن تتبعها الشركة المستثمرة عندما تزيد نسبة استثماراتها فى الشركة المستثمر فيها بحيث تؤدى الى التحول من طريقة التكلفة إلى طريقة الملكية.

التمارين:

١- تمتلك الشركة (س) 40 ٪ من اسهم الشركة (ص). وفى خلال سنة 1995، حققت الشركة (ص) ارباحا بمقدار 100000 جنيه ودفعت توزيعات بمقدار 10000 جنيه. وقد تم تسجيل العمليات المرتبطة بهذه الاستثمارات فى دفاتر الشركة (س) باستخدام طريقة التكلفة بدلا من طريقة الملكية، فما

هو اثر تلك المعالجة على حساب الاستثمارات وصافى الأرباح فى دفاتر الشركة (س) .

(2) فى أول يناير سنة 1995، دفعت الشركة (أ) 120000 جنيه مقابل 40000 سهم من اسهم الشركة (ب) والتى تمثل 25 ٪ من كامل اسهم الشركة (ب) وقد تبين أن الشركة (أ) لها القدرة على التأثير المعنوى على الشركة (ب) .

وقد استلمت الشركة (أ) توزيعات 3 جنيه لكل سهم من اسهم الشركة (ب) . وقد سجلت الشركة (ب) صافى أرباحا عن سنة 1995 بمبلغ 640000 جنيه فما هو رصيد الاستثمارات فى الشركة (ب) فى دفاتر الشركة (أ) فى 31 ديسمبر 1995 ؟

(3) فى يناير سنة 1994 ، اشترت الشركة (ك) 20 ٪ من اسهم (م) المصدرة بمبلغ 800000 جنيه. وقد هيأ هذا الشراء للشركة (ك) امكانية التأثير المعنوى على الشركة (م)، وكانت القيمة الدفترية للاسهم المشتراه بمبلغ 600000 جنيه، وكانت الزيادة فى سعر الشراء عن القيمة الدفترية راجعة الى انخفاض القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لأحد الأصول غير الملموسة فى دفاتر الشركة (م) والتى تبلغ الحياه الباقية له 10 سنوات.

فى نهاية 1994 حققت الشركة (م) أرباحا قدرها 180000 جنيه ودفعت توزيعات مبلغ 40000 جنيه للاسهم العادية. ما هى القيمة التى نظهر بها حساب الاستثمارات فى الاسهم فى سجلات الشركة (ك) فى 31 ديسمبر 1994.

(4) فى أول يناير سنة 1994 اشترت شركة القاهرة 40 ٪ من اجمالى اسهم شركة الاسكندرية والبالغة 300000 سهم بمبلغ 1800000 جنيه دفعت نقداً. وقد بلغت القيمة الدفترية لصافى الأصول لشركة الاسكندرية 1400000 جنيه

وتتبع شركة القاهرة سياسة محاسببية لاستهلاك شهده المحل على مدى 40 عاما. وقد تحقق لشركة القاهرة امكانية التأثير المعنوى على شركة الاسكندرية وقد حققت شركة الاسكندرية ارباحا صافية عن سنة 1994 بلغت 600000 جنيه ودفعت توزيعات للمساهين بملغ 325000 جنيه.
فما هى الايرادات الواجب أن تسجلها شركة القاهرة عن استثماراتها فى شركة الاسكندرية عن سنة 1994.

(5) دفعت شركة الوادى مبلغ 130000 جنيه مقابل شراء 40٪ من الاسهم العادية لشركة النيل كاستثمارات طويلة الأجل فى أول يناير سنة 1994. وفى هذا التاريخ كانت القيمة الدفترية لصافى الأصول لشركة النيل 300000 جنيه. وفى خلال سنة 1994 حققت شركة النيل صافى أرباح قدرها 60000 جنيه ودفعت توزيعات بمقدار 15000 جنيه. والمطلوب:

اجراء القيود الخاصة بالشراء للاستثمارات واثر عمليات شركة النيل على رصيد الاستثمارات فى دفاتر شركة الوادى خلال سنة 1994.

(6) قامت شركة النحاس الصناعية بشراء 25٪ من اسهم شركة القصدير بمبلغ 115000 نقدا وذلك فى أول ينيار سنة 1993. وقد تقرر المحاسبة عن هذه الاستثمارات بطريقة الملكية. وفى تاريخ الشراء، كانت القيمة الدفترية (والقيمة السوقية) لصافى أصول شركة القصدير 300000 جنيه وقد قررت شركة النحاس تخصيص الزيادة فى القيمة المدفوعة عن القيمة الدفترية للأسهم لشهرة المحل وقدرت حياتها الانتاجية بـ 40 سنة.

وفى خلال سنة 1993 حققت الشركة ارباحا مقدار 50000 جنيه كما استلمت شركة النحاس الصناعية توزيعات من شركة القصدير بـ 5000 جنيه والمطلوب.

تسجيل العلميات السابقة فى دفاتر شركة النحاس الصناعية.

(7) قامت الشركة الغزل التى تستخدم طريقة الملكية للمحاسبة عن

الاستثمارات فى الاسهم والتى تملك 40٪ من اسهم شركة النسيج التى حققت ارباح بمبلغ 20000 جنيه ودفعت توزيعات بمبلغ 5000 جنيه باجراء القيود الآتية بدفاترها.

2000 من حـ/ النقدية

2000 إلى حـ/ ايرادات التوزيعات

فهل هذا القيد يعكس الاجراء المحاسبى الصحيح لطريقة الملكية ؟ وما هو أثر هذا الخطأ إن وجد على رصيد حساب الاستثمارات فى دفاتر شركة الغزل.

(8) فى أول يناير سنة 1994 قامت شركة الوادى بشراء 30 ٪ من الأسهم المصدرة لشركة النيل بمبلغ 258000 جنيه. وقد قامت شركة الوادى بالمحاسبة عن هذه الاستثمارات باستخدام طريقة الملكية. وفى تاريخ شراء الاسهم، كانت القيمة الدفترية لصافى الأصول لشركة النيل تبلغ 620000 جنيه. وكانت الزيادة فى تكلفة الاستثمارات عن صافى القيمة الدفترية المقابلة لها نتيجة شهرة المحل قدرت حياتها بـ 40 سنة. وقد كانت أرباح شركة النيل فى 31 ديسمبر 1994 مبلغ 180000 جنيه. وخلال سنة 1994 قامت شركة النيل بتوزيعات نقدية بمبلغ 20000 جنيه.

والمطلوب:

تسجيل العمليات السابقة فى دفاتر شركة الوادى مع بيان قيمة الاستثمارات التى تظهر بالميزانية العمومية لشركة الوادى فى 31 ديسمبر 1994.

(9) فى أول سبتمبر سنة 1993 قامت الشركة العالمية بشراء 200000سهم تمثل 45٪ من الاسهم المصدرة للشركة الدولية. وكنتيجة لذلك فإن الشركة

العالمية كان لها تأثيراً معنويا على السياسات المالية والتشغلية للشركة الدولية. وقد قامت الشركة العالمية بتسجيل شهرة محل بمبلغ 500000 جنيه فى تاريخ الشراء.

وفى أول ديسمبر 1994 قامت الشركة العالمية بشراء 300000 سهم تمثل 30٪ من الآسهم المصدرة للشركة العربية بملبغ 2500000 جنيه وكانت حقوق الملكية للشركة العربيــة فى الميزانية العمومية فى تاريخ الشــراء كالآتى:

اسهم عادية (قيمة اسمية 2 جنيه للسهم)	2000000
علاوة اصدار الأسهم	1000000
الأرباح المحتجزة	4000000
	7000000

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه فى تاريخ الشراء كانت القيمة السوقية للآلات والمعدات للشركة العربية 3800,000 جنيه بينما كانت القيمة الدفترية لها تبلغ 3,500,000 جنيه بينما كانت القيمة السوقية تعادل القيمة الدفترية لبقية الأصول والخصوم. وكنتيجة لذلك فإن الشركة العالمية كانت لها تأثيراً معنوياً على السياسات المالية والتشغيلية للشركة العربية.

بإفتراض أن الحياه الإنتاجية للأصول غير الملموسة تبلغ 40 سنة المطلوب:

إعداد جدول لحساب شهرة المحل والاستهلاك الخاص بها عن سنة 1994 وكذلك مجمع الاستهلاك لشهرة المحل فى 31/12/94.

(10) فى أول يناير سنة 1994 قامت شركة النصر بدفع مبلغ 700000 جنيه مقابل شراء 10000 سهم من اسهم شركة الفتح والتى تمثل 10٪ من الأسهم التى لها حق التصويت. وفى هذا التاريخ كان صافى الأصول

لشركة الفتح 600000 جنيه. وكانت القيمة السوقية لكافة الآصول والخصوم لشركة الفتح معادلة للقيمة الدفترية لها. ولم يكن لشركة النصر القدرة على التأثير معنويا على السياسات المالية والتشغيلية لشركة الفتح. وقد تسلمت شركة النصر 90 قرشا عن كل سهم من الأسهم التى تملكها فى شركة الفتح فى أول أكتوبر سنة 1994. وقد سجلت شركة الفتح أرباحا صافية مقدارها 400000 جنيه عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 1994.

وفى أول يوليو 1995 دفعت شركة النصر مبلغ 2,300,000 جنيه مقابل 30000 سهم اضافية من اسهم شركة الفتح والتى تمثل 30٪ من الأسهم المصدرة لها. وكانت القيمة السوقية للأصول للخصوم لشركة الفتح مقابل القيمة الدفترية البالغة 6500000 جنيه كنتيجة لهذا الشراء فإن شركة النصر اصبحت لها التأثير المعنوى على شركة الفتح. وقد تسلمت شركة النصر توزيعات 1,1 جنيه عن كل سهم فى شركة الفتح فى أول ابريل و 1,35 جنيه لكل سهم فى أول أكتوبر. وقد سجلت شركة الفتح صافى ربح قدره 500000 جنيه عن السنة المنتهية فى ديسمبر 1995، 200000 جنيه عن الـ 6 شهور المنتهية فى 31 ديسمبر 1995، وتقوم شركة النصر باستهلاك شهرة المحل على مدى 40 سنة.

والمطلوب:

1- اعداد جدول بين الربح والخسارة عن السنة المنتهية في 1994/12/31 والتى يجب تسجيلها فى دفاتر شركة النصر عن استثماراتها فى شركة الفتح وذلك فى قوائمها المالية التى تنشرها فى مارس 1995.

2- فى مارس 1996 قامت شركة النصر بإصدار قوائمها المالية المقارنة لسنة 1994، 1995. المطلوب إعداد جدول يوضح الربح أو الخسارة عن السنة المنتهية فى 31/ 12/ 94، 95 والتى يجب تسجيلها فى شركة النصر عن استثماراتها فى الفتح.

(١١) فى أول يوليو سنة 1993 قامت شركة وليد بشراء 30 000 سهم من الأسهم المصدرة لشركة محمود بسعر 23 جنيه للسهم.

وقد مكن هذا الشراء شركة وليد من ملكية 25 ٪ من أسهم شركة محمود واعطتها قدرة تأثير معنوى على سياساتها المالية والتشغيلية.

وفى أول يوليو سنة 1993 فإن شركة محمود كانت لديها أصول بقيمة دفترية تبلغ 2000000 جنيه وخصوم بمبلغ 400000 جنيه وفى هذا الوقت، كان لشركة محمود أصول قيمتها السوقية أعلى من القيمة الدفترية لها بمبلغ 120000 جنيه بينما كانت الأراضى بقيمة سوقية مرتفعة عن قيمتها الدفترية بمبلغ 160000 جنيه وقد قدرت حياة الآلات – 8 سنوات دون خردة.

وقد تقرر استهلاك الشهرة الناتجة من الشراء على مدى 10 سنوات. والاستهلاك يحسب بواسطة القسط الثابت.

وقد جرت شركة محمود على دفع توزيعات 50 قرشا عن كل سهم فى أول ابريل وأول اكتوبر. وقد سجلت شركة محمود صافى أرباح حققتها بانتظام خلال السنوات كالآتى:

1993	310 000 جنيه
1994	350 000 جنيه
1995	360 000 جنيه

وبالإضافة إلى ذلك، فإن شركة وليد باعت مخزون تكلفة 90000 جنيه إلى شركة محمود بمبلغ 150000 جنيه 1994 . وقد اعادت شركة محمود ما قيمته 80000 جنيه من هذا المخزون خلال سنة 1994 وباعت الباقى 70000 جنيه سنة 1995.

والمطلوب:

1- اعداد جدول لحساب الدخل الواجب تسجيله بدفاتر شركة وليد عن استثماراتها في شركة محمود عن كل سنة من السنوات الثلاث. وكذلك (حساب رصيد الاستثمارات في 31/12/1995.

2- تعد شركة الفلاح قوائمها المالية في 30 يونيو من كل عام. وقد استثمرت اموالها في عدة شركات أخرى - وفي يونيو 1992 كان رصيد الاستثمارات طويلة الأجل 770600 جنيه وهى التكلفة الإجمالية للأسهم المشتراه ناقصا تكلفة الإسهم المباعة. وترغب الشركة في تعديل حساب الاستثمارات بها لقياس طريقة الملكية. وكانت بيانات هذه الاسستثمارات كالآتى:

الاستثمـــارات في

		شركة (أ)	شركة (ب)	شركة (جـ)
عدد الاسهم المصدرة		3000	32000	100 000
عدد الاسهم المشتراه	(أ)	300	8000	30 000
	(ب)	810		
تاريخ الشراء	(أ)	أول يوليو 89	30 يونيو 1990	30 يونيو 91
	(ب)	أول يوليو 91		
تكلفة الاسهم المشتراه	(أ)	49400	46000	670 000
	(ب)	142 000		

الميزانية العمومية	اول يوليو سنة 91	30 يونيو 90	30 يونيو 91
الأصول المتداولة			
الأصول الثابتة (بعد الاستهلاك)	362000	39600	994500
حق الاختراع (بعد الاستهلاك)	1638000	716400	3300 000
	—	—	148500
	2000000	756000	4443000
الخصوم ورأس المال			
الخصوم	1500000	572000	2494500
أسهم عادية	260000	80000	1400000
أرباح محتجزة	240000	104000	548500
	2000000	756 000	4443000
التغير فى الاسهم العادية			
منذ 11 /7/ 89	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
متوسط حياة الأصول الثابتة			
فى تاريخ الميزانية	12 سنة	9 سنوات	22 سنة
تحليل الأرباح المحتجزة:			
رصيد 11 /7/ 89	234000		
صافى الربح 11 /7/ 89 حتى			
30/ 6/ 90	53400		
توزيعات 11 /4/ 90	(51000)		

رصيد 30/6/90	236400	104 000	
صافى دخل (خسارة)			
1/7/90 حتى 30/6/91	55600	(2000)	
توزيعات 1/4/91	(52000)		
رصيد 30/6/91	240 000	102000	548500

رصيد 30/6/1991	240000		
صافى الربح 1/7/1991			
حتى 30/6/1992	25000	18000	330000
توزيعات مدفوعة			
28/12/1991			
1/6/1992		(5600)	(150000)
رصيد 30/6/1992	265000	114400	7285000

وقد اشترت شركة الفلاح اسهم الشركة (أ) بسبب إرتفاع العائد المتوقع على الاستثمارات. أما عمليات الشراء التالية كلها فقد تمت لمباشرة التأثير المعنوى على هذه الشركات.

وفى ديسمبر 1991 فإن تغير ظروف السوق دعت شركة الفلاح لإعادة تقيم علاقتها بالشركة (ب). وفى 31 ديسمبر 1991 باعت شركة الفلاح 6400 سهم من

أسهم الشركة (ب) بسعر 54400 جنيه وبالنسبة للشركة (أ)، (ب) فإن القيمة السوقية للأصول لم تختلف اختلافا معنويا عن القيمة الدفترية كما تظهر فى الميزانية العمومية. أما بالنسبة للشركة (جـ) فإن القيمة السوقية 300000 جنيه والحياه الباقية 15 سنة كما فى 30 يونيو 1991.

وفى 30 يونيو 1992 تضمن المخزون لشركة الفلاح 48600 جنيه مشتريات من الشركة (جـ) خلال مايو ويونيو بـ 20 ٪ هامش ربح فوق التكلفة للشركة (حـ).

والمطلوب:

اعداد قائمة لاظهار الاستثمارات فى 30 يونيو 1992 ودخل هذه الاستثمارات كل عام من الاعوام الثلاثة. علما بأن شهرة المحل تستهلك على مدار 40 سنة.

ملاحظة:

يمكنك (بعد اعداد العمليات الحسابية اللازمة) تنظم اجابتك في الجدول الآتي:

حـ/ الإستثمار			دخل الاستثمارات فى 30 يونيو			الحسابات الأجرى	
الشركة (أ)	الشركة (ب)	الشركة (جـ	1990	91	92	اسم الحساب	القيمة

الأسئلة التالية مأخوذة من امتحانات معهد المحاسبين القانونيين بأمريكا (CAA)

السؤال الأول:

فى 3 يناير 1993، اشترت الشركة (أ) 20 ٪ من الاسهم المصدرة للشركة (ب) بمبلغ 700,000 جنيه وقد أعطى هذا الاستثمار للشركة (أ) القدرة على التأثير المعنوى على الشركة (ب) وقد كانت القيمة الدفترية للأسهم المصدرة

600,000 جنيه وقد كانت هناك زيادة فى تكلفة الاستثمارات عن القيمة الدفترية ترجع إلى أصول غير ملموسة كانت ظاهرة بأقل من قيمتها فى ميزانية الشركة (ب) وكانت حياتها الانتاجية المتبقية 10 سنوات . وفى نهاية سنة 1993 فإن الشركة (ب) حققت ارباح مقدارها 180,000 جنيه وقامت الشركة (ب) بتوزيعات نقدية فى نفس السنة بمقدار 60000 جنيه . فى 31 ديسمبر 1993 فإن القيمة الدفترية للاستثمارات فى الشركة (ب) كما تظهر فى ميزانية الشركة (أ) يجب أن تكون:

(أ) 678,000 جنيه　　(ب) 690,000 جنيه

(جـ) 700,000 جنيه　　(د) 714,000 جنيه

السؤال الثاني

فى أول يوليو 1993 اشترت شركة الأهلى 20 ٪ من اسهم شركة القناة المصدرة بمبلغ 400,000 جنيه عندما كانت القيمة السوقية لصافى أصول شركة القناة 2,000,000 جنيه . ولم يكن لشركة الأهلى تأثيراً معنوياً على السياسات التشغيلية والمالية لشركة القناة . وكانت البيانات التالية تتعلق بشركة القناة عن سنة 1993 :

	12 شهر المنتهية فى 31/ 12/ 1993	الـ 6 شهور المنتهية فى 31/ 12/ 93
صافى الربح	300000 جنيه	160,000 جنيه
التوزيعات المعلنة والمدفوعة	190000 جنيه	100,000 جنيه

ما هو دخل الاستثمارات فى شركة القناة الواجب أن يظهر فى دفاتر شركة الأهلى فى 31/ 12/ 1993 :

(أ) 20000 جنيه (ب) 32,000 جنيه

(جـ) 38000 جنيه (د) 60,000 جنيه

السؤال الثالث :

فى أول يناير 1993 ، أشترت شركة الاتحاد 25٪ من أسهم شركة الأولمبى ولم يكن هناك أى شهره محل نتجت عن عملية الشراء وتحسب شركة الاتحاد عن هذه الاستثمارات بطريقة الملكية وكان رصيد حساب الاستثمارات فى دفاتر شركة الاتحاد فى 31 /12/ 1993 190000 جنيه . وقد حققت شركة الاولمبى صافى ربح عن السنة المنتهية فى 31/ 12/ 1993 120000 جنيه . ودفعت توزيعات نقدية مقدارها 48000 جنيه خلال سنة 1993 . ما هو المبلغ الذى دفعته شركة الاتحاد فى سبيل شراء هذه الأسهم فى شركة الأولمبى ؟

(أ) 172,000 جنيه (ب) 202,000 جنيه

(جـ) 208,000 جنيه (د) 232,000 جنيه

السؤال الرابع :

فى 2 يناير 1991 ، أشترت شركة طنطا 30 ٪ من اسهم شركة المحلة المصدرة بمبلغ 258,000 جنيه . وتستخدم شركة طنطا طريقة الملكية للمحاسبة عن هذه الاستثمارات. وفى تاريخ الشراء كانت القيمة الدفترية والقيمة السوقية لصافى أصول شركة المحلة 620,000 جنيه . وقد كانت الحياة الانتاجية المقدرة لشهرة المحل الناتجة من زيادة تكلفة الاستثمارات على قميتها السوقية 40 سنة ، وقد كان صافى الربح لشركة المحلة عن سنة 1991 180,000 جنيه . ومن خلال سنة 1991 فإن شركة المحلة اعلنت وسددت توزيعات نقدية مقدارها 20,000 جنيه .

فى 31 ديسمبر 1991 ، فإن شركة طنطا يجب أن تظهر استثماراتها فى شركة المحلة بمبلغ :

(أ) 234,000 جنيه (ب) 258,000 جنيه

(جـ) 304,200 جنيه (د) 306,000 جنيه

السؤال الخامس :

فى أول يناير 1990 ، دفعت شركة الوادى 150,000 جنيه مقابل 10000 سهم من أسهم شركة النيل العادية بما يمثل 15 ٪ من أسهم شركة النيل . وقد سددت شركة النيل توزيعات 1 جنيه لكل سهم من اسهمها العادية خلال سنة 1990 . وقد كان صافى الربح الذى حققته شركة النيل 130,000 جنيه للسنة المنتهية فى 31 ديسمبر 1990 . فما هى قيمة الاستثمارات فى شركة النيل كما تظهر فى دفاتر شركة الوادى فى 31/12/1990 :

(أ) 140,000 جنيه (ب) 150,000 جنيه

(جـ) 159,500 جنيه (د) 169,500 جنيه

السؤال السادس :

فى أول يناير 1991 دفعت شركة أيمن 700,000 جنيه مقابل 10,000 سهم من أسهم شركة مدحت والتى تمثل 10 ٪ من حقوق الملكية لشركة مدحت . وفى هذا التاريخ كان صافى أصول شركة مدحت 6000,000 جنيه . وقد كانت القيمة السوقية لأصول والتزامات شركة مدحت تعادل قيمتها الدفترية . ولم يكن لشركة أيمن تأثير معنوى على شركة مدحت . وقد تسلمت شركة أيمن 90 قرشاً عن كل سهم من أسهم شركة مدحت كتوزيعات نقدية وذلك فى أول اكتوبر 1991 . وكان صافى الربح الذى حققته شركة مدحت عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 1991. 400000 جنيه .

وفى أول يوليو 1992 دفعت شركة أيمن 2300,000 جنيه مقابل 30,000 سهم أضافى من اسهم شركة مدحت والتى تمثل 30 ٪ من اسهم شركة مدحت

وكانت القيمة السوقية لكافة أصول والتزامات شركة مدحت فى هذا التاريخ تعادل قيمتها الدفترية بمبلغ 6500,000 جنيه . وكنتيجة لهذه العمليات ، فإن شركة أيمن استطاعت تحقيق التأثير المعنوى على شركة مدحت . واستلمت شركة أيمن 1,1 جنيه عن كل سهم من اسهمها فى شركة مدحت فى أول ابريل 1992 و 1,35 جنيه عن كل سهم فى أول اكتوبر 1992 كتوزيعات نقدية . وقد حققت شركة مدحت صافى ارباح قدرها 500,000 جنيه عن السنة المنتهية فى 1992/12/31 . 200000 جنيه عن الستة شهور المنتهية فى 31 ديسمبر 1992 وتستهلك شركة أيمن شهرة المحل على مدى 40 سنة .

والمطلوب :

1- بين الربح أو الخسارة من الاستثمارات فى شركة مدحت والذى يجب أن تسجله شركة أيمن فى دفاترها عن السنة المنتهية فى 1991/12/31 .

2- خلال مارس 1993 قامت شركة أيمن بإعداد قوائم مالية مقارنة لسنتى 1991، 1992 والمطلوب اظهار الربح والخسارة من الاستثمارات فى شركة مدحت والواجب أن يظهر فى هذه القوائم المقارنة .

الفصل الثالث

تجميع القوائم المالية في تاريخ الشراء

بينا فى الفصل السابق أنه عندما تشترى شركة ما أغلبية الأسهم التى لها حق التصويت (أكثر من 50 ٪) فى شركة أخرى مع احتفاظ كل شركة بشخصيتها المستقلة، فإن الأمر يستدعى تجميع القوائم المالية للشركة القابضة وشركاتها التابعة لها حتى يتم تقديم معلومات كاملة لمستخدمى القوائم المالية عن نتائج العمليات والمركز المالى للشركات القابضة والتابعة كما لو كانت شركة واحدة. وفى هذه الحالة فإن المحاسب يهتم بالمحتوى الإقتصادى للقوائم المالية Substance أكثر من اهتمامه بالشكلForm .فرغم أن هذه الوحدات الإقتصادية لها شخصيتها القانونية المستقلة إلا أنهما يكونا معا وحدة إقتصادية واحدة لخضوع الشركات التابعة للسيطرة الإقتصادية الكاملة للشركة القابضة. وبالتالى فان الشركة القابضة والشركة أو الشركات التابعة لها تظهر فى القوائم الموحدة كما لو كانت أقسام وفروع لشركة واحدة[1] .وبالتالى فإنه يفترض أن القوائم المالية المجمعة تقدم معلومات أكثر فائدة عن القوائم المالية المنفردة لكل شركة على حدة. وقد قرر الرأى المحاسبى رقم 16 لمجلس مبادىء المحاسبة الأمريكى أن نسبة الملكية عندما تكون أكثر من 50 ٪ تعتبر مؤشرا لأن الشركة القابضة لها سيطرة كاملة على عمليات الشركة التابعة بما فيها عملية اتخاذ القرارات. ولكن هذه النسبة تعتبر استرشادية فقط ويجب توفر بعض المؤشرات الأخرى التى تؤكد استمرارية هذه السيطرة وعدم تواجدها بصفة مؤقتة. فقد تشترى شركة ما أغلبية الأسهم فى شركة أخرى بصفة مؤقتة لتسهيل انهاء معاملات أخرى. كما أن الشركة التابعة قد تكون فى موقف مالى صعب مما يؤدى إلى ضعف سيطرة الملاك بما فيها الشركة القابضة عليها.

---

(1) Accounting Principles Board, Statement No.4, Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial. Statements of Business Enterprises, New York, AICPA,1970.

كما أن الشركات التابعة التى تعمل فى بلاد أخرى غير البلد الخاصة بالشركة القابضة قد تكون مقيدة بالقوانين الخاصة بالبلد الأجنبى مما يضعف سيطرة الشركة القابضة حتى مع احتفاظها بأغلبية الأسهم. وكل هذه الظروف يجب أن تقيم لتحديد ما اذا كان تجميع القوائم المالية ضروريا أم لا. ومن العوامل الأخرى التى قد تفقد تجميع القوائم المالية معناه، عندما تعمل القابضة والتابعة فى نوعين مختلفين تماما من النشاط فقد يمتلك أحد البنوك (نشاط مالى) أغلبية الأسهم فى شركة صناعية (نشاط صناعى) مما يؤدى إلى عدم جدوى تجميع القوائم لأنشطة مختلفة تماما. ولذلك فإنه بعد تقييم هذه الظروف فإن الشركة القابضة يجب أن تحدد ما اذا كان تجميع القوائم المالية ضرورى أم لا مع الإفصاح عن أسباب عدم التجميع والإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة[1].

وعند تجميع القوائم المالية. يجب التأكيد على أن السجلات المحاسبية للشركة القابضة والشركة أو الشركات التابعة تكون منفصلة تماما. ولذلك فإن الأمر يستدعى إعداد مايسمى بورقة العمل Working Paper والتى يتم فيها استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركات القابضة والتابعة والتى اذا جمعت فسيحدث ازدواج فى التسجيل المحاسبى فى القوائم المالية مما يؤدى إلى تضخم بعض الأرقام بهذه القوائم وعدم اظهارها للمركز المالى الحقيقى للشركة القابضة وشركاتها التابعة.

تجميع القوائم المالية فى تاريخ الشراء

اتباع طريقة الشراء للمحاسبة عن شراء الأسهم:

عند تجميع القوائم المالية، فإن الإستثمارات الظاهرة فى حسابات الشركة

---

(1) Accounting Principles Board, Openion No.22, Disclosure of Accounting Policies, New York, AICPA,1972.

القابضة تسجل بالقيمة المدفوعة فى سبيل الحصول على الأسهم للشركة التابعة والتى قد تكون أكثر أو أقل من القمة الدفترية للأصول والخصوم للشركة التابعة مما يؤدى إلى ظهور شهرة محل موجبة أو سالبة كما بينا سابقا عند الكلام عن الإندماج مع تصفية الشركة المشتراه. ولبيان كيفية تجميع القوائم فى كلتا الحالتين سنفترض المثال التالى:

فى أول يناير 1992 اشترت الشركة (ق) كافة الأسهم العادية لشركة (ت)، وقد شهرت الميزانية العمومية فى أول يناير 1992 قبل الشراء مباشرة.

الشركة (ق)

الميزانية العمومية في أول يناير 1992

الأصول		
النقدية والمدينين		400000
المخزون		300000
المبانى والمعدات	2000000	
– مجمع الاستهلاك	850000	1150000
اجمالى الاصول		1850000
الخصوم وحقوق الملكية		
دائنين		200000
أوراق دفع		150000
اسهم عادية		750000
(150000 سهم، القيمة الاسمية 5 جنيه للسهم)		
علاوة الاصدار		450000
الأرباح المحتجزة		300000
		1850000

الشركة (ت)

الميزانية العمومية في أول يناير 1992

الأصول		
النقدية والمدينين		50000
المخزون السلعى		125000
المبانى والمعدات	500000	
- مجمع الاستهلاك	100000	400000
اجمالى الاصول		575000
الخصوم وحقوق الملكية		
خصوم متداولة		100000
سندات 5 ٪		250000
اسهم رأس المال		50000
(قيمة أسمية للسهم 2 جنيه)		
علاوة الاصدار		62500
الأرباح المحتجزة		112500
إجمالى الخصوم ورأس المال		575000

1- تكلفة الإستثمارات فى الشركة القابضة تعادل القيمة الدفترية للشركة التابعة.

لو أن الشركة (ق) اشترت كافة أسهم الشركة (ت) عن طريق اصدار 30000 سهم من أسهمها العادية وتبلغ القيمة السوقية للسهم الواحد 7.5 جنيه.

فى أول يناير تجرى الشركة (ق) هذا القيد فى دفاترها:

من حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ت)		225000
إلى مذكورين		
حـ/ الاسهم العادية (5 × 30000)		
حـ/ علاوة الاصدار (2,5 × 30000)	150000	
تسجيل اصدار 30000 سهم من أسهم الشركة مقابل كامل الأسهم العادية للشركة (ت).	75000	

ويفترض فى هذه الحالة أن القيمة السوقية لأصول والتزامات الشركة (ت) تعادل قيمتها الدفترية ولذلك فإن تكلفة الإستثمارات تعادل القيمة الدفترية للشركة (ت). وفى هذه الحالة، فإنه لإعداد الميزانية العمومية المجمعة بعد الشراء مباشرة يجب استبعاد حساب الإستثمارات فى الشركة (ق) مع مايقابلها من حقوق الملكية فى الشركة (ت) حتى يمكن تجميع الأصول والخصوم فى الشركتين. وفى تاريخ الإندماج يجرى قيد الإستبعاد الآتى(١).

من مذكورين		
حـ/ اسهم رأس المال الشركة (ت)		50000
حـ/ علاوة الاصدار الشركة (ت)		62500
حـ/ الأرباح المحتجزة للشركة (ت)		112500
حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ت)	225000	

كما تظهر الورقة العمل لإعداد القوائم المالية المجمعة كما يلى:

---

(١) يجب اعادة التأكيد على أن هذا القيد وقيود الاستبعادات التى تجرى فى ورقة العمل والتى سنشرحها بعد ذلك لا تجرى فى صلب السجلات المالية بل فقط فى ورقة العمل.

ورقة العمل لإعداد الميزانية المجمعة في أول يناير 1992

(تكلفة الإستثمارات تعادل القيمة الدفترية للشركة التابعة)

الأرصدة	الشركة ق	الشركة ت	الاستبعادات مدين	الاستبعادات دائن	الأرقام المجمعة
النقدية والمدينين	400000	50000			450000
المخزون	300000	125000			425000
المباني والمعدات (صافى)	1150000	400000			1550000
الاستثمارات فى الشركة (ت)	225000			(1)225000	
	2075000	575000			2425000
دائنين	200000	100000			300000
أوراق الدفع	150000				150000
سندات		250000			250000
أسهم عادية	900000	50000	(1)50000		900000
علاوة الاصدار	525000	62500	(1)62500		525000
الارباح المحتجزة	300000	112500	(1)112500		300000
	2075000	575000			2425000

ملحوظة:

الأرقام بين قوسين فى عمود الإستبعادات تشير إلى أرقام قيود اليومية.

وتظهر الميزانية العمومية المجمعه فى تاريخ الشراء 1992/1/1 كما يلى (وفقا للأرقام الظاهرة فى العمود الأخير فى ورقة العمل):

الميزانية العمومية المجمعه

للشركة ق،ت

في 1992/1/1

الأصول		الخصوم وحقوق الملكية	
450000	النقدية والمدينين	300000	دائنين
425000	المخزون السلعى	150000	أوراق الدفع
1550000	المبانى والمعدات (صافى)	250000	سندات
		900000	أسهم عادية
		525000	علاوة الاصدار
		300000	الارباح المحتجزة
2425000		2425000	

2- تكلفة الإستثمارات في الشركة القابضة تزيد عن القيمة الدفترية للشركة التابعة.

فى الحالة السابقة افترضنا أن تكلفة الإستثمارت تعادل القمة الدفترية لحقوق الملكية فى الشركة التابعة وبالتالى فإن تجميع الميزانية العمومية للشركتين تم باستبعاد تكلفة الإستثمارات مع حقوق الملكية للشركة (ت) ولكن قد يحدث أن تزيد أو تقل تكلفة الإستثمارت عن القيمة الدفترية للشركة التابعة بسبب إختلاف القيمة السوقية للأصول والخصوم للشركة التابعة عن قيمتها الدفترية. وقد يكون هناك شهرة موجبة أوسالبة كما رأينا عند الكلام عن الإندماج وتصفية الشركة المشتراه.

وبافتراض أن الشركة (ق) فى المثال السابق اشترت كامل أسهم الشركة (ت) عن طريق اصدار 30000 سهم من أسهمها وتبلغ القيمة السوقية للسهم الواحد 10 جنيه. وقد قدرت القيمة السوقية للأصول والخصوم للشركة (ت) فى أول يناير 1992 كمايلى:

الأصول	القيمة الدفترية	القيمة السوقية
النقدية والمدينين	50000	50000
المخزون السلعى	125000	200000
المبانى والمعدات	400000	320000
	575000	
الدائنين	100000	100000
السندات	250000	200000
أسهم عادية	50000	
علاوة الاصدار	62500	
الأرباح المحتجزة	112500	
	575000	

وفى أول يناير تجرى الشركة (ق) القيد التالى لإثبات شراء الإستثمارات:

300000		من حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ت)
		إلى مذكورين
	150000	حـ/ الاسهم العادية (الشركة ق)
	150000	حـ/ علاوة الاصدار (الشركة ق)
		تسجيل اصدار 30000 سهم من أسهم الشركة لشراء كامل أسهم الشركة (ت).

ونظراً لان الشركتين (ق) ، (ت) مستقلتان ومحتفظتان بشخصيتهما المستقلة، فأن الأصول والخصوم فى الشركة (ت) تظهران بالقيمة الدفترية لهما مما يؤدى إلى ظهور فرق بين تكلفة الإستثمارت والقيمة الدفترية للشركة (ت) وهذا الفرق بالزيادة وستطلق عليه علاوة الشراء Purchase Premium.

وحتى يمكن تجميع الميزانية العمومية للشركتين (ق)،(ت) فإنه يجب تخصيص علاوة الشراء على الأصول المختلفة حسب قيمتها السوقية بما فيها شهرة المحل كالأتى:

المبلغ المدفوع – تكلفة الاستثمارات		300000
القيمة الدفترية للشركة (ت)		225000
		75000
تخصص علي الأصول كالآتي:		
المخزون	75000	
المباني والمعدات	(80000)	
السندات	50000	45000
القيمة المخصصة لشهرة المحل		30000

وبالتالى فإن القيد الأتى يجرى بورقة العمل لتعديل قيم الأصول والخصوم لتعكس القيمة السوقية لها.

القيد رقم (1)

		من مذكورين
75000		حـ/ المخزون
50000		حـ/ السندات
30000		حـ/ شهرة المحل
		إلى مذكورين
	80000	حـ/ المباني والمعدات
	75000	حـ/ علاوة الشراء

ثم يجرى القيدين الأتيين فى ورقة العمل لاستبعاد حـ / الإستثمارات فى الشركة (ت) مع حقوق الملكية للشركة (ت).

القيد رقم (2)

75000		من حـ/ علاوة الشراء
	75000	إلى حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ت)

والقيد السابق يؤدى إلى مساواة حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ت) للقيمة الدفترية للشركة (ت) مما يؤدى إلى امكانية استبعاد الإستثمارات والقيمة الدفترية للشركة (ت) بالقيد الثالث الأتى:

القيد رقم (3):

		من مذكورين
50000		حـ/الأسهم العادية – الشركة (ت)
62500		حـ/ علاوة الصدار – الشركة (ت)
112500		جـ/ الأرباح المحتجزة – الشركة (ت)
	225000	إلى حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ت)

وتظهر ورقة العمل لتجميع الميزانية العمومية فى هذه الحالة كما يلى:

ورقة العمل لاعداد الميزانية المجمعة فى أول يناير 1992
تكلفة الإستثمارات تزيد عن القيمة الدفترية للشركة التابعة

الأرصدة	الشركة ق	الشركة ت	مدين	دائن	الأرقام المجمعة
النقدية والمدينين	400000	50000			450000
المخزون	300000	125000	(1) 75000		500000
المباني والمعدات	1150000	400000		(1)80000	1470000
(صافى)			(2) 75000	(1)75000	
علاوة الشراء	300000	.		(2)75000	
الاستثمارات فى الشركة (ت)			(1) 30000	(3)225000	30000
شهرة المحل	2150000	575000			2450000
	200000	100000			300000
الخصوم المتداولة	150000				150000
أوراق الدفع		250000	(1)50000		200000
سندات	900000	50000	(1)50000		900000
أسهم عادية	600000	62500	(3)62500		600000
علاوة الاصدار	300000	112500	(3)112500		300000
الارباح المحتجزة					
	2150000	575000	355000	355000	2450000

وتظهر الميزانية العمومية المجمعة كالأتى:

الشركة (ق) والشركة (ت)

الميزانية العمومية المجمعة

فى 1992/1/1

الأصول		الخصوم وحقوق الملكية	
450000	النقدية والمدينين	300000	الخصوم المتداولة
500000	المخزون السلعى	150000	أوراق الدفع
1470000	المبانى والمعدات (صافى)	200000	سندات
30000	شهرة المحل	900000	أسهم عادية
		600000	علاوة الاصدار
		300000	الارباح المحتجزة
2450000		2450000	

ويتضح من الميزانية المجمعة السابقة أن الأصول والإلتزامات ظهرت بالقيمة السوقية لها تطبيقا لطريقة الشراء السابق شرحها فى الفصل السابق. كما ظهر الأصل الجديد شهرة المحل والذى سيتم توزيعه هو والمبالغ المخصصة للزيادة أو النقص فى الأصول الأخرى على الحياة الإنتاجية المقررة لهم وذلك لأغراض إعداد القوائم المجمعة فقط كما سنرى فى الفصل التالى .

3- تكلفة الإستثمارات في الشركة القابضة تقل عن القيمة الدفترية للشركة التابعة.

قد يكون المبلغ المدفوع فى سبيل الحصول على أسهم الشركة التابعة يقل عن القيمة الدفترية لصافى الأصول للشركة التابعة وقد يكون السبب فى ذلك هو انخفاض القيم السوقية للأصول عن قيمتها الدفترية أو بسبب وجود شهرة محل سالبة أو كلاهما معا، وسوف نطلق على هذا الفرق بالنقص بين القيمة

المدفوعـة والقيمـة الدفترية للشركة التابعة بخصـم الشـراء Pruchase Discount[1]

ولشرح كيفية تجميع القوائم فى هذه الحالة سنفترض إنه فى أول يناير 1993 قررت شركة الإسكندرية شراء كامل أسهم شركة رشيد والتى ظهرت الأرصدة الخاصة بالميزانية العمومية لهما فى هذا التاريخ كما يلى:

الميزانية العمومية في أول يناير 1993

	الاسكندرية	رشيد القيمة الدفترية	رشيد القيمة السوقية
الأصول			
النقدية والمدينين	400000	50000	50000
المخزون	300000	125000	100000
استثمارات طويلة الآجل	850000	150000	100000
المبانى (صافى)	300000	200000	200000
الأراضى	600000	200000	300000
	2450000	725000	
الخصوم وحقوق الملكية:			
الدائنين	200000	100000	100000
السندات	750000	400000	430000
أسهم عادية	750000	50000	
(القيمة الاسمية)	(10 x 75000)	(2x25000)	
علاوة الأصدار	450000	62500	
الأرباح المحتجزة	300000	112500	
	2450000	752000	

(1) رغم الاختلافات فى التسميات المعطاه للفروق بالزيادة وبالنقص فقد استعرنا هذه التسميات، علاوة االشراء عندما يكون الفرق بالزيادة وخصم الشراء عندما يكون الفرق بالنقص من:
Huefner, R. and Largay Advanced Financial Accounting, 1986 .

وقد أصدرت شركة الإسكندرية 10000 سهم من أسهمها العادية وتبلغ القيمة السوقية لكل سهم 19 جنيه، وذلك مقابل 100٪ من أسهم شركة رشيد وعند الشراء تجرى شركة الإسكندرية القيد التالى:

190000		من حـ/ الاستثمارات فى شركة رشيد
		إلى مذكورين
	100000	حـ/ الاسهم العادية- شركة الاسكندرية (10 x 10000)
	90000	حـ/ علاوة الاصدار - شركة الاسكندرية (100000 - 190000)

والخطوة التالية هى تخصيص خصم الشراء على الأصول والخصوم المختلفة بما فيها شهرة المحل السالبة إن وجدت كما يلى:

القيمة المدفوعة		190000
- القيمة الدفترية لحقوق الملكية		225000
		(35000)
تخصص كالتالي:		
استثمارات طويلة الأجل	(50000)	
المخزون	(125000)	
الأراضى	100000	
السندات	(30000)	(5000)
الباقى: يخصص لشهرة المحل السالبة		(30000)

وطبقا للرأى رقم 16 لمجلس مبادىء المحاسبة الأمريكى فإن مبلغ الشهرة السالبة يجب أن يخفض به الأصول غير المتداولة باستثناء الإستثمارات طويلة الأجل بنسبة القيمة السوقية لكل أصل من الأصول كالأتى:

الأصل	القيمة السوقية	النسبة	القيمة الموزغة	القيمة بعد التخفيض
المبانى	200000	٪40	12000	188000
الأراضى	300000	٪60	18000	282000
	500000			470000

وبعد هذه الخطوة يمكن إعداد ورقة العمل اللازمة لإعداد القوائم المالية المجمعة كالأتى:

القيود الخاصة بورقة العمل:

1- معادلة تكلفة الإستثمارات مع القيمة الدفترية لحقوق الملكية لشركة رشيد بالقيد الأتى:

35000		من حـ/ الاستثمارات فى شركة الاسكندرية
	35000	إلى حـ/ خصم الشراء

2- تخصيص خصم الشراء على الأصول والخصوم كالأتى:

		من مذكورين
82000		حـ الأراضى
35000		حـ/ خصم الشراء
		إلى مذكورين
	25000	حـ/ المخزون
	50000	حـ/ الاستثمارات طويلة الأجل
	12000	حـ/ المبانى
	30000	حـ/ السندات

3- استبعاد الإستثمارات فى شركة رشيد بالقيد التالى:

		من مذكورين
50000		حـ/الأسهم العادية - شركة رشيد
62500		حـ/ علاوة الصدار - شركة الاسكندرية
112500		جـ/ الأرباح المحتجزة - شركة الاسكندرية
	225000	إلى حـ/ الاستثمارات فى شركة رشيد

ويلاحظ من ورقة العمل التالية أن الأصول والخصوم الخاصة بشركة رشيد قد جمعت فى القوائم المجمعة بقيمتها السوقية وبعد تخفيض الأصول غير المتداولة الأراضى والمبانى بشهرة المحل السالبة.

شركة الاسكندرية وشركة رشيد

ورقة العمل لاعداد القوائم المجمعة

1993/1/1

الأرصدة	شركة الاسكندرية	شركة رشيد	الاستبعادات		الأرصدة المجمعة
			مدين	دائن	
النقدية والمدينين	400000	50000			450000
المخزون	300000	125000		(2)25000	400000
استثمارات طويلة الآجل	850000	150000		(2)50000	950000
استثمارات فى شركة الاسكندرية	190000	-	(1)35000	(3)225000	-
المبانى (صافى)	300000	200000		(2)12000	488000
الأراضى	600000	200000	(1)82000		882000
خصم الشراء	-	-	(2)35000	(1)35000	-
	2640000	725000			3170000
الدائنين	200000	100000			300000
السندات	750000	400000		(2)10000	1180000
أسهم عادية	850000	50000	(3)50000		850000
علاوة الاصدار	540000	62500	(3)62500		540000
الارباح المحتجزة	300000	112500	(3)112500		300000
	2640000	725000			3170000

تجميع القوائم المالية في تاريخ الشراء:

اتباع طريقة توحيد المصالح للمحاسبة عن شراء الأسهم:

شرحنا فى الأمثلة السابقة المواصفات الرئيسية لشراء أغلبية الأسهم فى شركة أخرى مع اتباع طريقة الشراء. واذا توفرت الشروط الخاصة بتطبيق

طريقة توحيد المصالح والتى ذكرناها سابقا ومن أهم هذه الشروط الا تقل نسبة الملكية فى الشركة التابعة عن ٩٠ ٪. وقد بينا فى الفصل السابق كيفية تطبيق طريقة توحيد أو دمج المصالح مع تصفية الشركة المشتراه أو الشركتين معا وإنشاء شركة جديدة، وبينا خصائص هذه الطريقة والتى تتلخص فى أن القيم المجمعة للأصول والخصوم للشركتين القابضة والتابعة ستكون بالقيم الدفترية الظاهرة بدفاتر الشركتين. كما أنه يتم أخذ الأرباح السابقة لتاريخ الإندماج فى الحسبان واعتبار أى مصروفات للإندماج بمثابة مصروفات عادية لايتم رسملتها ولكن تقيد كمصروفات فى سجلات الشركة القابضة. والاختلاف الوحيد فى هذه الحالة أن كل شركة ستحتفظ بسجلاتها المستقلة مع اعداد ورقة عمل لتجميع القوائم المالية للشركتين القابضة والتابعة. وحتى نوضح كيفية تطبيق هذه الطريقة سنسوق المثال التالى:

فى 31 ديسمبر 1992 اتفق المساهمين فى كلا من الشركتين (أ)، (ب) عل دمج ملكية كلا من الشركتين وحيث توفرت كافة الشروط الخاصة بتطبيق طريقة توحيد المصالح واتفقا على أن تحتفظ كل شركة باستقلالها القانونى وفى تاريخ الإندماج كانت أرصدة الحسابات لكل شركة كما يلى:

	الشركة (أ)	الشركة (ب)
النقدية	100000	20000
استثمارات قصيرة الأجل	60000	40000
المدينين	140000	120000
المخزون	300000	200000
الأراضى	400000	220000
المبانى (صافى)	600000	200000
المصروفات	500000	200000
التوزيعات	40000	
	2140000	1000000

الخصوم المتداولة	160000	40000
خصوم طويلة الأجل	400000	200000
أسهم عادية	360000	200000
علاوة اصدار	140000	40000
أرباح محتجزة فى ١٩٩٢/١/١	280000	160000
الإيرادات	800000	360000
	2140000	1000000

وقد تم الاتفاق بين ملاك الشركتين على أن يتم الإندماج بتبادل 16000 سهم عادى من أسهم الشركة (أ) مقابل كامل الشركة (ب). وتبلغ القيمة الأسمية للسهم للشركة (أ) 10 جنيه كما دفعت الشركة (أ) تكاليف شراء تتمثل فى أتعاب المحامين والمحاسبين بمبلغ 10000 جنيه وتكاليف اصدار للأسهم 6000 جنيه. كما أن الشركة (ب) قررت التحول من طريقة الاستهلاك المتناقص إلى طريقة القسط الثابت لاستهلاك المبانى. والتحول إلى القسط الثابت سوف يخفض مصروفات الاستهلاك لعام 1992 ب 10000 جنيه والسنوات السابقة بما يعادل 40000 جنيه، ولذلك فان كلا من الشركتين (أ)،(ب) سوف يسجلان القيود الأتية قبل تجميع القوائم المالية:

أولا: الشركة (ب):

سوف تسجل الشركة (ب) أثر التحول إلى القسط الثابت بدلا من المتناقص ومايوفره من مصروفات استهلاك بالدفاتر كالأتى:

50000		من حـ/ مجمع الاستهلاك (للمبانى)
		إلى مذكورين
	10000	حـ/ مصروفات الاستهلاك - 1992
	40000	حـ/ الأرباح المحتجزة (للسنوات السابقة)

ثانيا : الشركة (أ) :

سوف تسجل الشركة (أ) مصروفات الإندماج كما يلى:

16000		من حـ/ مصروفات الاندماج
	16000	إلى حـ/ النقديــــة

وبعد اجراء القيود السابقة، فان الشركة (أ) تقوم بتسجيل استبدال 16000 سهم من أسهمها مقابل كامل أسهم الشركة (ب). ولذلك فإن تحديد تكلفة الإستثمارات بالنسبة للشركة (أ) يحسب كالأتى:

مجموع حقوق الملكية للشركة (ب) بالقيمة الدفترية:

أسهم رأس المال	200000
علاوة الأصدار	40000
الأرباح المحتجزة (بعد تعديل الاستهلاك)	(40000 + 160000) 200000
	440000

ولذلك فإن الشركة (أ) ستجرى القيد الخاص باسبتدال الأسهم كالتالى:

440000		من حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ب)
		إلى مذكورين
	160000	حـ/ الأسهم العادية – شركة (16000 × 10)
	80000	حـ/ علاوة اصدار شركة (أ) (160000-240000)
	200000	حـ/ أرباح محتجزة شركة (أ) (240000-440000)
		تسجيل اصدار 16000 سهم من أسهم الشركة (ب) بقيمة أسمية 10 جنيه للسهم وإضافة الفرق بين القيمة الدفترية لرأسمال (ب) والقيمة الأسمية لأسهم (أ) إلي علاوة الإصدار ثم إضافة المبلغ المتبقي إلي الأرباح المحتجزة للشركة (أ).

وبهذا القيد يكون قد تم المحاسبة عن شراء أسهم الشركة (ب) وتكون القوائم المالية للشركتين (أ) ،(ب) جاهزة لإعداد القوائم المجمعة عن طريق إعداد ورقة العمل وقيود الاستبعادات. ونظرا لأن الإندماج تم فى 1992/12/31 فان الأرباح الناتجة من عمليات 1992 سوف يتم أخذها فى الأعتبار عند إعداد القوائم المجمعة بعكس طريقة الشراء التى لاتأخذ هذه الأرباح فى الأعتبار. ويظهر من ورقة العمل التالية أن هناك قيد استبعاد واحد لأن القيمة الدفترية لحقوق الملكية فى الشركة (ب) تعادل تكلفة الإستثمارات وهو نتيجة تطبيق طريقة توحيد المصالح.

قيد الاستبعاد بورقة العمل:

		من مذكورين
200000		حـ/الأسهم العادية – شركة (ب)
40000		حـ/ علاوة الصدار – شركة (ب)
200000		جـ/ الأرباح المحتجزة – شركة (ب)
	440000	إلى حـ/ الاستثمارات فى شركة (ب)

ورقة العمل لإعداد

القوائم المجمعه الشركة (أ) والشركة (ب)

عن السنة المنتهية في 1992/12/31

أسم الحساب	الشركة (أ)	الشركة (ب)	الاستبعادات مدين	الاستبعادات دائن	القوائم المجمعة
قائمة الربح:					
الإيرادات	800000	360000			1160000
المصروفات	(516000)	(190000)			(706000)
صافى الربح	284000	170000			454000
قائمة الأرباح المحتجزة:					
أرباح محتجزة فى 92/1/1	480000	200000	(1)200000		480000
صافى الربح	284000	170000			454000
التوزيعات	(40000)	-			(40000)
أرباح محتجزة فى 92/12/31	724000	370000			1094000
الميزانية العمومية:					
النقدية	84000	20000			104000
استثمارات قصيرة الأجل	60000	40000			100000
مدينين	140000	120000			260000
المخزون	300000	200000			500000
استثمارات فى الشركة (ب)	440000			(1) 440000	-
أراضى	400000	220000			620000
مبانى (صافى)	600000	250000			850000
	2024000	85000			2434000
خصوم متداولة	160000	40000	(2)200000		200000
خصوم طويلة الأجل	400000	200000	(1)40000		600000
اسهم عادىية	520000	200000	(1)200000		520000
علاوة اصدار	220000	40000			220000
أرباح محتجزة فى 92/12/1	724000	370000			894000
	2024000	850000			2434000

يلاحظ من ورقة العمل التجميعية السابقة مايلي:

1- عدلت الأرصدة الظاهرة بورقة العمل بالقيود المسجلة قبل الاندماج فالمصروفات الخاصة بالشركة (أ) عدلت لتصبح 516000 بعد اضافة مصروفات الاندماج وكذلك فان حساب النقدية قد انخفض ليصبح 84000 نتيجة لتسجيل هذه المصروفات. كما أن الشركة (ب) عدلت مصروفاتها لتعكس الانخفاض فى مصروفات الاستهلاك بمبلغ 10000 جنيه وكذلك فان حساب الأرباح المحتجزة زاد بمبلغ 40000 جنيه قيمة التخفيض فى حساب الاستهلاك للسنوات السابقة على 1989.

2- تم الأخذ فى الاعتبار الايرادات والمصروفات التى تحققت قبل تاريخ الاندماج أى خلال سنة 1989 وقد تم ادراجها ضمن القوائم التجميعية وبالتالى يمكن اعداد القوائم التجميعية - قائمة الدخل - قائمة الأرباح المحتجزة - قائمة المركز المالى فى 1989/12/31.

3- سجلت الاستثمارات فى الشركة (ب) بنفس القيمة الدفترية لحقوق الملكية فى الشركة (ب) وقد تم استبعاد هذه الاستثمارات مع حقوق الملكية للشركة (ب).

تجميع القوائم في حالة ملكية أسهم أقل من 100٪ في الشركة التابعة.

افترضنا فى الحالات السابقة أن الشركة القابضة تمتلك (100٪) أى كامل الأسهم فى الشركة التابعة. وامتلاك أو شراء حقوق الملكية بالكامل للشركة المشتراه ضرورى فى حالة الاندماج والتجميع Merger and Consolidation حيث يتم تصفية الشركة المشتراه أو تصفى الشركتان لتظهر شركة جديدة، بينما فى حالة شراء أسهم الشركة الأخرى مع احتفاظ كل شركة بشخصيتها المستقلةStock Acquisition فان الشركة المشترية يمكنها شراء أغلبية أسهم الشركة المشتراه بنسبة تكفى للسيطرة على الشركة التابعة. واذا امتلكت الشركة القابضة أقل من 100٪ وأكثر من 50٪ من الأسهم بالشركة التابعة، فان

الأمر يحتاج إلى معالجة خاصة لحقوق الأقلية Minority Interests وهى نسبة الملكية فى الشركة التابعة لملاك غير الشركة القابضة والطريقة التى يتم بها تجميع القوائم المالية فى هذه الحالة تخضع للتفسير النظرى لكيفية معالجة حقوق الأقلية بالقوائم المجمعة. وسوف يتم مناقشة النظريات المختلفة فى هذا المجال فى فصول قادمة. ولكننا سنتبع هنا نظرية الشركة القابضة Parent Company Theory لأنها الأكثر شيوعا من الناحية العملية.

وطبقا لهذه النظرية فانه سيتم تجميع كافة الأصول والخصوم للشركتين القابضة والتابعة فى القوائم المجمعة وذلك لتوفر السيطرة من قبل الشركة القابضة على كافة عمليات الشركة التابعة مما يستدعى اعتبارهما كوحدة اقتصادية واحدة. ومع ذلك، فانه طبقا لنظرية الشركة القابضة فان الفرق بين القيمة المدفوعة مقابل الأسهم والقيمة الدفترية للشركة التابعة يجب أن يتم تسجيلها بالقوائم المجمعة وفقا لنسبة الملكية للشركة القابضة فى الشركة التابعة. ونظرا لأن القوائم المجمعة ستتضمن القيمة الدفترية لكافة أصول وخصوم الشركة التابعة، فإنه يجب تحديد حقوق الأقلية فى هذه الأصول وادراجه فى جانب حقوق الملكية فى القوائم المجمعة.

ولبيان كيفية تجميع القوائم المالية فى ظل وجود الأقلية نفترض أن الشركة (ق) قامت بشراء 60٪ من الأسهم العادية للشركة (ت) فى أول يناير 1992 بمبلغ 130000 جنيه. وفى هذا التاريخ ظهرت الميزانية العمومية لكل شركة (بعد الشراء) كالآتى:

	الشركة (ق)	الشركة (ت) القيمة الدفترية	القيمة السوقية
النقدية	14000	3000	3000
المدينين	75000	14000	14000
المخزون	81000	30500	30500
استثمارات فى الشركة (ت)	130000	-	-
الأراضى	90000	115000	165000
المبانى (صافى)	75000	75000	75000
المعدات (صافى)	35000	12500	12500
	500000	250000	-
الخصوم المتداولة	75000	30000	30000
الخصوم طويلة الأجل	150000	70000	70000
اسهم عادية	100000	50000	50000
علاوة الاصدار	50000	10000	10000
ارباح محتجزة	125000	90000	90000
	500000	250000	

والخطوة الأولى وهى تحديد علاوة الشراء وتخصيصها على الأصول المختلفة:

القيمة المدفوعة	130000 جنيه
60 ٪ من القيمة الدفترية للشركة (ت)	
(0.6 x 150000)	90000
	40000

يخصص كالآتى :

60 ٪ من الزيادة فى القيمة السوقية للاراضى	
(0.6 x 50000)	30000
المبلغ المخصص لشهرة المحل	10000

والخطوة الثانية هى تخفيض القيمة المدفوعة فى سبيل الاستثمارات بعلاوة الشراء حتى يسهل اعداد قيد الاستبعاد بعد ذلك .

40000		من حـ/ علاوة الشراء
	40000	إلى حـ/ الاسستثمارات فى الشركة (ت)

والخطوة الثالثة تكون اجراء القيد الخاص بتوزيع علاوة الشراء على الأصول المختلفة لتعكس القيمة السوقية لها واظهار شهرة المحل بالقوائم المجمعة.

		من مذكورين
10000		حـ/ شهرة المحل
30000		حـ/ الأراضى
	40000	إلى حـ/ علاوة الاصدار

والخطوة الثالثة تكون اجراء قيود الاستبعاد للاستثمارات فى الشركة (ت) كالتالى:

أ- استبعاد 60٪ من حقوق الملكية للشركة (ت).

		من مذكورين
30000		حـ/ الأسهم العادية (ت) (0,6×50000)
6000	90000	حـ/ عـلارة الاصدار (ت) (0,6×10000)
54000		حـ/ الاربـاح المحتجزة (ت) (0,6×90000)
		إلى حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ت)

ب- استبعاد 40٪ من حقوق الملكية للشركة (ت) واظهار حقوق الأقلية.

		من مذكورين
20000		حـ/ الأسهم العادية (ت)
4000		حـ/ علاوة الاصدار (ت)
36000		حـ/ الارباح المحتجزة (ت)
	60000	إلى حـ/ حقوق الملكية

وتظهر ورقة العمل لاعداد القوائم التجميعية كما يلى:

الشركة (ق) والشركة (ت)

ورقة العمل لاعداد القوائم المجمعة

في أول يناير 1992

الأرصدة	شركة (ق)	شركة (ت)	الاستبعادات مدين	الاستبعادات دائن	الميزانية المجمعة
النقدية	14000	3000			17000
المدينين	75000	14000			89000
المخزون	81000	30500			111500
استثمارات فى (ت)	130000	-		(1)40000	-
الأراضى (صافى)	90000	115000	(2)30000	(3)90000	235000
المبانى (صافى)	75000	75000			150000
المعدات (صافى)	35000	12500			47500
علاوة الشراء	-	-	(1)40000	(2)40000	-
شهرة المحل	-	-	(2)10000		10000
	500000	250000			660000
الخصوم المتداولة	75000	30000			105000
الخصوم طويلة الأجل	150000	70000			220000
حقوق الاقلية				(4)60000	60000
الاسهم العادية	100000	50000	(3)30000		100000
			(4)20000		
علاوة الاصدار	50000	10000	(3)6000		50000
			(4)4000		
الارباح المحتجزة	125000	90000	(3)54000		125000
			36000		
	500000	250000			660000

وتظهر الميزانية العمومية المجمعة كما يلى:

الشركة (ق) و (ت)

الميزانية العمومية

الأصـول — **في 1992/1/1** — **الخصوم وحقوق الملكية**

17000	النقدية	105000	الخصوم المتداولة
89000	المدينين	220000	الخصوم طويلة الأجل
111500	المخزون السلعى	60000	حقوق الأقلية
235000	الأراضى	100000	الأسهم العادية
150000	المبانى	50000	علاوة الاصدار
47500	المعدات	125000	الارباح المحتجزة
10000	شهرة المحل		
660000		660000	

مثال شامل:

فيما يلى الميزانيات الخاصة بالشركتين (س)، (ص) فى 31 ديسمبر 1992 والقيمة السوقية لأصول وخصوم الشركة (ص) فى نفس التاريخ. وقد تم اقفال كافة حسابات الربح والتوزيعات للشركتين فى 1992/12/31 .

	القيمة الدفترية		القيمة السوقية
	الشركة (س)	الشركة (ص)	للشركة (ص)
النقديـــــة	300000	100000	100000
المدينين	450000	150000	145000
المخزون	550000	300000	360000
المباني (صافى)	1500000	400000	500000
المعدات (صافى)	3000000	250000	3000000
	58000000	1200000	
الدائنين	200000	100000	100000
أوراق الدفع طويلة الأجل	1700000	550000	550000
أسسهم عادية			
(١٠ جنيه للسهم)	1000000		
(٥ جنيه للسهم)		250000	
علاوة اصدار	450000	50000	
الارباح المحتجزة	2450000	250000	
	58000000	1200000	

معلومات اضافية:

1- صافى الربح للشركة (س) عن سنة 1992 بلغ 210000 جنيه بينما صافى الربح للشركة (ص) بلغ 55000 جنيه لنفس السنة.

2- لاتمام الشراء للشركة (ص) بواسطة الشركة (س)، فإن الأخيرة دفعت 40000 جنيه تكاليف اتعاب محامين ومحاسبين وقد تم تسجيلها فى دفاتر الشركة (س) كمصروفات.

والمطلوب:

1- اعداد ورقة العمل لتجميع القوائم المالية للشركتين بافتراض أن الشركة (س) دفعت 150000 نقدا واصدرت ورقة دفع بمبلغ 650000 جنيه وذلك لشراء 90 ٪ من أسهم الشركة (ص) المصدرة فى 1992/12/31 بالاضافة إلى ذلك احسب صافى الربح الذى يجب تسجيله فى دفاتر كلا من الشركتين لسنة 1992 .

2- اعداد ورقة العمل لاجراء تجميع القوائم المالية للشركتين لو أن الشركة (س) اصدرت 18500 سهم من أسهمها العادية التى تبلغ قيمتها السوقية 43 جنيه للسهم وذلك لشراء كافة أسهم الشركة (ص) . وبافتراض أن المحاسبة عن الشراء ستتم بطريقة توحيد المصالح، والمطلوب حساب الربح الذى سيدرج بواسطة الشركة (س)، (ص) عن سنة 1992 .

الحل :

المطلوب الأول:

لحل المطلوب الأول تقوم باتباع الخطوات التالية:

1- تعديل السجلات المالية الفعلية لكلا من الشركتين (س)، (ص) باى عمليات تمت قبل تجميع القوائم المالية لتعديل أرصدة الحسابات بها .

2- تحديد علاوة الشراء أو خصم الشراء وتخصيصه على الأصول المختلفة .

3- استبعاد الاستثمارات فى الشركة (ص) مقابل حقوق الملكية واظهار حقوق الأقلية فى القوائم التجميعية .

ونظر لأن الشركة (س) دفعت 40000 جنيه كاتعاب محاماة ومحاسبين أى مصروفات اندماج، فإنه طبقا لطريقة الشراء فانه يجب تسجيل هذه العملية كجزء من تكلفة الاستثمارات كالأتى:

40000		من حـ/ الاستثمارات فى الششركة (ص)
	40000	إلى حـ/ الأرباح المحتجزة للشركة (س)

تعديل الأرباح المحتجزة للشركة (س) بالمصروفات الخاصة للاندماج واضافتها لتكلفة الاستثمارات.

كما يجب على الشركة (س) تسجيل شراء 90 ٪ من أسهم الشركة (ص) فى صلب سجلاتها المالية كالأتى:

800000		من حـ/ الاستثمارات
		إلى مذكورين
	150000	حـ/ النقدية
	650000	حـ/ أوراق الدفع – طويلة الأجل
		لتسجيل شراء 90٪ من أسهم الشركة (ص) بدفع 150000 جنيه نقداء وتحرير ورقة دفع بمبلغ 650000 جنيه.

وبعد اجراء قيود اليومية السابقة والخاصة بتعديل القوائم قبل اجراء عملية التجميع واثبات عملية الشراء في سجلات الشركة (س) فيجب تحديد علاوة الشراء أو خصم الشراء وتخصيصه على الأصول والخصوم وشهرة المحل أن وجدت.

القيمة المدفوعة	840000
90 ٪ من القيمة الدفترية للشركة (ص) (0.9 × 550000)	495000
	345000

علاوة الشراء

تخصص كالآتى:

المدينين	(0.9 x 5000)	4500 =	
المخزون	(0.9 x 60000)	54000 =	
المبانى	(0.9 x 10000)	90000 =	
المعدات	(0.9 x 50000)	45000 =	
			184500
شهرة المحل			160500

ويلاحظ أننا طبقنا نظرية الشركة القابضة فى تحديد شهرة المحل وذلك بأخذ 90٪ من المبلغ المخصص للأصول والخصوم من علاوة الشراء والباقى خصص لشهرة المحل.

ونظرا لأن عمليات الشراء السابقة يجب أن تعالج بطريقة الشراء فإن الربح المحقق عن سنة 1992 والخاص بالشركة (ص) لايجب ادراجه فى قائمة الربح المجمعة لأنه يخص مساهمى الشركة (ص). ولذلك فإن الربح الذى سيظهر فى القوائم المجمعة عن سنة 1992 هو ربح الشركة (س) فقط بعد تعديله بمصروفات الاندماج كالأتى:

صافى الربح قبل التعديل عن سنة 1992 للشركة (س)	210000
+ مصروفات الاندماج المسجلة	40000
الربح الذى يظهر فيى القوائم المجمعة	250000

واخيرا يتم اجراء القيود الخاصة بورقة العمل لأتمام عملية التجميع كالأتى:

١- تسجيل علاوة الشراء:

345000		من حـ/ علاوة الشراء
	345000	إلى حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ص)

2- تخصيص علاوة الشراء علي الأصول والخصوم.

		من مذكورين
54000		حـ/ المخزون
90000		حـ/ المباني
45000		حـ/ المعدات
106500		حـ/ شهرة المحل
		إلى مذكورين
	4500	حـ/ المدينـين
	345000	حـ/ علاوة الـشراء

3- استبعاد 90٪ من حقوق الملكية للشركة (ص) مقابل الاستثمارات في الشركة (ص):

		من مذكورين
225000		حـ/الأسسهم العادية – شركة (ص) (0,9×250000)
45000		حـ/ علاوة الاصدار – شركة (ص) (0,9×50000)
225000		حـ/ الأرباح المحتجزة – شركة (ص) (0,9×25000)
	495000	إلى حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ص)

4- اظهار 10٪ من حقوق الملكية للشركة (ص) كحقوق أقلية في القوائم المجمعة:

		من مذكورين
225000		حـ/الأسسهم العادية – شركة (ص) (0,10× 250000)
45000		حـ/ علاوة الاصدار – شركة (ص) (0,10 × 50000)
225000		حـ/ الأرباح المحتجزة - شركة (ص) (0,10 × 25000)
	495000	إلى حـ/ حقوق الملكية

الشركة (س) والشركة (ص)

ورقة العمل لاعداد القوائم المجمعة

في 1992/12/31

اسم الحساب	الشركة (س)	الشركة (ص)	الاستبعادات مدين	الاستبعادات دائن	الأرقام المجمعة
النقدية	150000	100000			250000
المدينين	450000	150000		(1)4500	595500
المخزون	550000	300000	(1)54000		904000
استثمارات فى (ص)	840000	-		(3)495000	.
				(1)345000	
المبانى (صافى)	1500000	400000	(2)90000		1990000
المعدات (صافى)	3000000	250000	(2)45000		3295000
شهرة المحل			(2)160500		160500
علاوة الشراء		345000	345000		-
	6490000	1200000			7195000
الدائنين	200000	100000			300000
أوراق الدفع – طويلة الأجل	2350000	550000			2900000
حقوق الاقلية				(4)55000	55000
أسهم عادية	1000000	250000	(3)225000		1000000
			(4)125000		
علاوة الاصدار	450000	50000	(3)45000		450000
			(4) 5000		
الارباح المحتجزة	2490000	250000	(3)225000		2490000
			(4)25000		
	6490000	1200000			7195000

وتظهر الميزانية العمومية المجمعة فى 1992/12/31 كالأتى:

الشركة (س) والشركة (ص)

الميزانية العمومية المجمعة

في 1992/12/31

	الأصول		الخصوم وحقوق
250000	النقدية	300000	الدائنين
595500	المدينين	2900000	أوراق الدفع طويلة الأجل
904000	المخزون السلعى		حقوق الملكية
1990000	المبانى	55000	حقوق الأقلية فى الشركة (ص)
3295000	المعدات	1000000	أسهم رأس المال
160500	شهرة المحل	450000	علاوة الاصدار
		2490000	الارباح المحتجزة
7195000		7195000	

المطلوب الثاني:

بالنسبة للمطلوب الثانى، فان الطريقة التى ستتبع للمحاسبة عن الاستثمارات وقت الشراء هى طريقة توحيد المصالح. وطبقا لهذه الطريقة فإن القيد المسجل بسجلات الشركة (س) عن تكاليف الاندماج يعتبر صحيحا لأن هذه التكاليف طبقا لطريقة توحيد المصالح يجب أن تسجل كمصروفات عادية ولذلك لا يستدعى الأمر تعديل حساب الأرباح المحتجزة للشركة (س)

وطبقا لطريقة توحيد المصالح ، فان تكلفة الاستثمارات الواجب تسجيلها فى دفاتر الشركة (س) يجب أن تعادل القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة (ص) وتحسب كالتالى:

	القيمة الدفترية لرأس المال في الشركة (ص)	الحسابات المقابلة الواجب التسجيل فيها حسابات الشركة (س)
الأسهم العادية	250000	(10 x 18500) 185000
علاوة الاصدار	50000	(185000 - 300000) 115000
الأرباح المحتجزة	250000	(300000 - 550000) 250000
مجموع القيم الدفترية	550000	550000

ويكون القيد الخاص باحتساب تكلفة الاستثمارات في الشركة (س) كالأتى:

550000		من حـ/ الاسستثمارات فى الشركة (ص)
		إلى مذكورين
	185000	حـ/ الأسهم العادية – الشركة (س)
	115000	حـ/ علاوة الاصدار – الشركة (س)
	250000	حـ/ الأرباح المحتجزة – الشركة (س)
		تسجيل اصدار 18500 سهم من أسهم الشركة (س) مقابل كافة أسهم الشركة (ص)

ويلاحظ أنه فى المطلوب الثانى، قد اشترت الشركة (س) كامل اسهم الشركة (ص) ولذلك لن يكون هناك حقوق للأقلية كما هو الحال فى المطلوب الأول. ونظرا لأن طريقة تجميع المصالح هى المتبعة فيلاحظ أنه فى قائمة الربح المجمعة والمعدة فى 1992/12/31 ستتضمن الربح الخاص بالشركتين (س) ،(ص) أى ستتضمن مايلى:

صافى الربح للشركة (س)	210000
+ صافى الاربح للشركة (ص)	55000
	265000

ويكون هناك قيد واحد فى ورقة العمل لاستبعاد كافة حقوق الملكية فى الشركة (ص) مقابل الاستثمارات فى الشركة (ص) كالأتى:

		من مذكورين
250000		حـ/ الأسهم العادية – الشركة (ص)
50000		حـ/ علاوة الاالصدار – الشركة (ص)
250000		حـ/ الأرباح المحتجزة – الشركة (ص)
	550000	إلى حـ/ الاستثمارات فى الشركة (ص)

وتكون الخطوة التالية اعداد ورقة العمل لاعداد القوائم المجمعة

الشركة (س) والشركة (ص)

ورقة العمل لاعداد القوائم التجميعية

في 1992/12/13

(طريقة توحيد المصالح)

اسم الحساب	الشركة (س)	الشركة (ص)	الاستبعادات مدين	الاستبعادات دائن	الأرقام المجمعة
النقدية	300000	100000			400000
المدينين	450000	150000			600000
المخزون	550000	300000			850000
استثمارات فى الشركة (ص)	550000	-		(1)550000	
المبانى (صافى)	1500000	400000			1900000
المعدات (صافى)	3000000	250000			3250000
	6350000	1200000			7000000
الدائنين	200000	100000			300000
أوراق الدفع	1700000	550000			2250000
أسهم عادية	1185000	250000	(1)1250000		1185000
علاوة الاصدار	565000	50000	(1) 50000		565000
الارباح المحتفزة	22700000	250000	(1)250000		2700000
	6350000	1200000			7000000

تمارين الفصل الثالث

السؤال الأول:

في أول يناير سنة 2001 قامت شركة الشرق بشراء كل الأسهم العادية للشركة الوطنية وقامت في سبيل ذلك باصدار 20000 سهم عادى بسعر السهم 22.5 جنيه. وكانت القيم الدفترية لكافة أصول والتزامات الشركة الوطنية تعادل قيمتها السوقية وظهرت الميزانية العمومية للشركتين كمايلي في تاريخ الشراء:

	شركة الشرق	الشركة الوطنية
الأصول:		
النقدية والمدينين	800000	100000
المخزون السلعي	600000	250000
المباني والمعدات		
تكلفة	4000000	1000000
مجمع الاهلاك	(1700000)	(200000)
اجمالي الأصول	3700000	1150000
الالتزامات وحقوق الملكية:		
الالتزامات المتداوله	400000	200000
التزامات متداوله أخرى	300000	
السندات		500000
حقوق الملكية:		
الأسهم العادية	1500000	100000
	(7.5×200000)	(1×100000)
رأسمال المال الاضافي	900000	125000
الأرباح المحتجزه	600000	225000
	3700000	450000

المطلوب:

1- إعداد ورقة العمل لتجميع القوائم المالية في أول يناير سنة 2001.

2- إعداد الميزانية العمومية المجمعة في أول يناير سنة 2001.

السؤال الثاني:

فى أول يناير سنة 2001 قامت شركة الدلتا بشراء 100 ٪ من أسهم شركة النيل وذلك بسداد 200000 جنيه نقدا واصدار 70000 سهم من الأسهم العادية بقيمة سوقية للسهم 10 جنيه. وقد سددت شركة الدلتا 15000 جنيه تكاليف لاصدار الأسهم و25000 جنيه تكاليف أتعاب المحامين والمحاسبين. وقد كانت الميزانية العمومية لكلا من الشركتين فى تاريخ الشراء كمايلى:

	شركة الدلتا	شركة النيل	
	القيمة الدفترية	القيمة الدفترية	القيمة السوقية
النقدية والمدينين	800000	100000	100000
المخزون السلعى	600000	250000	375000
المباني والمعدات			
تكلفة	4000000	1000000	960000
مجمع الاهلاك	(1700000)	(200000)	
	3700000	1150000	1435000
الالتزامات وحقوق الملكية:			
الالتزامات المتداوله	400000	200000	200000
الالتزامات الأخرى	300000	500000	400000
السندات			
حقوق الملكية:			
أسهم رأس المال	1500000	100000	
رأس المال الاضافى	900000	125000	
الأرباح المحتجزه	600000	225000	
	3700000	450000	

اذا علمت أن القيمة الدفترية للسهم لشركة الدلتا 7.5 جنيه والشركة النيل ا جنيه للسهم ، المطلوب

١- إعداد ورقة العمل لتجميع القوائم المالية المجمعة فى تاريخ الشراء.

2- إعداد الميزانية العمومية المجمعة فى تاريخ الشراء.

السؤال الثالث:

بفرض نفس المعلومات فى السؤال الثانى ماعدا أن شركة الدلتا اشترت 80٪ من الأسهم من الأسهم العِادية لشركة النيل وذلك وفقا لمايلى:

سددت شركة الدلتا 160000 جنيه نقدا وأصدرت 56000 سهم من الأسهم العادية لسعر السوق للسهم 10 جنيه. وقد بلغت تكاليف اصدار الأسهم 12000 جنيه وتكاليف المحاسبين والمحامين مبلغ 20000 جنيه.

المطلوب:

١- إعداد قائمة العمل فى تاريخ الشراء لاعداد الميزانية المجمعة

2- إعداد الميزانية المجمعة فى تاريخ الشراء.

السؤال الرابع:

فى أول يناير سنة 2001 قامت الشركة العالمية بشراء كامل أسهم الشركة الأهملية وذلك عن طريق اصدار 88000 سهم من الأسهم العادية للشركة العالمية بسعر السوق للسهم 10 جنيه والقيمة الاسمية 7.5 جنيه للسهم. كما سددت الشركة العالمية 120000 جنيه نقدا ودفعت 20000 جنيه تكاليف اصدار الأسهم وبلغت أتعاب المحاسبين والمحامين 40000 جنيه. وقد ظهرت الميزانية العمومية للشركتين فى تاريخ الشراء كمايلى:

	الشركة العالمية	الشركة الأهلية	
	القيمة الدفترية	القيمة الدفترية	القيمة السوقية
الأصول:			
النقدية والمدينين	800000	150000	150000
الاستثمارات قصيرة الأجل	-	120000	100000
المخزون السلعى	600000	350000	300000
الاستثمارات طويلة الأجل	-	600000	500000
الأراضى	-	400000	200000
المبانى	2300000	1200000	1200000
الالتزامات المتداولة	400000	500000	500000
الالتزامات الأخرى	300000	1200000	800000
حقوق الملكية:			
أسهم رأس المال	1500000	100000	
رأس المال الاضافى	900000	125000	
الأرباح المحتجزة	600000	225000	

المطلوب:

1- إعداد ورقة العمل لاعداد القوائم المجمعة فى 2001/1/1.

2- إعداد الميزانية المجمعة فى 2001/1/1.

الفصل الرابع

المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية

مقدمــة:

نتناول بالدراسة في هذا الفصل المفاهيم الأساسية لعمليات الشركات الوطنية بالعملة الأجنبية، وكذلك المفاهيم الأساسية لترجمة القوائم المالية للكيانات الأجنبية التي تمثل شركات تابعة للشركة الوطنية القابضة. كما نتناول أسس المحاسبة عن معاملات الشركات الوطنية بالعملة الأجنبية، وترجمة القوائم المالية وإعداد القوائم المالية المجمعة للشركات متعددة الجنسية، في تاريخ السيطرة وبعد سنة من تاريخ الاقتناء وذلك على النحو الوارد في الصفحات التالية[1]:

---

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

– أحمد بسيوني شحاته، محمد عباس بدوي، **المحاسبة المالية المتقدمة**، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠١، ص ٣٣٨- ٣٦٤.

– أحمد بسيوني شحاته، عبد الوهاب نصر علي، **المحاسبة المالية المتقدمة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية والعربية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٥، الفصل السادس.

– الهيئة العامة لسوق المال، **دليل تطبيق المعايير المحاسبية المصرية بالقوائم المالية**، الهيئة العامة لسوق المال، القاهرة، مارس، ١٩٩٨، ص ١٦٤-١٧٤.

– معيار المحاسبة المصري رقم (١٣): **آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية**، الهيئة العامة لسوق المال، يوليو ٢٠٠٦.

– عبد الوهاب نصر علي، **مبادئ المحاسبة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول، الجزء الثاني، ٢٠٠٧، الإسكندرية، الدار الجامعية.

- IASB, **The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates**: IAS No. 21 (IFAC).

- __________, **Financial Instruments, Recognition and Measurement**: IAS No. 39 (IFAC).

- SIC, **Introduction of The Euro (IAS 21)**: SIC No. 7 (IFAC).

- ________, **Foreign Exchange – Capitalization of Losses Resulting from Severe Currency Revaluations** (IAS 21): Sic No. 11 (IFAC).

- ________, **Reporting Currency- Measurement and Presentation of Financial Statements under** IAS 21 and IAS 39: Sic No. 19 (IFAC).

- Baker, Richard E. et al, **Advanced Financial Accounting,** 4 th Ed N.Y, McGraw-Hill, 1997, pp. 702-716.

١ - المفاهيم الأساسية للمحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية من منظور معايير المحاسبة الدولية.

من أهم المشاكل العملية لممارسة المحاسبة المالية في مطلع القرن الحادي والعشرين تلك المشاكل المرتبطة بالشركات متعددة الجنسية MNC وكذا المعاملات الجوهرية للشركات الوطنية التي تتم بعملة أجنبية. ومن أجل تنظيم وتنفيذ سياسات مناسبة للمحاسبة المالية في هذه البيئة كانت معايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها وإرشادات تطبيقها فعالة لهذا الغرض.

وتعكس الممارسة العملية للمحاسبة المالية عن المعاملات بعملات أجنبية وترجمة القوائم المالية استجابة محاسبية إيجابية لطلب كثير من أصحاب المصلحة في الوحدات الاقتصادية، لما لهذه الممارسة من دور فعال في إنتاج معلومات مالية ملائمة لما يتخذونه من قرارات. وفي هذه الفرعية سوف نعرض بإيجاز لهذا الطلب، ومفهوم وأهداف هذه المحاسبة وكذلك مجالها، وذلك على النحو الوارد في الصفحات التالية:

١/١. الطلب على المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية:

بداية لا تعد المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية فرعاً أو نوعاً جديداً من المحاسبة المالية، إنما هي تطبيق خاص للمحاسبة المالية، مرجو منه الوفاء بالطلب عليه. وبإيجاز غير مخل يمكن بلورة الطلب على المحاسبة المالية عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية على النحو التالي:

أ - أدى إتجاه العالم في نهاية القرن العشرين، ومطلع القرن الحادي والعشرين، نحو العولمة Globalization والتدويل Internationalization وما تطلبه ذلك من تحرير التجارة الدولية، وتوقيع الاتفاقات والمعاهدات التجارية، إلى اتجاه الشركات، خاصة الكبيرة منها، نحو التوسع في نشاطها دولياً، الأمر الذي يترتب عليه

بالضرورة آداء بعض المعاملات بعملات غير وطنية من ناحية، وإنشاء وإقامة علاقات اقتصادية مع فروع، ووحدات اقتصادية خارج الدولة من ناحية أخرى.

ب - أدى انتشار الشركات متعددة الجنسية MNC بدوره إلى أن أصبحت الشركة الأم تتسلم تقارير وقوائم مالية من فروعها الأجنبية بعملة الدولة التي يعمل فيها الفرع، الأمر الذي أوجد حاجة ملحة للمحاسبة عن ترجمة القوائم المالية لهذه الفروع إلى عملة الدولة التي تعمل فيها الشركة الأم.

جـ - ترتب على زيادة حركة التجارة الدولية زيادة احتمالات إتمام الشركات الوطنية لبعض معاملاتها بعملات أجنبية، الأمر الذي أوجد حاجة ملحة لسياسات وإجراءات محاسبية ملائمة للمحاسبة عنها بالعملة الوطنية.

د - لا شك أن أصحاب المصلحة في الشركة الأم، متعددة الجنسية، في حاجة إلى معلومات محاسبية يتم توصيلها لهم من خلال القوائم المالية للشركة، وذلك لأغراض اتخاذ القرارات التي تحقق مصالهم كمساهمين ودائنين مثلاً. ويتطلب الأمر عندئذ أن تعد هذه القوائم بعملة يمكنهم فهمها. وحتى يتحقق ذلك يلزم ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية لهذه الشركة من العملات الأجنبية إلى عملة الدولة التي تعمل فيها الشركة الأم.

هـ - أدت ثورة وتكنولوجيا المعلومات من جهة، وزيادة كم وقيمة ونوع معاملات وصفقات التجارة الالكترونية، من جهة أخرى، وما أستتبع ذلك من الاعتماد على وسائل الدفع الالكترونية والاتصال عن بعد وشبكة المعلومات الدولية – الانترنت – إلى أهمية المحاسبة عن المعاملات الفورية بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم والمعلومات المالية الفورية عبر الانترنت للفروع والوحدات الاقتصادية الأجنبية وتحويلها إلى عملة الدولة التي بها مقر الشركة الأم.

٢/١. مفهوم وأهداف المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية.

للمحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية مفهومها المتسق مع مفهوم المحاسبة المالية، وأهدافها المتسقة مع أهداف المحاسبة المالية كنظام للمعلومات كما يلي:

١/٢/١. مفهوم المحاسبة عن المعاملات بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية:

أحد تعريفات المحاسبة المالية بصفة عامة أنها نظام للمعلومات معنى بجمع وتشغيل البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية للمنشأة لأغراض إنتاج معلومات مالية مستوفية لخصائصها النوعية وفقاً لإطار متكامل من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والقواعد والفروض والافتراضات والمعتقدات والأعراف المحاسبية.

والمحاسبة عن المعاملات بعملات أجنبية وترجمة القوائم المالية بهذا المعنى هي تطبيق خاص لنظام معلومات المحاسبة المالية في الوحدات الاقتصادية التي تنجز بعض معاملاتها بعملة غير وطنية، أو يكون لها فروع أو شركات تابعة بالخارج، قوائمها المالية معدة بعملات غير العملة الوطنية، الأمر الذي يستلزم قياس والإفصاح عن المعاملات الأولى بالعملة الوطنية من جهة، وترجمة القوائم المالية في الحالة الثانية إلى عملة دولة الشركة الأم، من جهة أخرى.

٢/٢/١. أهداف المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية:

طالما اعتبرنا المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية تطبيق خاص للمحاسبة المالية، فإن هذه المحاسبة تستهدف تحقيق الأهداف التالية:

أ - إنتاج وتوصيل معلومات مالية معبر عنها بعملة التقرير للوحدات الاقتصادية التي تتم بعض معاملاتها بعملة غير وطنية، مثل عمليات البيع والشراء والإقراض والاقتراض بعملة أجنبية.

ب - إنتاج وتوصيل معلومات عن الشركة الأم متعددة الجنسية بناءا على ترجمة القوائم المالية ولفروعها وتوابعها بالخارج إلى عملة الدولة التي تعمل بها.

جـ - إمداد أصحاب المصلحة في الشركة متعددة الجنسية بمعلومات مالية ملائمة من خلال ترجمة القوائم المالية لفروعها والشركات التابعة لها، تكون قابلة للمقارنة وملائمة لاتخاذ القرارات.

٣/١. مجال المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية:

وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، والمصرية ذات الصلة، يمكن القول بأن اختصاص أو مجال المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية يشتمل على ما يلي:

أ - قياس والاعتراف بالمعاملات بعملة أجنبية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بعملة وطنية، والإفصاح عن آثار هذه المعاملات على القوائم المالية بالعملة الوطنية، أو عملة التقرير.

ب - ترجمة القوائم المالية للعمليات والفروع والشركات الأجنبية التابعة للشركة الأم إلى عملة التقرير في الدولة التي بها الشركة الأم.

جـ - اختيار وتطبيق سعر الصرف الملائم والاعتراف في القوائم المالية بالآثار المالية للتغيرات في أسعار الصرف، وذلك عند المحاسبة عن المعاملات بعملة أجنبية والمحاسبة عن أنشطة العمليات الأجنبية أيضاً.

٢ ـ ماهية وأنواع سعر الصرف من منظور معايير المحاسبة الدولية:

أهتمت معايير المحاسبة الدولية، في سياق عرضها لأسس المحاسبة عن آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، بتوضيح ما هو المقصود بسعر الصرف، وأنواع أسعار الصرف، وكذا المفاهيم ذات الصلة مثل التحويل وفرق الصرف والعملة الأجنبية وغيرها من المفاهيم، على النحو الذي سنعرض له بإيجاز كما يلي:

١/٢. ماهية سعر الصرف: Exchange Rate

يقصد بسعر الصرف نسبة تبادل عملتين. وإما أن يكون سعر الصرف مباشراً أو غير مباشر كالتالي:

أ ـ سعر الصرف المباشر:

ويقصد به عدد وحدات العملة المحلية المطلوب للحصول على وحدة نقد أجنبية. فإذا كانت عملة الإثبات والتقرير هي الجنيه مثلاً فإن سعر صرف الجنيه أمام الدولار $\frac{\text{٦,٥ جنيه}}{\text{دولار واحد}}$، بمعنى أن الدولار الأمريكي يعادل ٦,٥ جنيه مصري. وبالمثل فإن سعر صرف الجنية المصري أمام الريال السعودي ٢,١ جنيه، بمعنى أن الريال السعودي يعادل ٢,١ جنيه مصري، وهكذا.

وعادة ما يستخدم سعر الصرف المباشر في المحاسبة عن العمليات الأجنبية والمعاملات بعملة أجنبية لأن القوائم المالية للشركات المصرية مثلاً تقاس بالجنيه المصري، حيث يتم إعادة قياس الحسابات بعملات أجنبية إلى ما يعادل قيمتها بالجنيه المصري.

ب ـ سعر الصرف غير المباشر:

ببساطة شديدة فإن سعر الصرف غير المباشر هو مقلوب سعر الصرف المباشر. وفي المثال المبسط السابق فإن سعر الصرف غير

المباشر للجنيه = $\frac{\text{١ دولار}}{\text{٦,٥ جنيه}}$ = ٠,١٥٣٨٥ دولار ومعناه أن مبلغ ٠,١٥٣٨٥ دولار يعادل جنيه مصري. أي أن الجنيه الواحد يمكنك من الحصول على ٠,١٥٣٨٥ دولار.

٢/٢. فرق الصرف: Exchange Difference

يعبر فرق الصرف عن الفرق الناتج من إثبات نفس عدد الوحدات من العملة الأجنبية بعملة التقرير ولكن بأسعار صرف مختلفة. فإذا كنا بصدد إعداد قوائم مالية لشركة مصرية فإن عملة التقرير هي الجنيه المصري. وإذا أفترضنا أن لدى الشركة رصيد لحساب عملاء الخارج بمبلغ ١٠٠٠ ريال سعودي في ٢٠٠٧/٤/١ وقت أن كان الريال يعادل ١,٩ جنيه وفي تاريخ الميزانية أصبح الريال السعودي يعادل ٢,١ جنيه فإن فرق الصرف يبلغ ٢٠٠ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ = ١٠٠٠ ريال ×(٢,١ – ١,٩).

وغني عن القول بأن الشركة حققت أرباحاً على رصيد الأصول بالعملة الأجنبية – حـ/ عملاء الخارج – في ظل ارتفاع قيمة الريال السعودي أمام الجنيه المصري. وبالطبع فإنها ستحقق خسائر في هذه الحالة على أرصدة الالتزامات بالعملة الأجنبية، مثل موردو الخارج والقروض من الغير بعملة أجنبية.

٣/٢. العملة الأجنبية: Foreign Currency

العملة الأجنبية هي أي عملة بخلاف عملة التقرير الخاص بالمنشأة الجاري المحاسبة عن معاملاتها. وعلى سبيل المثال، إذا كان المحاسب بصدد إعداد القوائم المالية لشركة مصرية فإن الريال والين والدولار عملات أجنبية باعتبار الجنيه المصري هو عملة تقرير الشركة.

٤/٢. العملة الوظيفية: Functional Currency

وهي العملة الأساسية للبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المنشأة، وهي البيئة التي تحصل فيها المنشأة النقد وتنفقه. وعلى سبيل المثال إذا كانت إحدى الشركات المصرية لها شركة تابعة في السعودية فإن العملة الوظيفية

للشركة التابعة هي الريال السعودي، لأن الشركة التابعة سوف تتلقى متحصلاتها وتنفذ مدفوعاتها عندئذ بالريال السعودي.

٥/٢. عملة التقرير: Reporting Currency

وهي العملة التي تعد بها المنشأة قوائمها المالية. فإذا كنا بصدد إعداد قوائم مالية لشركة مصرية فإن عملة التقرير هي الجنيه المصري، وما سوى الجنيه يعتبر عملات أجنبية.

٦/٢. الوحدة المصدرة للقوائم المالية: Reporting Entity

وهي الوحدة الاقتصادية، أو مجموعة من الوحدات الاقتصادية، التي يتم إعداد قوائمها المالية بعملة التقرير. وتعكس هذه القوائم المالية مما يلي:

أ - القوائم المالية بعملة أجنبية أو أكثر، كما هو الحال عند إعداد القوائم المالية المجمعة لشركة قابضة مصرية لها عملية بالسعودية في صورة شركة تابعة.

ب - معاملات الوحدة الاقتصادية في مصر ولكن بعملات أجنبية.

٧/٢. سعر الصرف الفوري: Spot Exchange Rate

وهو سعر الصرف الخاص بالتسليم الفوري للعملات المتبادلة. وعلى سبيل المثال إذا باعت المنشأة المصرية بضاعة على الحساب لعميل سعودي يوم ٢٠٠٧/٤/١ قيمتها ١٠٠٠٠ ريال سعودي وقت أن كان الريال = ١,٩ جنيه. فإن سعر الصرف الفوري هو ١,٩ جنيه للريال السعودي، لأنه السعر السائد وقت إتمام الحدث أو عملية تبادل السلعة.

٨/٢. سعر الصرف الجاري: Current Exchange Rate

وهو السعر السائد في تاريخ معين لتحويل وحدة نقدية من عملة معينة إلى عملة أخرى. مثال ذلك سعر الصرف السائد في ٢٠٠٧/١٢/٣١ تاريخ ميزانية شركة الدقهلية للملابس الجاهزة التي لها فرع في السعودية، فهو

السعر الذي يتم به ترجمة القوائم المالية لفرع السعودية إلى الجنيه المصري، عملة التقرير للشركة المصرية.

٩/٢. سعر الإقفال: Closing Rate

وهو سعر الصرف الفوري في تاريخ الميزانية الخاصة بالوحدة الاقتصادية الجاري إعداد قوائمها المالية.

١٠/٢. التحويل: Conversion

ويعني مبادلة عملة بأخرى. وعلى سبيل المثال إذا كان لدى الشركة ١٠٠٠ دولار أمريكي تريد تحويلها إلى جنيهات، أي مبادلتها بالجنيه وكان سعر الصرف = ٥,٦ جنيه للدولار، فإن الشركة سوف تستبدل مبلغ ١٠٠٠ دولار بمبلغ ٥٦٠٠ جنيه مصري.

١١/٢. القيمة العادلة: Fair Value

وتعني المبلغ الذي يمكن الحصول عليه مقابل التخلي عن أصل ما أو المبلغ الذي يتحمله الفرد في سبيل تسوية الالتزام، وذلك بين طرفين على دراية تامة وراغبين في إتمام المعاملة.

١٢/٢. تاريخ المعاملة: Transaction date

في سياق الاعتراف بفروق سعر الصرف الناتجة من تسوية البنود النقدية الناتجة عن المعاملات بعملة أجنبية يشير تاريخ المعاملة إلى تاريخ حدوث المعاملة بعملة أجنبية (مثل المبيعات أو المشتريات التي سيتم تحصيل قيمتها أو سداد قيمتها بعملة أجنبية) وتسجيلها في السجلات المحاسبية.

٣ - المحاسبة عن المعاملات بعملات أجنبية:

Accounting for Foreign Currency Transactions

تطبق المحاسبة عن المعاملات بعملة أجنبية على معاملات الشركات الوطنية ولكن بعملات أجنبية. وتقضي المعايير المحاسبية باتباع قواعد

معينة لهذه المحاسبة، سواء فيما يتعلق بالقياس أو الاعتراف أو الإفصاح، على النحو الوارد في الصفحات التالية على وجه التفصيل:

١/٣ـ مجال المحاسبة عن المعاملات بعملات أجنبية:

يقصد بالمعاملات بعملات أجنبية تلك المعاملات المعبر عنها، أو تم إبرامها، بعملة أجنبية أو سيتم تسويتها بعملة أجنبية. وتتضمن هذه المعاملات تلك المعاملات الناتجة عن قيام المنشأة الوطنية بما يلي:

أ - شراء أو بيع بضاعة أو تأدية أو الحصول على خدمة بمقابل، أو ثمن، محدد معبر عنه بعملة أجنبية.

ب - إقراض الغير، أو الاقتراض من الغير، مبلغ معين يتم تحصيله أو سداده بعملة أجنبية معينة.

جـ - أن تصبح المنشأة طرفاً في تعاقد بعملة أجنبية ولم ينفذ هذا التعاقد بعد.

د - اقتناء أو استبعاد أصول، أو إنشاء أو سداد التزام محدد، بعملة أجنبية.

وتنشأ المشكلة التي تحتاج للمحاسبة عنها بشأن المعاملات السابقة من كون المعاملة معبر عنها بعملة أجنبية، وبعدد محدد من وحدات هذه العملة. وبمعنى آخر فإن المبلغ الذي تريد المنشأة تحصيله أو سداده ثابت من حيث عدد وحدات العملة الأجنبية المعينة، وبصرف النظر عن التغيرات التي يمكن أن تحدث في سعر الصرف، كما يتضح من المثال التالي:

مثال:

شركة شباب المحاسبين لتكنولوجيا المعلومات شركة مساهمة مصرية استوردت ١٠٠ جهاز حاسب آلي من الولايات المتحدة بسعر إجمالي ٢٠٠٠٠٠ دولار وذلك في ٢٠٠٧/٤/١ على الحساب على أن يسدد المبلغ للمصدر الأمريكي في٢٠٠٧/١٢/٣١.

في هذه الحالة تعتبر عملية الاستيراد معاملة بعملة أجنبية وهي الدولار الأمريكي. وكما سنرى لاحقاً سيتم الاعتراف بها في ٢٠٠٧/٤/١ بدفاتر

الشركة بالجنيه باعتباره عملة التقرير. وإذا افترضنا أن سعر صرف الدولار في ٢٠٠٧/٤/١ يعادل ٦,٥ جنيه مصري فإن الشركة تواجه التزاماً عليها للمورد الأجنبي مقوم بعدد ٢٠٠٠٠٠ دولار في ٢٠٠٧/٤/١. فإن ظل سعر صرف الدولار بلا تغيير حتى تاريخ تسوية الالتزام في ٢٠٠٧/١٢/٣١ فلن تحقق الشركة أرباحاً أو خسائر من تغير سعر الصرف. أما إذا افترضنا أن سعر صرف الدولار أصبح ٦,٦ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ فعندئذ تتحقق خسائر من تغيير سعر الصرف يجب الاعتراف بها بقائمة دخل الشركة عن سنة ٢٠٠٧، كما سنرى لاحقاً. أو ستكون الشركة في حاجة إلى تدبير ٦,٦ جنيه للحصول على دولار واحد بدلاً من ٦,٥ جنيه في ٢٠٠٧/٤/١.

٢/٣. قواعد المحاسبة عن المبيعات والمشتريات بعملة أجنبية:

في الممارسة العملية إذا كانت الوحدة الاقتصادية ذات اهتمام، أو معنية، بالأعمال الدولية فغالباً ما تدخل في معاملات بعملات أجنبية، مثل عمليات التصدير أو الاستيراد إلى الخارج ومن الخارج. الأمر الذي يترتب عليه نشأة أصول والتزامات مالية بعملات أجنبية، مثل عملاء وموردي الخارج والقروض الأجنبية الدائنة والمدينة.

ومؤدى هذا الوضع أن تواجه هذه الوحدات حتمية تدبير عملة أجنبية لسداد التزام مالي آجل بالعملة الأجنبية من جهة، أو الحصول على تدفقات نقدية داخله بعملة أجنبية، يترتب عليها الحصول على أصول مالية بعد ذلك بالعملة المحلية، من جهة أخرى.

وتتطلب المحاسبة عن معاملات المبيعات والمشتريات بعملة أجنبية من المحاسب المالي مراعاة عدة أسس أو اعتبارات، أهمها ما يلي:

أ) تحديد تاريخ المعاملة وتاريخ التسوية وفترة المعاملة:

يمثل تاريخ المعاملة تاريخ إتمام عملية البيع أو الشراء أو إنجازها بانتقال ملكية السلعة من البائع إلى المشتري. أما تاريخ التسوية فهو التاريخ

الذي تنتهي فيه المعاملة بتحصيل الحقوق أو سداد الالتزامات المالية. أما فترة المعاملة فهي المدة المنقضية بين تاريخ المعاملة والتسوية.

وعلى سبيل المثال: إذا باعت شركة القدس التجارية بالإسكندرية في ٢٠٠٨/١/١ بضاعة على الحساب للعميل نجاح الفلسطيني بمبلغ ١٠٠٠ دينار وتم تحصيل المستحق على العميل في ٢٠٠٨/٤/١، فإن تاريخ المعاملة ٢٠٠٨/١/١، وتاريخ التسوية ٢٠٠٨/٤/١، وفترة المعاملات ثلاثة شهور من ١/١ حتى ٢٠٠٨/٤/١.

ب - تحديد التحركات في سعر الصرف:

بناء على تحديد كل من تاريخ المعاملة وتاريخ التسوية وفترة المعاملة سيكون من اللازم تحديد سعر الصرف في تاريخي المعاملة والتسوية، ناهيك عن تحديد سعر الصرف في تاريخ الميزانية، إذ يعد ذلك أمراً منطقياً.

ففي المثال السابق إذا افترضنا أن السنة المالية لشركة القدس تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، فإنه يلزم تحديد سعر الصرف في ١/١، ٤/١ ، ٢٠٠٨/١٢/٣١ بالضرورة.

وبصفة عامة يجب الاعتراف بالتغيرات والتحركات في سعر الصرف ما بين تاريخ المعاملة وتاريخ التسوية. أما التغيرات في تاريخ الميزانية فلها ضوابط خاصة بالمحاسبة عنها.

ولتوضيح أثر التغير في سعر الصرف على المحاسبة عن معاملات البيع لعملاء الخارج مثلاً افترض أن منشأة الأقصى قد باعت في ٢٠٠٨/١/١ بضاعة على الحساب للعميل مكي السعودي بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي وقت أن كان سعر الصرف ٢ جنيه للريال الواحد، وتم تحصيل المستحق على العميل السعودي في ٢٠٠٨/٥/١ وقت أن كان سعر الصرف ٢,٢٥ جنيه للريال. في هذه الحالة يتم المحاسبة عن المعاملة والتغير في سعر الصرف كالتالي:

* في ٢٠٠٨/١/١ تاريخ المعاملة يتم الاعتراف بواقعة بيع البضاعة بالسعر الفوري أي ١٠٠٠٠٠ ريال × ٢ جنيه = ٢٠٠٠٠٠ جنيه.

٢٠٠٠٠٠		من حـ/ عملاء الخارج – السعودية	٢٠٠٨/١/١
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		إثبات بيع بضاعة لعميل سعودي بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال بسعر صرف ٢ جنيه للريال.	

* في ٢٠٠٨/٥/١ يتم الاعتراف بتسوية المعاملة على أساس سعر الصرف في تاريخ التسوية وقدره ٢,٢٥ جنيه للريال. ولذلك يتم تحصيل ١٠٠٠٠٠ ريال من العميل السعودي تعادل ٢٢٥٠٠٠ جنيه مصري = ١٠٠٠٠٠ ريال × ٢,٢٥ جنيه. ويتطلب الأمر جعل حـ/ العملات الأجنبية (ريال) مديناً بمبلغ ٢٢٥٠٠٠ جنيه، وهو أحد حسابات الأصول، مقابل جعل حـ/ عملاء الخارج دائناً بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه، أما فروق سعر الصرف الدائنة وقدرها ٢٥٠٠٠ جنيه فيجعل بها حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية دائناً، وهو أحد حسابات الإيرادات، كما يتم إثبات بيع الريالات في نفس اليوم وبنفس سعر الصرف بجعل حـ/ النقدية بالبنك مديناً وحـ/ العملات الأجنبية دائناً كالتالي:

٢٢٥٠٠٠		من حـ/العملات الأجنبية – ريال	٢٠٠٨/٥/١
		إلى مذكورين	
	٢٠٠٠٠٠	حـ/ عملاء الخارج – السعودية	
	٢٥٠٠٠	حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية	
		إثبات تحصيل مبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي من العميل مكي بسعر صرف ٢,٢٥ جنيه للريال عن مبيعات يوم ١/١ بسعر صرف ٢ جنيه للريال.	

٢٢٥٠٠٠		من حـ/ النقدية بالبنك	
	٢٢٥٠٠٠	إلى حـ/ العملات الأجنبية – ريال	
		إثبات تحويل ١٠٠٠ ريال سعودي بسعر صرف ٢,٢٥ جنيه للريال إلى المقابل بالجنيه.	

يتضح مما سبق أن تغير سعر صرف الجنيه أمام الريال السعودي في صالح الريال أدى إلى تحقيق أرباح للشركة على حيازة أرصدة أصول مالية بالعملة الأجنبية وهي الريال. فقد ترتب على تحصيل المستحق على العملاء، أو تسوية رصيد العملاء، بالريال حصول الشركة على مبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال يوم ٢٠٠٨/٥/١ تعادل ٢٢٥٠٠٠ جنيه مصري، وليس ٢٠٠٠٠٠ جنيه كما كان الأمر في ٢٠٠٨/١/١.

وبصفة عامة فإن الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية يترتب عليها تحقيق أرباح أو خسائر سعر صرف طالما تغير سعر الصرف نفسه. ويتم إثبات هذه الأرباح والخسائر في تاريخي تسوية المعاملة بالعملة الأجنبية ونهاية الفترة المحاسبية، على أن يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عن الفترة المحاسبية.

وتجدر الإشارة إلى أن حساب المبيعات في المثال السابق لم يتأثر بتغير سعر الصرف عكس حساب العملاء. ومرد ذلك، وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، أن إتمام عملية البيع يعد نتيجة لقرار تشغيلي في حين أن تحمل مخاطر تقلب سعر الصرف هو نتيجة لقرار تمويلي. وبمعنى آخر فإن المبلغ الذي أدرج بالدفاتر كإيراد مبيعات في تاريخ المعاملة ينبغي ألا يتم تغييره بسبب قرار تمويلي أتخذته الإدارة مؤداه أن تنتظر الشركة من ١/١ حتى ٢٠٠٨/٥/١ لكي يقوم العملاء بتسديد المستحق عليهم.

وعلى نحو ما سنرى لاحقاً في هذا الفصل إن شاء الله فإن إدارة الشركة يمكنها تجنب المخاطر المترتبة على المعاملات بعملة أجنبية باتباع آليات كثيرة، لعل أهمها مطالبة العملاء بالسداد الفوري في تاريخ المعاملة

٢٠٠٨/١/١، أو عن طريق إبرام عقد صرف آجل بهدف إيجاد التحوط Hedging تجاه الأصل المعرض لمخاطر تغير سعر الصرف، مثل حساب العملاء في المثال السابق.

٣/٣. المحاسبة عن المبيعات بعملة أجنبية:

بناءاً على ما سبق تتطلب المحاسبة عن المبيعات بعملة أجنبية أن يتم إثبات المبيعات في تاريخ إتمام المعاملة بسعر الصرف الفوري في ذلك التاريخ، ثم يتم قياس أرباح أو خسائر المعاملات بعملات أجنبية والاعتراف بها في قائمة الدخل وذلك بالمحقق منها فعلاً خلال الفترة المحاسبية، كما يتضح من المثال التالي:

مثال:

في ٢٠٠٧/١٠/١ قامت شركة غزة لتجارة الملابس الجاهزة ومقرها المنصورة بتصدير صفقة ملابس رجالي إلى عميل سعودي بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي، وقت أن كان سعر الصرف المباشر ١,٩ جنيه للريال. وتم تحصيل ثمن البضاعة من العميل السعودي في ٢٠٠٨/٤/١ وقت أن كان سعر صرف الريال ٢,٢٥ جنيه، فإذا علمت أن سعر صرف الريال في٢٠٠٧/١٢/٣١ نهاية السنة المالية كان ٢,١ جنيه، فكيف تتم المحاسبة عن المعاملات السابقة لدى شركة غزة لتجارة الملابس الجاهزة؟

الحل

أ - في ٢٠٠٧/١٠/١ يتم إثبات عملية البيع باستخدام سعر الصرف الفوري في ذلك التاريخ وذلك بجعل حـ/ عملاء الخارج – السعودية - مديناً مقابل جعل حـ/ المبيعات دائناً بمبلغ ١٩٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي × ١,٩ جنيه للريال، وذلك كالتالي:

٢٠٠٧/١٠/١	من حـ/ عملاء الخارج- السعودية إلى حـ/ المبيعات إثبات بيع بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال لعميل سعودي على أساس سعر صرف فوري للريال ١,٩ جنيه.	١٩٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠

ب -في ٢٠٠٧/١٢/٣١ تاريخ نهاية الفترة المحاسبية، طالما تغير سعر صرف الريال عما كان عليه في تاريخ المعاملة يلزم تسوية رصيد حـ/ عملاء الخارج بالريال وحساب أرباح أو خسائر المعاملات بعملة أجنبية، تمهيداً للاعتراف بهذه الأرباح أو الخسائر عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ في قائمة الدخل.

ويتم حساب أرباح وخسائر المعاملات بعملة أجنبية بضرب فرق سعر الصرف الجاري في ٢٠٠٧/١٢/٣١، الفوري في ٢٠٠٧/١٠/١ في إجمالي المبلغ المستحق على عملاء الخارج بالريال = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × (٢,١- ١,٩) = ٢٠٠٠٠٠ جنيه. ويظهر قيد تسوية رصيد عملاء الخارج كالتالي:

٢٠٠٧/١٢/٣١	من حـ/ عملاء الخارج- السعودية إلى حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية تسوية رصيد عملاء الخارج (السعودية) في نهاية الفترة وقدره ١٠٠٠٠٠٠ ريال بأثر تغير سعر صرف الريال من ١,٩ جنيه في ١٠/١ إلى ٢,١ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠

جـ -في ٢٠٠٨/٤/١ تاريخ تسوية المعاملة يتم إثبات تحصيل الرصيد المدين لعملاء الخارج بالريال وقدره ١٠٠٠٠٠٠ ريال، وتحديد المقابل لهذا المبلغ بالجنيه، باستخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ التسوية ٢,٢٥ جنيه للريال، أي ١٠٠٠٠٠٠ ريال × ٢,٢٥ جنيه = ٢٢٥٠٠٠٠ جنيه. كما يتم إثبات أرباح معاملات بعملة أجنبية على

أساس فرق سعري الصرف الجاريين في تاريخ التسوية وتاريخ نهاية السنة المالية السابقة وقدره ٠,١٥ جنيه = ٢,٢٥ – ٢,١. ونظرا لارتفاع سعر صرف الريال مقابل الجنيه تتحقق أرباح قدرها ١٥٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × ٠,١٥ جنيه.

ولإثبات تسوية المعاملة في ٢٠٠٨/٤/١ يجعل حـ/ العملات الأجنبية – ريال - مدينا بمبلغ ٢٢٥٠٠٠٠ جنيه مقابل جعل حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية دائنا بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه، وحـ/ عملاء الخارج – السعودية - دائنا بمبلغ ٢١٠٠٠٠٠ جنيه (١٩٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٧/١٠/١ + ٢٠٠٠٠٠ جنيه تسوية في ٢٠٠٧/١٢/٣١) كالتالي:

٢٢٥٠٠٠٠		من حـ/ العملات الأجنبية – ريال إلى مذكورين حـ/ عملاء الخارج- السعودية حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية إثبات تحصيل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال من عملاء السعودية بسعر صرف جاري ٢,٢٥ جنيه للريال واحتساب أرباح بواقع ٠,١٥ جنيه للريال.	٢٠٠٨/٤/١
	٢١٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠		

د - في ٢٠٠٨/٤/١ أيضاً يتم إثبات تحويل العملة الأجنبية إلى ما يعادلها بالعملة المحلية بسعر الصرف الجاري في ذلك التاريخ. ولذلك يتم تحويل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي إلى ٢٢٥٠٠٠٠ جنيه مصري. ويجري قيد إثبات ذلك بجعل حـ/ النقدية بالبنك مدينا مقابل جعل حـ/ العملات الأجنبية – ريال – دائنا كالتالي:

٢٢٥٠٠٠٠		من حـ/ النقدية بالبنك إلى حـ/ العملات الأجنبية – ريال إثبات تحويل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال إلى ما يعادلها بالجنيه على أساس سعر صرف مباشر ٢,٢٥ جنيه للريال.	٢٠٠٨/٤/١
	٢٢٥٠٠٠٠		

٤/٣. المحاسبة عن المشتريات بعملة أجنبية:

في حالة قيام المنشأة بشراء بضاعة عن طريق استيرادها من الخارج فمن الطبيعي أن ينشأ عنها التزام بالعملة الأجنبية، طالما لم تدفع ثمن البضاعة فوراً. ومحاسبياً يتم إثبات استيراد البضاعة في تاريخ المعاملة باستخدام سعر الصرف الفوري.

وفي حالة امتداد فترة المعاملة إلى ما بعد تاريخ نهاية الفترة المحاسبية يلزم تسوية رصيد حساب الموردين بالتحركات في سعر الصرف، والاعتراف بناتج التسوية في قائمة الدخل عن الفترة المحاسبية الحالية. وبالطبع تتم التسوية باستخدام سعر الإقفال في تاريخ الميزانية. وأخيراً سوف يتم تدبير العملة الأجنبية وتسوية المعاملة في تاريخ التسوية باستخدام سعر الصرف الجاري في ذلك التاريخ، كما يتضح من المثال التالي:

مثال:

في ٢٠٠٧/١٠/١ استوردت شركة المنصورة للحلويات صفقة تمور من الإمارات بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ درهم إماراتي، وقت أن كان سعر الصرف المباشر ١,٦٥ جنيه. وفي ٢٠٠٨/٣/١ تم سداد ثمن البضاعة للمصدر الإماراتي وقت أن كان سعر صرف الدرهم ١,٨٠ جنيه، فإذا علمت أن سعر صرف الدرهم في ٢٠٠٧/١٢/٣١ نهاية الفترة المحاسبية بلغ ١,٧٥ جنيه، فكيف تتم المحاسبة عن المعاملات السابقة لدى شركة المنصورة للحلويات؟

الحـل

أ - في ٢٠٠٧/١٠/١ يتم إثبات عملية شراء البضاعة بقيمتها المعادلة بالجنيه استناداً إلى سعر الصرف الفوري للدرهم الإماراتي، والتي تبلغ ١٠٠٠٠٠٠ درهم × ١,٦٥ جنيه = ١٦٥٠٠٠٠ جنيه. وذلك

بجعل حـ/ المشتريات (أو حـ/ مخزون البضاعة) مدينا، مقابل جعل حـ/ موردي الخارج بالامارات دائنا بنفس المبلغ كالآتي:

١٦٥٠٠٠٠		من حـ/ المشتريات	٢٠٠٧/١٠/١
	١٦٥٠٠٠٠	إلى حـ/ موردي الخارج- الإمارات إثبات استيراد بضاعة من المورد الإماراتي بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ درهم بسعر صرف مباشر ١,٦٥ جنيه للدرهم.	

ب - في ٢٠٠٧/١٢/٣١ تاريخ نهاية الفترة المحاسبية يتم تسوية رصيد حساب موردي الخارج استناداً إلى سعر صرف الدرهم الجاري – سعر الإقفال – في ذلك التاريخ، وذلك لحساب أرباح أو خسائر المعاملات بعملة أجنبية. ونظراً لارتفاع سعر صرف الدرهم في ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ١,٧٥ جنيه مقارنة بذات السعر في ٢٠٠٧/١٠/١ تاريخ المعاملة والذي كان ١,٦٥ جنيه فإن شركة المنصورة للحلويات سوف تحقق خسائر على عملية استيراد البضاعة وتأجيل سداد ثمنها حتى ٢٠٠٨/٣/١.

وبمعنى آخر فإن شركة المنصورة للحلويات يلزمها توفير مبلغ ١٧٥٠٠٠٠ جنيه (١٠٠٠٠٠٠ درهم × ١,٧٥ جنيه) في ٢٠٠٧/١٢/٣١ لسداد رصيد الموردين البالغ ١٠٠٠٠٠٠ درهم إماراتي، في الوقت الذي كان يكفيها توفير ١٦٥٠٠٠٠ جنية فقط لسداد ثمن البضاعة في تاريخ المعاملة في ٢٠٠٧/١٠/١. ويمكن حساب هذه الخسائر أيضاً بضرب مبلغ الالتزام بالدرهم في مقدار الزيادة في سعر الصرف المباشر أي ١٠٠٠٠٠٠ درهم × (١,٧٥ – ١,٦٥) = ١٠٠٠٠٠ جنيه يتم إثباتها بجعل حـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية مديناً مقابل جعل حـ/ موردي الخارج – الإمارات - دائناً كالتالي:

١٠٠٠٠٠		من حـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية	٢٠٠٧/١٢/٣١
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ موردي الخارج- الإمارات	
		تسوية رصيد موردي الخارج وقدره ١٠٠٠٠٠٠ درهم إماراتي في نهاية الفترة بأثر تغير سعر صرف الدرهم من ١,٦٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٠/١ إلى ١,٧٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١	

د- في ٢٠٠٨/٣/١ يتم تسوية المعاملة وذلك عن طريق شراء ١٠٠٠٠٠٠ درهم إماراتي بسعر الصرف الجاري في ذلك التاريخ وقدره ١,٨ جنيه، أي ما يعادل ١٨٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ درهم × ١,٨ جنيه. ولاثبات عملية تحويل الجنيهات إلى دراهم يتم جعل حـ/ العملات الأجنبية مديناً مقابل جعل حـ/ النقدية بالبنك دائناً بذات المبلغ كالتالي:

١٨٠٠٠٠٠		من حـ/ العملات الأجنبية – درهم	٢٠٠٨/٣/١
	١٨٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية بالبنك	
		إثبات شراء ١٠٠٠٠٠٠ درهم إماراتي بسعر صرف ١,٨ جنيه للدرهم وذلك لتسوية رصيد موردي الخارج – الإمارات	

- ثم يتم سداد المستحق للمورد الإماراتي في ٢٠٠٨/٣/١ وقدره ١٧٥٠٠٠٠ جنيه = (١٦٥٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٧/١٠/١ + ١٠٠٠٠٠ جنيه تسوية دائنة في ٢٠٠٧/١٢/٣١ – أو ١٠٠٠٠٠٠ درهم × ١,٧٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١). وبالطبع ستحقق شركة المنصورة للحلويات خسائر في ٢٠٠٨/٣/١ نظراً لارتفاع سعر صرف الدرهم من ١,٧٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ١,٨ جنيه في ٢٠٠٨/٣/١، وتبلغ هذه الخسائر ٥٠٠٠٠ جنيه = (١,٨ جنيه – ١,٧٥ جنيه) × ١٠٠٠٠٠٠ درهم. والسبب ببساطة أنه كان يكفيها مبلغ ١٧٥٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ لتدبير مبلغ

١٠٠٠٠٠٠ درهم إماراتي، ولكن في ٢٠٠٨/٣/١ أصبح لزاماً عليها تحمل مبلغ ١٨٠٠٠٠٠ جنيه لتدبير مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ درهم.

ويتم إثبات تسوية المعاملة بجعل حـ/ موردي الخارج – الإمارات مديناً بمبلغ ١٧٥٠٠٠٠ جنيه، وحـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية مديناً بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه مقابل جعل حـ/ العملات الأجنبية – درهم دائناً بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠ جنيه كالتالي:

		من مذكورين	٢٠٠٨/٣/١
١٧٥٠٠٠٠		حـ/ موردي الخارج – الإمارات	
٥٠٠٠٠		حـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية	
	١٨٠٠٠٠٠	إلى حـ/ العملات الأجنبية	
		إثبات سداد مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ درهم للمورد الإماراتي بسعر صرف ١,٨ جنيه للدرهم، واحتساب خسائر نظراً لزيادة سعر الصرف إلى ١,٨ جنيه وقد كان في ٢٠٠٧/١٢/٣١ يبلغ ١,٧٥ جنيه.	

ويتضح مما سبق أن ارتفاع سعر صرف الدرهم الإماراتي وهو العملة الأجنبية في مقابل الجنيه، وهو العملة المحلية، أو عملة القيد والتقرير، ترتب عليه تحقيق الشركة لخسائر على عملية استيراد البضاعة. وغني عن القول بالطبع فإن الشركة كانت ستحقق أرباحاً على عملية الاستيراد لو كان قد حدث العكس، أي انخفاض سعر صرف الدرهم في مقابل الجنيه، لأنها كانت ستتحمل انفاق عدد أقل من الجنيهات لتدبير ١٠٠٠٠٠٠ درهم عليها أن تسددها للمصدر الإماراتي.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن حساب المشتريات، أو حساب مخزون البضاعة – في ظل نظام المخزون المستمر – يظل مديناً بمبلغ ١٦٥٠٠٠٠ جنيه، وهي قيمة البضاعة بالجنيه المصري على أساس سعر الصرف الفوري في تاريخ المعاملة أي ٢٠٠٧/١٠/١.

ونعتقد أنه من البديهيات المحاسبية أن رصيد حـ/ خسائر المعاملات بالعملة الأجنبية عن سنة ٢٠٠٧ وقدره ١٠٠٠٠٠ جنيه سيتم إقفاله في حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١.

٤ - المحاسبة عن التحوط بشأن المعاملات بعملة أجنبية:

Accounting for Hedging Foreign Currency Transactions

تفرض طبيعة بيئة الأعمال الدولية الآن على الشركات الوطنية التي لديها معاملات آجلة بالعملة الأجنبية ممتدة لفترة زمنية، أن تواجه مخاطر التقلبات في أسعار صرف هذه العملات الأجنبية، وما قد يترتب عليها من خسائر خاصة على الالتزامات بعملة أجنبية في ظل ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية في مواجهة العملة المحلية، أو خسائر على الأصول بعملة أجنبية في حالة انخفاض سعر الصرف.

وفي مواجهة مثل هذه الظروف يجب على إدارة الشركات الوطنية اتخاذ قرار بالتحوط نحو هذه المخاطر. ومثل هذا التحوط له مفهومه وأهدافه وأنواعه من ناحية، ويرتبط به ما يعرف بعقود الصرف الآجلة وما قد يترتب عليها من أرباح أو خسائر من ناحية أخرى، وكلها أمور لها إجراءاتها المحاسبية، وهذا ما سنعرض له في الفرعيات التالية ببعض التفصيل:

١/٤. مفهوم التحوط من منظور محاسبي:

التحوط نشاط نتيجة قرار إداري تتخذه إدارة المنشأة الوطنية التي لديها معاملات غير فورية بالعملة الأجنبية لمواجهة آثار التغيرات في أسعار الصرف، خاصة غير المواتية منها. وينصب هذا النشاط على إبرام عقود صرف آجلة تتيح لها استلام أو تسليم عملة أجنبية مقابل العملة المحلية وذلك بسعر صرف مؤجل، غالباً ما يزيد عن سعر الصرف الفوري في تاريخ إبرام عقد الصرف الآجل.

وبساطة شديدة فالتحوط عبارة عن معاملة تدخل فيها المنشأة لمواجهة مخاطر الخسائر التي قد تواجهها نتيجة التغير في قيمة العملة الأجنبية. وعلى سبيل المثال، إذا كانت الشركة المصرية المصدرة لليابان تخشي انخفاض قيمة رصيد حـ/ عملاء الخارج اليابانيين – بالطبع بسبب انخفاض سعر صرف الين أمام الجنية – فعليها أن تدخل في، أو تتحمل التزام مماثل بالين. فإن حدث وانخفض سعر صرف الين الياباني فسوف يتم تعويض الخسارة على رصيد العملاء بالين تماماً من الأرباح على التزام التحوط.

وتجدر الإشارة إلى أنه تبعاً لذلك فإن التحوط يبعد خطر أرباح أسعار الصرف مثلما يبعد أيضاً خطر الخسائر. ويترتب على ذلك أيضاً أنه إذا ارتفعت قيمة العملة الأجنبية فإن أرباح أسعار الصرف على رصيد حساب عملاء الخارج سيتم التضحية بها تماماً مقابل الخسارة على التزام التحوط.

٢/٤. أهداف التحوط:

كما سبق وأوضحنا فإن التحوط بشأن العملة الأجنبية عبارة عن معاملة تدخل فيها المنشأة التي لديها معاملات أو التزامات أو حقوق على الغير بعملة أجنبية لتعويض الأرباح أو الخسائر الناتجة من التقلبات في سعر الصرف. وبصفة عامة يهدف التحوط إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ - التحوط نحو مواجهة التزامات وأصول بعملة أجنبية ناتجة عن معاملات بالعملة الأجنبية.

ب - التحوط في مواجهة الارتباطات المماثلة بالعملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات المستقبلية بعملة أجنبية.

جـ - التحوط بشأن مراكز الاستثمار الصافي الناتجة عن الاستثمارات في منشآت أجنبية.

٣/٤. عقود الصرف الآجلة: Forward Contracts

محاسبياً، ينظر لعقود الصرف الآجلة على أنها أهم آليات معاملات التحوط في مواجهة تقلبات أسعار الصرف. وكما سبق وأضحنا في سياق تعريفنا للتحوط فإن المنشأة الوطنية تتحوط بشأن رصيد حساب عملاء

الخارج بالدخول في معاملة ينشأ عنها التزام بعملة أجنبية بمبلغ مماثل من العملة الأجنبية. وبالمثل فإن المنشأة تتحوط بشأن رصيد حساب موردي الخارج عن طريق الدخول في معاملة ينشأ عنها حساب عملاء بمبلغ مماثل من العملة الأجنبية.

وبالرغم من أن معاملات التحوط التي ينشأ عنها الالتزامات والعملاء المطلوبين لها عدة أشكال إلا أن أهمها ما يعرف بعقد الصرف الآجل. وهو عبارة عن اتفاق بمبادلة عملات مختلفة في تاريخ مستقبلي معين وبسعر صرف متفق عليه مقدماً. ووفقاً لهذا التعريف يمكن ملاحظة ما يلي:

أ - أن التاريخ المستقبلي الذي سيتم فيه مبادلة العملات يمكن أن يكون بعد شهر أو شهرين أو ثلاثة أو أكثر، المهم أنه تاريخ لاحق لتاريخ إتمام المعاملة بالعملة الأجنبية والتي قد تواجه بسببها المنشأة خسارة من تغير سعر الصرف.

ب - سعر الصرف الآجل هو سعر صرف مستقبلي ولكنه محدد ومتفق عليه في تاريخ إبرام عقد الصرف الآجل. وبالطبع فإن سعر الصرف الآجل سيختلف بالضرورة عن سعر الصرف الفوري.

جـ - أن سعر الصرف الآجل هو سعر الصرف الذي سيتم به شراء أو بيع وحدات العملة الأجنبية المتفق عليها في العقد.

د - عند تحويل العملة في الحال إلى البنك أو منه فإن ذلك يتم بسعر الصرف الفوري.

ويمكن توضيح هذه الملاحظات من خلال المثال المبسط التالي:

مثـــال:

في ٢٠٠٧/١٠/١ كان سعر صرف الريال السعودي ١,٩ جنيه، وفي ذلك التاريخ باعت شركة الدقهلية للمنسوجات ومقرها المنصورة بضاعة لعميل سعودي بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ريال يستحق السداد في ٢٠٠٨/٢/٦.

وللتحوط تجاه التغيرات في قيمة الريال السعودي أبرمت شركة الدقهلية في ٢٠٠٧/١٠/١ عقد صرف آجل مع بنك مصر – فرع المنصورة يقضي باستبدال مبلغ ٥٠٠٠٠٠ ريال سعودي في ٢٠٠٨/٢/٦ بسعر صرف ٢,٣ جنيه للريال. وبمعنى آخر قبل بنك مصر أن يشتري مبلغ ٥٠٠٠٠٠ ريال من شركة الدقهلية في ٢٠٠٨/٢/٦ بسعر ٢,٣ جنيه للريال أي يشتري مبلغ ٥٠٠٠٠٠ ريال سعودي مقابل تسليم شركة الدقهلية مبلغ ١١٥٠٠٠٠ جنيه = ٥٠٠٠٠٠ × ٢,٣ وذلك بغض النظر عن سعر صرف الريال في ذلك التاريخ.

فإذا حدث وكان سعر صرف الريال الفوري في ٢٠٠٨/٢/٦ يبلغ ٢,١ جنيه فإن الشركة ستكون قد حققت خسائر على رصيد حـ/ عملاء الخارج وحققت أرباحاً على عقد الصرف الآجل، وكلاهما يعوض بعضه بعضاً على نحو ما سنرى لاحقاً.

٤/٤. العلاوة والخصم على عقود الصرف الآجلة:

يمثل الفرق بين سعر الصرف الآجل لعقد الصرف وسعر الصرف الفوري في تاريخ إبرام العقد علاوة أو خصماً على العقد نفسه. فإذا كان سعر الصرف الآجل أكبر من سعر الصرف الفوري، عندئذ سيتم تسليم العملة الأجنبية مستقبلاً بتكلفة أعلى من تكلفتها اليوم – تاريخ إبرام العقد - والفرق هذا يمثل علاوة.

وإذا افترضنا وكان سعر الصرف الآجل للعقد أقل من سعر الصرف الفوري عندئذ سيتم استلام وتسليم العملة الأجنبية مستقبلاً بتكلفة أقل من تكلفتها اليوم – تاريخ إبرام العقد - وهذا الفرق يمثل خصم.

٥/٤. أرباح وخسائر عقود الصرف الآجلة:

تتحقق أرباح وخسائر عقد الصرف الآجل من التغيرات في سعر الصرف الفوري خلال فترة العقد. ويتم حساب هذه الأرباح والخسائر بضرب كمية العملة الأجنبية في فرق سعر الصرف الفوري في نهاية عقد

الصرف الآجل عن سعر الصرف الفوري في تاريخ إبرام العقد، وذلك كما يتضح من المثال التالي:

مثال:

في ٢٠٠٨/٢/٦ أبرمت شركة شباب المحاسبين لتكنولوجيا المعلومات عقد صرف آجل مع بنك القاهرة فرع المنصورة يعطيها الحق في شراء ٢٠٠٠٠٠ ريال سعودي يوم ٢٠٠٨/٤/٦ وذلك بسعر صرف آجل ٢,١٨ جنيه للريال. فإذا افترضنا أن سعر الصرف الفوري للريال في ٢٠٠٨/٢/٦ كان ٢,١٥ جنيه، وفي ٢٠٠٨/٤/٦ كان ٢,١٦ جنيه، فكيف يتم حساب أرباح وخسائر وعلاوة أو خصم عقد شراء الريالات الآجل؟

الحـــل

- أرباح (أو خسائر) عقد شراء الريال الآجل = كمية العملة الأجنبية المتعاقد عليها × (سعر الصرف الفوري في نهاية العقد – سعر الصرف الفوري في تاريخ إبرام العقد).

= ٢٠٠٠٠٠ ريال × (٢,١٦ – ٢,١٥) = ٢٠٠٠ جنيه ربح

وبالطبع يمثل هذا الربح الزيادة في قيمة مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ريال بالجنيه المصري خلال الفترة من ٢/٦ – ٢٠٠٨/٤/٦ وهي فترة العقد.

- علاوة (أو خصم) عقد الصرف الآجل = كمية العملة الأجنبية المتعاقد عليها × (سعر الصرف الآجل – سعر الصرف الفوري في تاريخ إبرام العقد).

= ٢٠٠٠٠٠ ريال × (٢,١٨ – ٢,١٥) = ٦٠٠٠ جنيه علاوة

وغني عن القول بأن شركة شباب المحاسبين قد تحملت خسارة قدرها ٤٠٠٠ جنيه تتمثل في تكلفة العلاوة وقدرها ٦٠٠٠ جنيه ناقصاً أرباح سعر الصرف وقدرها ٢٠٠٠ جنيه. وبالطبع يمكن تبرير ذلك بصورة ابسط بأن الشركة لو كانت قد انتظرت حتى ٢٠٠٨/٤/٦ كانت ستشتري

مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ريال بسعر صرف فوري ٢,١٦ جنيه للريال، ولكنها اشترت هذه الريالات في ذلك التاريخ بسعر ٢,١٨ جنيه للريال حسب عقد الشراء الآجل الذي وقعته مع البنك، أي أنها تحملت ٤٠٠٠ جنيه = ٢٠٠٠٠٠ ريال × (٢,١٨ – ٢,١٦).

٦/٤. إجراءات المحاسبة عن التحوط:

في ضوء مفهوم وأهداف التحوط التي عرضنا لها، يمكن القول بأن المحاسبة عن التحوط نحو مواجهة التزامات، أو نشأة أصول، بعملة أجنبية تتطلب من المحاسب المالي إتباع الإجراءات التالية:

أ - بعد إثبات المعاملات بعملة أجنبية، والتي يترتب عليها نشأة حق للمنشأة طرف الغير، أو التزام عليها للغير بعملة أجنبية، يتم إثبات إبرام عقد الصرف الآجل لبيع أو شراء عدد مماثل من وحدات العملة الأجنبية للأصل أو الالتزام الناشئ عن المعاملة، والذي بسببه قد تواجه المنشأة مخاطر التغيرات في سعر صرف العملة الأجنبية.

ب - يتم الاعتراف بأرباح وخسائر عقود الصرف الآجلة في قائمة الدخل عن الفترة التي حدث فيها التحرك في سعر الصرف.

جـ - يتم احتساب علاوة أو خصم عقد الصرف الآجل – بعيداً عن أرباح وخسائر العقد – ويتم استهلاكها على مدار فترة عقد الصرف الآجل، كما يتم الاعتراف بهذا الاستهلاك في قائمة الدخل عن الفترة، بمقدار ما يخصها من فترة العقد نفسه.

ولبيان كيفية الممارسة العملية للإجراءات المحاسبية السابقة فسوف نعرض في الجزئيتين التاليتين للتحوط بشأن الالتزامات ثم التحوط بشأن الأصول.

٧/٤. التحوط بشأن الالتزامات بعملة أجنبية:

إذا قامت المنشأة الوطنية باستيراد بضاعة من الخارج سيتم إثبات عملية الشراء بالعملة الوطنية باتباع إجراءات المحاسبة عن معاملة الشراء من الخارج بالعملة الأجنبية، كما سبق وأوضحنا. ولكي لا تواجه المنشأة

احتمال تعرضها لخسائر على الالتزامات بعملة أجنبية سيتم إبرام عقد شراء عملة أجنبية آجل لتدبير العملة الأجنبية اللازمة لسداد هذه الالتزامات. ويحتاج الأمر إلى اتباع الإجراءات المحاسبية الخاصة بالمحاسبة عن عقود الصرف الآجلة التي أشرنا إليها، كما يتضح من المثال التالي:

مثال:

في ٢٠٠٧/١٠/١ استوردت شركة المنصورة للأغذية ش. م. م دقيق من السعودية بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي وقت أن كان سعر الصرف ١,٨ جنيه للريال، وذلك على الحساب بحيث تدفع القيمة للمصدر السعودي في ٢٠٠٨/٤/١. ولأغراض التحوط نحو تقلب سعر صرف الريال خلال فترة المعاملة أبرمت الشركة في ٢٠٠٧/١٠/١ مع بنك مصر فرع المنصورة عقد آجل لشراء ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي يوم ٢٠٠٨/٤/١ بسعر صرف ٢,٢٥ جنيه للريال. فإذا علمت أن سعر الصرف الفوري في ٢٠٠٧/١٢/٣١ يبلغ ٢,١٥ جنيه، وفي ٢٠٠٨/٤/١ يبلغ ٢,١ جنيه، فكيف تتم المحاسبة عن المعاملات السابقة؟ علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

الحـــل

أ - في ٢٠٠٧/١٠/١ يتم إثبات عملية شراء البضاعة بسعر الصرف الفوري للريال في ذلك التاريخ وقدره ١,٨ جنيه، فتبلغ قيمة المشتريات المعادلة بالجنيه ١٨٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × ١,٨ جنيه. وذلك بجعل حـ/ المشتريات مديناً مقابل جعل حـ/ موردي الخارج – السعودية دائناً بذات المبلغ كالتالي:

١٨٠٠٠٠٠		من حـ/ المشتريات	٢٠٠٧/١٠/١
	١٨٠٠٠٠٠	إلى حـ/ موردي الخارج-السعودية إثبات استيراد بضاعة من السعودية قيمتها ١٠٠٠٠٠٠ ريال بسعر صرف فوري ١,٨ جنيه للريال تستحق قيمتها في ٢٠٠٨/٤/١	

- في نفس التاريخ ٢٠٠٧/١٠/١ يتم إثبات إبرام عقد الصرف الأجل ستة شهور – من ٢٠٠٧/١٠/١ حتى ٢٠٠٨/٤/١ – لشراء مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي من بنك مصر فرع المنصورة يوم ٢٠٠٨/٤/١ بسعر صرف آجل ٢,٢٥ جنيه للريال، أي مقابل ٢٢٥٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × ٢,٢٥ جنيه، وذلك لسداد الالتزام (موردي الخارج) المستحق لهم مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال في ذلك التاريخ.

ويتم إثبات إبرام عقد الصرف الآجل لشراء الريالات بجعل حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية، وهو أحد حسابات الأصول، مديناً بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠ جنيه، وهو المبلغ المعادل لكمية العملة المتعاقد على شرائها آجلاً ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي مقومة بسعر الصرف الفوري في ٢٠٠٧/١٠/١ تاريخ إبرام العقد ١,٨ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × ١,٨ جنيه، وأيضاً جعل حـ/ دائنو شراء عملة أجنبية – وهو أحد حسابات الالتزامات – دائناً بمبلغ ٢٢٥٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × ٢,٢٥ جنيه سعر الصرف الآجل.

أما مقدار زيادة الالتزام الناتج عن عقد الصرف الآجل وهو حـ/ دائنو شراء عملة أجنبية (بمبلغ ٢٢٥٠٠٠٠ جنيه) وبين قيمة الأصل الناتج عن العقد، وهو حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية (بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠ جنيه) فيمثل علاوة يجعل بها حـ/ علاوة عقود الصرف الآجلة – وهو أحد حسابات الأصول – مديناً بمبلغ ٤٥٠٠٠٠ جنيه = ٢٢٥٠٠٠٠ – ١٨٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × (٢,٢٥ جنيه سعر الصرف الآجل – ١,٨ جنيه سعر الصرف الفوري في تاريخ إبرام العقد)، ويظهر قيد اليومية كالتالي:

		من مذكورين	٢٠٠٧/١٠/١
١٨٠٠٠٠٠		حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية – ريال سعودي	
٤٥٠٠٠٠		حـ/ علاوة عقود الصرف الأجلة	
	٢٢٥٠٠٠٠	إلى حـ/ دائنو شراء عملة أجنبية - ريال سعودي	
		إثبات إبرام عقد صرف آجل ٦ شهور لشراء مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي بسعر صرف آجل ٢,٢٥ جنيه وسعر الصرف الفوري الآن ١,٨ جنيه.	

ب - في ٢٠٠٧/١٢/٣١ تاريخ نهاية الفترة المحاسبية يتم إجراء قيود التسوية اللازمة على النحو التالي:

* يتم تسوية رصيد حـ/ موردو الخارج للاعتراف بأرباح أو خسائر المعاملات بالعملة الأجنبية كالتالي:

رصيد حـ/ موردو الخارج في ٢٠٠٧/١٢/٣١ بسعر الصرف   جنيه

الفوري في ذلك التاريخ = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × ٢,١٥ جنيه = ٢١٥٠٠٠٠

يطرح: رصيد حـ/ موردو الخارج في ٢٠٠٧/١٠/١ بسعر

الصرف الفوري = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × ١,٨جنيه = (١٨٠٠٠٠٠)

في ذلك التاريخ

خسارة المعاملات بعملة أجنبية   ٣٥٠٠٠٠

=========

٣٥٠٠٠٠		من حـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية	٢٠٠٧/١٢/٣١
	٣٥٠٠٠٠	إلى حـ/ موردي الخارج	
		تسوية رصيد حـ/ موردي الخارج البالغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال بأثر ارتفاع سعر الصرف الفوري من ١,٨ جنيه في ٢٠٠٧/١٠/١ إلى ٢,١٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١	

- يتم تسوية رصيد حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية - ريال سعودي- بأثر التحرك في سعر الصرف الفوري من ١,٨ جنيه في ٢٠٠٧/١٠/١ إلى ٢,١٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ = (١٠٠٠٠٠٠ ريال × ٢,١٥ جنيه) – (١٠٠٠٠٠٠ ريال × ١,٨ جنيه) = ٣٥٠٠٠٠ جنيه، تمثل أرباحاً كما يلي:

٣٥٠٠٠٠		من حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية - ريال سعودي	٢٠٠٧/١٢/٣١
	٣٥٠٠٠٠	إلى حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية تسوية رصيد حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية وقدره ١٠٠٠٠٠٠ ريال بأثر ارتفاع سعر الصرف الفوري من ١,٨ جنيه في ٢٠٠٧/١٠/١ إلى ٢,١٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١	

- يتم تسوية حـ/ علاوة عقود الصرف الآجلة وذلك باستنفاذ ما يخص الفترة من ٢٠٠٧/١٠/١ – ٢٠٠٧/١٢/٣١ من هذه العلاوة، أي نصف مبلغ العلاوة باعتبارها تغطي ٦ شهور (من ٢٠٠٧/١٠/١ حتى ٢٠٠٨/٤/١) وذلك بجعل حـ/ مصاريف استنفاذ علاوة عقود الصرف الآجلة مديناً – أحد حسابات المصروفات – مقابل جعل حـ/ علاوة عقود الصرف الآجلة دائناً بمبلغ ٤٥٠٠٠٠ جنيه × ١/ ٢ = ٢٢٥٠٠٠ جنيه كالتالي:

٢٢٥٠٠٠		من حـ/ مصاريف استنفاذ علاوة عقود الصرف الآجلة	٢٠٠٧/١٢/٣١
	٢٢٥٠٠٠	إلى حـ/ علاوة عقود الصرف الآجلة تسوية مصاريف استنفاذ علاوة عقود الصرف الآجلة عن المدة من ٢٠٠٧/١٠/١ – ٢٠٠٧/١٢/٣١ وفقاً لطريقة القسط الثابت	

- يتم إقفال رصيد حساب خسائر المعاملات بعملة أجنبية، بجعله دائناً في حساب الأرباح والخسائر بجعله مديناً كالتالي:

٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	من حـ/ الأرباح والخسائر إلى حـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية اقفال خسائر المعاملات بعملة أجنبية عن الفترة.	٢٠٠٧/١٢/٣١

- يتم إقفال رصيد حساب أرباح المعاملات بعملة أجنبية بجعله مديناً في حساب الأرباح والخسائر بجعله دائناً، كالتالي:

٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	من حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية إلى حـ/ الأرباح والخسائر إقفال الأرباح على المعاملات بعملة أجنبية عن الفترة	٢٠٠٧/١٢/٣١

- ويتم إقفال رصيد حساب مصاريف استنفاذ علاوة عقود الصرف الآجلة بجعله دائناً في حساب الأرباح والخسائر بجعله مديناً، كالتالي:

٢٢٥٠٠٠	٢٢٥٠٠٠	من حـ/ الأرباح والخسائر إلى حـ/ مصاريف استنفاذ علاوة عقود الصرف الآجلة إقفال مصاريف استنفاذ علاوة عقود الصرف الآجلة عن الفترة.	٢٠٠٧/١٢/٣١

جـ - في ٢٠٠٨/٤/١ تاريخ نهاية فترة المعاملة يتم تنفيذ عقد شراء العملة الآجل باستبدال العملة الوطنية بالأجنبية، وسداد المستحق لموردي الخارج، واستنفاذ باقي رصيد علاوة العقد، وإثبات آية أرباح أو خسائر عملة أجنبية، وذلك كما يلي:

- يتم إثبات سداد قيمة عقد شراء العملة الآجل حيث تسدد الشركة مبلغ ٢٢٥٠٠٠٠ جنيه مصري لبنك مصر حتى يتسنى لها استلام مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي تم التعاقد على توفيرهم بمعرفة البنك كالتالي:

٢٢٥٠٠٠٠		من حـ/ دائنو شراء عملة أجنبية – ريال سعودي	٢٠٠٨/٤/١
	٢٢٥٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية بالبنك	
		إثبات سداد الالتزام بموجب عقد الشراء الآجل لمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال بسعر صرف ٢,٢٥ جنيه.	

* يتم إثبات استلام العملة الأجنبية، أي الريالات السعودية، من البنك وذلك بسعر الصرف الفوري في ٢٠٠٨/٤/١ = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × ٢,١ = ٢١٠٠٠٠٠ جنيه، بجعل حـ/ العملات الأجنبية – ريال – وهو أحد حسابات الأصول مديناً، والغاء مديونية البنك عن عقد الشراء الآجل للعملة بجعل حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية دائناً برصيده في ٢٠٠٧/١٢/٣١ أي بمبلغ ٢١٥٠٠٠٠ جنيه = (٢١٨٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٧/١٠/١ + تسويته بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١)، وإثبات خسائر المعاملة بعملة أجنبية بمقدار فرق سعر الصرف الفوري في ٢٠٠٨/٤/١ وقدره ٢,١ جنيه، ٢٠٠٧/١٢/٣١ وقدره ٢,١٥ جنيه فيما يتعلق بحساب مدينو شراء عملة أجنبية أي ١٠٠٠٠٠٠ ريال × (٢,١ – ٢,١٥) = (٥٠٠٠٠) جنيه وذلك بجعل حـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية مديناً كالتالي:

		من مذكورين	٢٠٠٨/٤/١
٢١٠٠٠٠٠		حـ/ العملات الأجنبية- ريال سعودي	
٥٠٠٠٠		حـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية	
	٢١٥٠٠٠٠	حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية – ريال سعودي	
		إثبات استلام مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي من البنك بسعر صرف فوري ٢,١ جنيه وإثبات خسائر المعاملات بعملة أجنبية على مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال بسبب انخفاض سعر الصرف الفوري إلى ٢,١ جنيه في ٤/١ بدلاً من ٢,١٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١	

- يتم إثبات سداد المستحق للمصدر السعودي بسعر الصرف الفوري في ٢٠٠٨/٤/١ بمبلغ ٢١٥٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × ٢,٥ جنيه، وإثبات أرباح المعاملات بعملة أجنبية بمقدار الفرق بين سعري الصرف الفوريين في ٢٠٠٨/٤/١، ٢٠٠٧/١٢/٣١ وتبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × (٢,١ – ٢,١٥)، وذلك بجعل حـ/ موردو الخارج مديناً بمبلغ ٢١٥٠٠٠٠ جنيه، حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية دائناً بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه، حـ/ العملات الأجنبية دائناً بمبلغ ٢١٠٠٠٠٠ جنيه كالتالي:

٢١٥٠٠٠٠		من حـ/ موردو الخارج إلى مذكورين	٢٠٠٨/٤/١
	٢١٠٠٠٠٠	حـ/ العملات الأجنبية	
	٥٠٠٠٠	حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية	
		إثبات سداد ثمن البضاعة المستوردة للمورد السعودي بسعر الصرف الفوري وإثبات أرباح المعاملات بعملة أجنبية بسبب انخفاض سعر الصرف الفوري من ٢,١٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ٢,١ جنيه في ٢٠٠٨/٤/١	

- ويتم استنفاذ باقي علاوة عقد الصرف الآجل بما يخص المدة من ١/١ إلى ٢٠٠٨/٤/١، أي نصف العلاوة كالتالي:

٢٢٥٠٠٠		من حـ/ مصاريف استنفاذ علاوة عقود الصرف الآجلة	٢٠٠٨/٤/١
	٢٢٥٠٠٠	إلى حـ/ علاوة عقود الصرف الآجلة	
		تسوية استنفاذ علاوة عقد صرف آجل لشراء ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي عن المدة من ١/١ – ٢٠٠٨/٤/١	

وتجدر الإشارة إلى أن قيود إقفال أرباح أو خسائر المعاملات بعملة أجنبية عن سنة ٢٠٠٨ سوف تجري بالقطع في ٢٠٠٨/١٢/٣١ نهاية السنة المالية. ويسري نفس الشئ على تسوية واقفال مصاريف استنفاذ علاوة العقد.

ونود لفت انتباه القارئ إلى أن الأرباح المحققة على معاملات استيراد البضاعة وإبرام عقد الصرف الآجل لتدبير ثمنها تبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه = (٣٥٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ + ٥٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٨/٤/١) تعادل تماماً الخسائر المحققة في هذين التاريخين. والسبب ببساطة أن عقد الصرف الآجل كان بكامل قيمة الالتزام عن شراء البضاعة أي ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي.

٨/٤. التحوط بشأن الأصول بعملة أجنبية:

إذا كانت المنشأة الوطنية بصدد القيام بعملية تصدير بضاعة مثلاً فسوف ينشأ لها حق على الغير (حـ/ عملاء الخارج) بالعملة الأجنبية. وفي سبيل التحوط في مواجهة مخاطر تقلب سعر صرف العملة الأجنبية، خاصة في حالة الانخفاض، فإنها تبرم عقد صرف مؤجل مع البنك أو السمسار ينشأ عنه التزام عليها بتسليم عدد معين من العملة الأجنبية إلى البنك مقابل عدد معادل بالعملة الوطنية بسعر مؤجل متفق عليه.

هذا وتتم المعالجة المحاسبية عن التحوط عندئذ حسبما سنوضح في المثال التالي:

مثال: في ٢٠٠٧/١٠/١ باعت شركة المنصورة لصناعة وتجارة الموبيليا بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي تستحق السداد في ٢٠٠٨/٣/١. وقامت الشركة في ٢٠٠٧/١٠/١ بإبرام عقد صرف آجل مع بنك القاهرة فرع المنصورة يقضي بأن تبيع له عدد ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي في ٢٠٠٨/٣/١. فإذا علمت أن سعر الصرف الفوري في ٢٠٠٧/١٠/١ يبلغ ١,٨ جنيه للريال، وفي ٢٠٠٨/٣/١ يبلغ ٢,٢٥ جنيه للريال، في ٢٠٠٧/١٢/٣١ يبلغ ٢,١٥ جنيه للريال، أما سعر الصرف الآجل ٥ شهور في ٢٠٠٧/١٠/١ فيبلغ ١,٩٥ جنيه للريال، فكيف تتم المحاسبة عن

المعاملات السابقة بافتراض أن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام؟

الحـــل

أ - في ٢٠٠٧/١٠/١ يتم إثبات عملية تصدير البضاعة بسعر الصرف الفوري بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × ١,٨ جنيه، كما يلي:

١٨٠٠٠٠٠		من حـ/ عملاء الخارج – السعودية	٢٠٠٧/١٠/١
	١٨٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		إثبات تصدير بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي بسعر صرف فوري ١,٨ جنيه للريال	

- وفي ٢٠٠٧/١٠/١ أيضاً يتم إثبات ابرام عقد صرف آجل لبيع مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي في ٢٠٠٨/٣/١ بسعر صرف آجل ١,٩٥ جنيه = ١٩٥٠٠٠٠ جنيه وذلك بجعل حـ/ مدينو بيع عملات أجنبية – ريال مديناً، وينشأ التزام مماثل للمديونية بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠ جنيه يجعل بها حـ/ دائنو بيع عملة أجنبية – ريال دائناً، أما الفرق ويبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × (١,٩٥ – ١,٨٠ جنيه) فيجعل به حساب خصم عقود الصرف الآجلة دائناً – كأحد حسابات الالتزامات – كالتالي:

١٩٥٠٠٠٠		من حـ/ مدينو بيع عملة أجنبية – ريال سعودي	٢٠٠٧/١٠/١
		إلى مذكورين	
	١٨٠٠٠٠٠	حـ/ دائنو بيع عملة أجنبية- ريال سعودي	
	١٥٠٠٠٠	حـ/ خصم عقود الصرف الآجلة	
		إثبات إبرام عقد صرف آجل ٥ شهور لبيع ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي بسعر صرف مؤجل ١,٩٥ جنيه وسعر صرف فوري ١,٨ جنيه.	

ب - في ٢٠٠٧/١٢/٣١ نهاية السنة المالية يتم إجراء قيود التسوية والإقفال التالية:

* تسوية رصيد حـ/ عملاء الخارج بأثر ارتفاع سعر الصرف الفوري من ١,٨ جنيه في ١٠/١ إلى ٢,١٥ جنيه في ١٢/٣١ أي بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × (٢,١٥ – ١,٨) كالتالي:

٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	من حـ/ عملاء الخارج – السعودية إلى حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية تسوية رصيد حـ/ عملاء الخارج وقدره ١٠٠٠٠٠٠ ريال بالزيادة في سعر الصرف الفوري من ١,٨ جنيه في ١٠/١ إلى ٢,١٥ جنيه في ١٢/٣١	٢٠٠٧/١٢/٣١

• ويتم تسوية رصيد حـ/ دائنو بيع عملة أجنبية – ريال سعودي باعتباره من حسابات الالتزامات بأثر ارتفاع سعر الصرف من ١,٨ جنيه في ١٠/١ إلى ٢,١٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ أي بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × (٢,١٥ – ١,٨) كالتالي:

٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	من حـ/خسائر المعاملات بعملة أجنبية إلى حـ/ دائنو بيع عملة أجنبية تسوية الالتزام ببيع ١٠٠٠٠٠٠ ريال لبنك القاهرة بأثر ارتفاع سعر الصرف الفوري من ١,٨ جنيه في ١٠/١ إلى ٢,١٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١	٢٠٠٧/١٢/٣١

• ويتم تسوية خصم عقود الصرف الآجلة على أساس القسط الثابت بما يخص المدة من ٢٠٠٧/١٠/١ حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١، أي ما يخص ثلاثة شهور من مدة عقد الصرف الآجل وقدرها خمسة شهور (٢٠٠٧/١٠/١ – ٢٠٠٨/٣/١) ويبلغ مقدار التسوية ١٥٠٠٠٠ × ٥/٣ = ٩٠٠٠٠ جنيه يخفض بها حـ/ خصم عقود

الصرف بجعله مديناً ويزيد بها حـ/ خصم مكتسب على عقود الصرف بجعله دائناً، باعتباره من حسابات الإيرادات، كالتالي:

٩٠٠٠٠		من حـ/ خصم عقود الصرف الآجلة	٢٠٠٧/١٢/٣١
	٩٠٠٠٠	إلى حـ/ خصم مكتسب على عقود الصرف الآجلة	
		تسوية الخصم على عقود الصرف الآجلة بما يخص المدة من ١٠/١ – ٢٠٠٧/١٢/٣١	

- ويتم إقفال حساب خصم مكتسب على عقود الصرف الآجلة بجعله مديناً مقابل جعل حـ/ الأرباح والخسائر دائناً في ٢٠٠٧/١٢/٣١، كالتالي:

٩٠٠٠٠		من حـ/ خصم مكتسب على عقود الصرف الآجلة	٢٠٠٧/١٢/٣١
	٩٠٠٠٠	إلى حـ/ الأرباح والخسائر	
		إقفال رصيد إيراد الخصم على عقود الصرف الآجلة بما يخص المدة من ١٠/١ – ٢٠٠٧/١٢/٣١.	

جـ - في ٢٠٠٨/٣/١ تاريخ نهاية عقد الصرف الآجل تحصل الشركة على الريالات من المستورد السعودي وتقوم ببيعها لبنك القاهرة، بالسعر المتفق عليه. كما يتم إثبات أرباح أو خسائر المعاملات بعملة أجنبية وأيضاً اكتساب الخصم عن المدة من ١/١ – ٢٠٠٨/٣/١ كما يلي:

- يتم إثبات تحصيل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي من المستورد السعودي وذلك بسعر الصرف الفوري في ٢٠٠٨/٣/١ وقدره ٢,٢٥ جنيه للريال أي بمبلغ ٢٢٥٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × ٢,٢٥ جنيه. ويتم إثبات أرباح المعاملات بعملة أجنبية بسبب ارتفاع السعر الفوري من ٢,١٥ في ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ٢,٢٥ في ٢٠٠٨/٣/١ أي بمبلغ ١٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠ ريال × (٢,٢٥ – ٢,١٥) جنيه، كما يتم اقفال رصيد حساب عملاء

الخارج بمبلغ ٢١٥٠٠٠٠ جنيه = (١٨٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٧/١٠/١ — ٣٥٠٠٠٠ جنيه تسوية في ٢٠٠٧/١٢/٣١) كالتالي:

٢٢٥٠٠٠٠		من حـ/العملات الأجنبية- ريال سعودي إلى مذكورين	٢٠٠٨/٣/١
	٢١٥٠٠٠٠	حـ/ عملاء الخارج – السعودية	
	١٠٠٠٠٠	حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية	
		إثبات استلام مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي من العملاء وأرباح ارتفاع سعر الصرف الفوري من ٢,١٥ في ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ٢,٢٥ في ٢٠٠٨/٣/١	

- يتم إثبات تسليم مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي لبنك القاهرة بسعر الصرف الآجل المتفق عليه، أي بمبلغ ١٩٥٠٠٠٠ جنيه وإثبات خسارة قدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه تمثل أثر ارتفاع سعر الصرف من ٢,١٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ٢,٢٥ جنيه في ٢٠٠٨/٣/١ على التزام الشركة بيع مليون ريال للبنك (حـ/ دائنو بيع عملة أجنبية) أي ١٠٠٠٠٠٠ ريال × (٢,٢٥ – ٢,١٥) كالتالي:

		من مذكورين	٢٠٠٨/٣/١
٢١٥٠٠٠٠		حـ/ دائنو بيع عملة أجنبية – ريال	
١٠٠٠٠٠		حـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية	
	٢٢٥٠٠٠٠	إلى حـ/ العملات الأجنبية - ريال سعودي	
		إثبات تسليم مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي للبنك وتسوية أثر ارتفاع سعر الصرف من ٢,١٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ٢,٢٥ جنيه في ٢٠٠٨/٣/١	

- إثبات تحصيل الشركة لمبلغ ١٩٥٠٠٠٠ جنيه المقابل بالجنيه المصري لمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال تم تسليمها للبنك بسعر الصرف الأجل المتفق عليه في ٢٠٠٧/١٠/١.

١٩٥٠٠٠٠		من حـ/ النقدية بالبنك	٢٠٠٨/٣/١
	١٩٥٠٠٠٠	إلى حـ/ مدينو بيع عملة أجنبية- ريال سعودي	
		إثبات تحصيل المقابل بالجنيه لبيع مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ريال للبنك بسعر ١,٩٥ جنيه للريال	

- ويتم تسوية باقي رصيد حـ/ خصم عقود الصرف الأجلة عن الفترة من ١/١- ٢٠٠٨/٣/١ = ١٥٠٠٠٠ x ٥/٢ = ٦٠٠٠٠ جنيه.

٦٠٠٠٠		من حـ/ خصم عقود الصرف الأجلة	٢٠٠٨/٣/١
	٦٠٠٠٠	إلى حـ/ خصم مكتسب على عقود الصرف الآجلة	
		تسوية واكتساب الخصم على عقود الصرف الآجلة عن المدة من ١/١- ٢٠٠٨/٣/١	

٩/٤: المحاسبة عن التحوطات المتحفظة:

Accounting for Qualified Hedges

إذا تعهدت إحدى المنشآت، أو ارتبطت الآن، بتنفيذ معاملة معينة في تاريخ لاحق بعملة أجنبية فإنها تواجه مخاطر تقلب سعر صرف العملة الأجنبية خلال فترة الارتباط، وهي الفترة من تاريخ التعهد بإتمام المعاملة حتي تاريخ إتمام المعاملة وتسجيلها بالدفاتر. ولذلك تتحوط في مواجهة مخاطر هذه التقلبات في سعر الصرف بإبرام عقد عملة أجل.

وبهذا المعنى يمكن ملاحظة عدة أمور بشأن التحوط بشأن الارتباطات بمعاملات بعملة أجنبية، نوجزها فيما يلي:

أ - أن ارتباط المنشأة الآن بالدخول في معاملة مستقبلاً بالعملة الأجنبية يعني أن المنشأة ستظل متعهدة طوال هذه الفترة بسداد أو استلام مبلغ معين من العملة الأجنبية في تاريخ محدد مستقبلاً، الأمر الذي يعني تعرضها لخطر الخسارة من التغيرات في قيمة العملة الأجنبية.

ب - أن مواجهة المنشأة لمخاطر خسارة تغير سعر صرف العملة الأجنبية أمر محقق، حتى بالرغم من أن مبلغ العملة الأجنبية غير مسجل بالدفاتر.

جـ - أن المنشأة يمكنها التحوط ضد مخاطر تقلب أسعار صرف العملة الأجنبية عن طريق إبرام عقد صرف آجل يثبت أثر تغير سعر صرف العملة الأجنبية للارتباطات المستقبلية - غير المسجلة - بسداد أو استلام عملة أجنبية.

د - أن التحوط بشأن الارتباطات بعملة أجنبية يختلف عن التحوطات بشأن المعاملات بعملة أجنبية من عده أوجه أهمها ما يلي:

* التحوط بشأن المعاملات بعملة أجنبية يحقق أرباحاً وخسائر متكافئة - أو عوضية - بينما التحوط بشأن الارتباطات بعملة أجنبية لا يحقق أرباحاً وخسائر متكافئة.

* لا تكون الارتباطات بعملة أجنبية مسجلة دفترياً، ولذلك يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر من دائني أو عملاء التحوط فقط.

* في ظل ظروف معينة لا تدخل أرباح أو خسائر التحوط بشأن الارتباطات بعملة أجنبية في دخل الفترة التي تحققت فيها تلك الأرباح أو الخسائر. ويتم تأجيلها إلى أن يتم تسجيل المعاملات ذات الصلة بالارتباط المتحوط ضد مخاطره، حيث يتم معالجة هذه الأرباح والخسائر عندئذ كتسويات لقيمة المعاملة المسجلة بالدفاتر.

هـ- أن أسس المحاسبة عن التحوط المتحفظ، أو التحوط بشأن مخاطر الارتباطات بعملة أجنبية، تختلف عن أسس المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة من ناحيتين:

* **الناحية الأولى،** أن أرباح وخسائر التحوط بشأن ارتباطات العملة الأجنبيه يتم تأجيلها إلى تاريخ تسجيل المعاملة المتحوط بشأنها، ويتم تسوية قيمة المعاملة ذاتها بهذه الأرباح أو الخسائر. وذلك بالطبع يختلف عما سبق وأشرنا له عند عرضنا لإجراءات المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة للمعاملات بعملة أجنبية حيث يتم الاعتراف بهذه الأرباح والخسائر عند تحديد صافي الدخل على مدار فترة العقد.

* **الناحية الثانية،** يتم معالجة علاوة أو خصم الارتباطات بعملة أجنبية بإحدى طريقتين حسب اختيار المنشأة؛ **الأولى:** أن تؤجل العلاوة والخصم المرتبطة بفترة الارتباط مع أرباح وخسائر المعاملة ذات الصلة وتسوى بها قيمة المعاملة المسجلة. **والثانية؛** أن يتم استنفاذ العلاوة أو الخصم على مدار فترة عقد الصرف الآجل ويعدل بها صافي دخل الفترة، كما هو الحال عندما عرضنا لإجراءات المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة للمعاملات بعملة أجنبية.

مثال:

في ٢٠٠٧/٧/١ اتفقت شركة الإسكندرية لتجارة السيارات على استيراد صفقة سيارات من اليابان بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني على أن يتم أستلام السيارات في ٢٠٠٨/٥/١ وفي نفس التاريخ ٢٠٠٧/٧/١ ابرمت الشركة عقد صرف آجل مع بنك مصر فرع أبو العباس يعطيها الحق في استلام مبلغ ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني في ٢٠٠٨/٥/١ لسداد ثمن البضاعة. وكانت أسعار صرف الين الياباني كالتالي:

التاريخ	سعر الصرف الفوري	سعر الصرف الآجل
٢٠٠٧/٧/١	٦,٥ جنيه	٧,٤ جنيه
٢٠٠٧/١٢/٣١	٦,٩ جنيه	
٢٠٠٨/٥/١	٧,١ جنيه	

فكيف تتم المحاسبة عن المعاملات السابقة بافتراض أن الشركة لا تعد قوائم مالية مرحلية وتكتفي بإعدادها سنوياً حيث تنتهي السنة المالية في ١٢/٣١ من كل عام.

الحـــل

أ - في ٢٠٠٧/٧/١ يتم إبرام عقد الصرف الآجل للارتباط المماثل بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني، حيث يجعل حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية مديناً بمبلغ ٣٢٥٠٠٠٠ جنيه = ٥٠٠٠٠٠ ين × ٦,٥ جنيه، كما يجعل حـ/ دائنو شراء عملة أجنبية – ين، دائناً بمبلغ ٣٧٠٠٠٠٠ جنيه = ٥٠٠٠٠٠ ين ×٧,٤ جنيه، بينما يجعل حـ/ علاوة عقد الصرف الآجل مديناً بالفرق وقدره ٤٥٠٠٠٠ جنيه = ٥٠٠٠٠٠ ين × (٧,٤ – ٦,٥ جنيه) كالتالي:

٣٢٥٠٠٠٠ ٤٥٠٠٠٠	 ٣٧٠٠٠٠٠	من مذكورين حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية – ين ياباني حـ/ علاوة عقود الصرف الآجلة إلى حـ/ دائنو شراء عملة أجنبية - ين ياباني إثبات إبرام عقد صرف آجل لارتباط مماثل بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني سعر الصرف الفوري ٦,٥ جنيه، والآجل ١٠ شهور ٧,٤ جنيه.	٢٠٠٧/٧/١

ب -في ٢٠٠٧/١٢/٣١ نهاية السنة المالية للشركة يتم تسوية رصيد حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية بأثر تحرك سعر الصرف الفوري من ٦,٥

جنيه في ٧/١ إلى ٦,٩ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ مما يعني تحقيق أرباح مؤجلة – التزام – قدرها ٢٠٠٠٠٠ جنيه = ٥٠٠٠٠٠ ين × (٦,٩ – ٦,٥ جنيه) كالتالي:

٢٠٠٠٠٠		من حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية – ين ياباني	٢٠٠٧/١٢/٣١
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ أرباح مؤجلة على عقود صرف آجلة	
		إثبات أرباح أسعار الصرف المؤجلة على مديونية بنك مصر وقدرها ٥٠٠٠٠٠ ين نظراً لارتفاع سعر الصرف الفوري إلى ٦,٩ جنيه في ١٢/٣١ بدلاً من ٦,٥ جنيه في ٢٠٠٧/٧/١	

ووفقاً لهذا القيد يتم تأجيل أرباح تغير أسعار الصرف على عقود الصرف الآجلة إلى أن يتم تنفيذ المعاملة في ٢٠٠٨/٥/١.

كما تجدر الإشارة إلى أننا اتبعنا طريقة العلاوة المؤجلة أيضاً ولذلك يظل مبلغ العلاوة على عقد الصرف الآجل كله ظاهراً كرصيد مدين لحساب العلاوة، كحساب أصل، إلى أن يتم تنفيذ المعاملة في ٢٠٠٨/٥/١.

جـ- في ٢٠٠٨/٥/١ تاريخ استلام البضاعة المستوردة يتم إثبات استلام البضاعة، واستلام مبلغ ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني المتعاقد عليهم من بنك مصر أبو العباس، وإثبات سداد مقابل هذا بالجنيه لبنك مصر، ثم سداد قيمة البضاعة المستوردة للمورد الياباني، وأخيراً اقفال الحسابات المرتبطة بفروق أسعار الصرف، وذلك على النحو التالي:

* إثبات استلام الشركة للبضاعة من المصدر الياباني وذلك بجعل حـ/ المشتريات – في ظل نظام المخزون الدوري – أو حـ/ مخزون البضاعة – في ظل نظام المخزون المستمر – مديناً بمبلغ ٣٥٥٠٠٠٠ جنيه = ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني × ٧,١ جنيه سعر الصرف الفوري في تاريخ المعاملة كالتالي:

٣٥٥٠٠٠٠		من حـ/ مخزون البضاعة إلى حـ/ موردو الخارج – اليابان إثبات استيراد بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني بسعر صرف فوري ٧,١ جنيه.	٢٠٠٨/٥/١
	٣٥٥٠٠٠٠		

ويترتب على هذا القيد نشأة التزام نحو المورد الأجنبي تحقق الشركة عليه خسائر في حالة زيادة سعر الصرف الفوري، وتحقق عليه أرباحاً في حالة انخفاض سعر الصرف الفوري.

* يتم إثبات استلام الشركة لعدد ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني في ٥/١ قيمتها المعادلة ٣٥٥٠٠٠٠ جنيه = ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني × ٧,١ جنيه سعر الصرف الفوري في ذلك التاريخ، مع الاعتراف بأرباح أسعار الصرف المؤجلة على رصيد حـ/ مدينو شراء عملات أجنبية قدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه = ٥٠٠٠٠٠ × (٧,١ – ٦,٩ جنيه) كالتالي:

٣٥٥٠٠٠٠		من حـ/ العملات الأجنبية – ين ياباني إلى مذكورين	٢٠٠٨/٥/١
	٣٢٥٠٠٠٠	حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية – ين ياباني	
	١٠٠٠٠٠	حـ/ أرباح مؤجلة على عقود صرف آجلة إثبات استلام مبلغ ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني بسعر صرف فوري ٧,١ جنيه والاعتراف بأرباح مؤجلة بسبب ارتفاع سعر الصرف من ٦,٩ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ٧,١ جنيه	

- ويتم إثبات سداد قيمة ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني بالجنيه لبنك مصر على أساس سعر الصرف المؤجل ٧,٤ جنيه، أي مبلغ ٣٧٠٠٠٠٠ جنيه كالتالي:

٣٧٠٠٠٠٠		من حـ/ دائنو شراء عملة أجنبية – ريال ياباني	٢٠٠٨/٥/١
	٣٧٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية بالبنك	
		إثبات سداد ثمن ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني بالجنيه بسعر صرف آجل ٧,٤ جنيه.	

- يتم إثبات سداد مستحقات المصدر الياباني ٥٠٠٠٠٠ ين ياباني بسعر الصرف الفوري في ٢٠٠٨/٥/١ (٣٥٥٠٠٠٠ جنيه) كالتالي:

٣٥٥٠٠٠٠		من حـ/ موردو الخارج	٢٠٠٨/٥/١
	٣٥٥٠٠٠٠	إلى حـ/ العملات الأجنبية- ين	
		إثبات سداد ثمن البضاعة للمصدر الياباني ٥٠٠٠٠٠ جنيه بسعر صرف فوري ٧,١ جنيه.	

- ثم يتم تسوية تكلفة البضاعة المستوردة بفروق أسعار الصرف كالتالي:

		جنيه
قيمة البضاعة المشتراة بسعر الصرف الفوري في ٢٠٠٨/٥/١ (٥٠٠٠٠٠ ين ياباني × ٧,١ جنيه)		٣٥٥٠٠٠٠
علاوة عقد الصرف الآجل		٤٥٠٠٠٠
		٤٠٠٠٠٠٠
يطرح:		
أرباح مؤجلة على عقود صرف آجلة عن المدة من ٧/١ – ٢٠٠٧/١٢/٣١ ٥٠٠٠٠٠ ين × (٦,٩ – ٦,٥ جنيه) =	٢٠٠٠٠٠	
أرباح مؤجلة على عقود صرف آجلة عن المدة من ٢٠٠٧/١٢/٣١ – ٢٠٠٨/٥/١ ٥٠٠٠٠٠ × (٧,١ – ٦,٩ جنيه) =	١٠٠٠٠٠	
		(٣٠٠٠٠٠)
		٣٧٠٠٠٠٠

٣٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	من مذكورين حـ/ أرباح مؤجلة على عقود صرف آجلة حـ/ مخزون البضاعة إلى حـ/ علاوة عقود الصرف الآجلة إقفال رصيد حساب أرباح مؤجلة على عقد الصرف المؤجل وكذا علاوة العقد وتسوية تكلفة المخزون	٢٠٠٨/٥/١

حالة القوائم المالية المرحلية:

أصبح من المألوف الآن أن تعد وتنشر الشركات المقيدة بالبورصة قوائم مالية مرحلية (مؤقتة) Interim Financial Statements عادة تكون ربع سنوية Quarterly. ومنذ صدور قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ في مصر والقانون ٢٠٣ لسنة ٢٠٠١ بشأن وحدات قطاع الأعمال العام وأصبح الطلب على هذه القوائم المالية المرحلية مقنناً. وبالفعل فقد صدرت المعايير المحاسبية التي تنظم إعداد وعرض تلك القوائم (أنظر معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) المناظر للمعيار الدولي IAS 34) في هذا الشأن.

ورغم أن هناك الكثير من المشاكل المحاسبية المصاحبة لإعداد ونشر القوائم المالية المرحلية، إلا أننا سوف نركز هنا على دراسة واحدة من أهم تلك المشاكل وهي مشكلة المحاسبة عن التحوط.

وللتبسيط يمكن إيجاز الإجراءات الأساسية للمحاسبة عن التحوط في حالة أن كانت الشركة تعد وتنشر قوائم مالية مرحلية فيما يلي:

- إثبات عقد الصرف الآجل.
- إثبات أرباح أو خسائر عقد الصرف الآجل.
- تأجيل الاعتراف بأرباح أو خسائر المعاملة.
- المحاسبة عن العلاوة أو الخصم.
- إثبات استلام أو إرسال الشئ موضوع التعاقد.

- إثبات تنفيذ عقد الصرف الآجل.
- إثبات سداد أو تحصيل بالعملة الأجنبية.
- إثبات استنفاذ العلاوة أو الخصم.

هذا ويمكن بيان كيفية تشغيل تلك الإجراءات من خلال المثال التالي:

مثال: في ٢٠٠٧/٤/١ اتفقت شركة الدقهلية لوسائل النقل الخفيف على استيراد رسالة موتوسيكلات من مورد ياباني قيمتها ١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني، على أن يتم استلام البضاعة في ديسمبر ٢٠٠٧ ويستحق سداد قيمتها في ٢٠٠٨/٢/١. وفي ٢٠٠٧/٤/١ تاريخ الارتباط بالعملية أبرمت الشركة مع بنك الإسكندرية فرع المنصورة عقد صرف آجل يعطيها الحق في استلام مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ين في ٢٠٠٨/٢/١ بسعر صرف آجل ١٠ شهور قيمته ٩,٧ جنيه للين الياباني.

وفيما يلي البيانات الخاصة بالمعاملات بالعملة الأجنبية وعقد الصرف الآجل:

التاريخ	البيان	سعر الصرف الفوري للين
أ - ٢٠٠٧/٤/١	الاتفاق على استيراد البضاعة والتحوط بشأن الارتباط المماثل بالين.	٥,٥ جنيه
ب- ٢٠٠٧/٦/٣٠	منتصف السنة المالية.	٦,٢ جنيه
جـ ٢٠٠٧/١١/١	استلام شحنة البضاعة.	٦,٦ جنيه
د- ٢٠٠٧/١٢/٣١	نهاية السنة المالية.	٦,٩ حنيه
هـ ٢٠٠٨/٢/١	تنفيذ عقد الصرف الآجل وسداد المستحق للمصدر الياباني.	٧,٣ جنيه

فإذا علمت أن عقد الصرف الآجل قد أبرمته الشركة للتحوط ضد مخاطر الارتباطات المماثلة بالعملة الأجنبية، وأن الشركة تعد قوائم مالية نصف سنوية، فكيف تتم المحاسبة عن المعاملات السابقة؟

الحـل

أ - في ٢٠٠٧/٤/١ تاريخ اتفاق الشركة على استيراد البضاعة لا يتم إثبات هذا الاتفاق بدفاترها. أما إبرام عقد الصرف الآجل للتحوط ضد مخاطر ارتباط أو تعهد الشركة بدفع مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني للمصدر الياباني في ٢٠٠٨/٢/١ فيتم إثباته بالدفاتر.

وحسبما سبق وأوضحنا، طالما كان سعر الصرف الآجل للين (٥,٧ جنيه) أكبر من سعر الصرف الفوري للين في تاريخ إبرام عقد الصرف الآجل (٥,٥ جنيه) فإن الفرق يمثل علاوة للين بمبلغ (٥,٧ ـ ٥,٥ جنيه) (١٠٠٠٠٠٠ ين) ولذلك في ٢٠٠٧/٤/١ يتم إثبات إبرام عقد الصرف الآجل ١٠ شهور لتدبير مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني في ٢٠٠٨/٢/١ بالقيد التالي:

		من مذكورين	٢٠٠٧/٤/١
٥٥٠٠٠٠٠		حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية ـ ين ياباني	
٢٠٠٠٠٠		حـ/ علاوة عقود الصرف الآجلة	
	٥٧٠٠٠٠٠	إلى حـ/ دائنو شراء عملة أجنبية ـ ين ياباني	
		إثبات إبرام عقد صرف آجل ١٠ شهور لشراء مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني بسعر صرف آجل ٥,٧ جنيه، وسعر الصرف الفوري الآن ٥,٥ جنيه.	

ب - في ٢٠٠٧/٦/٣٠ تاريخ الميزانية نصف السنوية يتم إجراء قيود التسوية التالية:

* يتم إجراء قيد تسوية لتأجيل الاعتراف بأرباح التحوط ضد مخاطر الارتباط المماثل بعملة أجنبية في منتصف السنة المالية. وحيث أن سعر الصرف الفوري ارتفع من ٥,٥ جنيه في ١/٤ إلى٦,٢ جنيه في ٢٠٠٧/٦/٣٠، فإن الأرباح المؤجلة ـ التزام ـ على معاملة عقد

الصرف الآجل = ٧٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ين × (٦,٢ جنيه – ٥,٥ جنيه) كالتالي:

٧٠٠٠٠٠		من حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية – ين ياباني	٢٠٠٧/٦/٣٠
	٧٠٠٠٠٠	إلى حـ/ أرباح مؤجلة على عقود الصرف الآجلة	
		تسوية رصيد مديني شراء عملة أجنبية بمبلغ١٠٠٠٠٠٠ ين بأثر ارتفاع سعر صرف الين من ٥,٥ جنيه في ٤/١ إلى ٦,٢ جنيه في ٢٠٠٧/٦/٣٠	

- بالنسبة لعلاوة عقد الصرف الآجل يوجد بديلان كما سبق وأوضحنا:

البديل الأول : طريقة العلاوة المؤجلة:

وفقاً لهذا البديل يتم تأجيل العلاوة الخاصة بالفترة من ٢٠٠٧/٤/١ حتى ٢٠٠٧/١١/١ (٧ شهور) تاريخ المعاملة، ويظل مبلغ العلاوة محملاً على حـ/ علاوة عقود الصرف الآجلة كحساب أصول. ويترتب على ذلك ألا توجد حاجة لتسوية العلاوة بالمستنفذ منها عن الفترة من ٢٠٠٧/٤/١ حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠ تاريخ الميزانية نصف السنوية.

البديل الثاني: طريقة العلاوة المستنفذة:

وفقاً لهذا البديل يتم استنفاذ العلاوة على مدار فترة عقد الصرف المؤجل، ومدتها ١٠ شهور, وبالتالي يكون معدل الاستنفاذ الشهري للعلاوة ٢٠٠٠٠ جنيه = ٢٠٠٠٠٠ جنيه ÷ ١٠ شهور. ولذلك فإن عبء استنفاذ الفائدة عن المدة من ٤/١ – ٢٠٠٧/٦/٣٠ = ٦٠٠٠٠ جنيه = ٢٠٠٠٠ جنيه × ٣ شهور يجرى له قيد التسوية التالي:

٦٠٠٠٠		من حـ/ مصروف استنفاذ علاوة عقود الصرف الآجلة	٢٠٠٧/٦/٣٠
	٦٠٠٠٠	إلى حـ/ علاوة عقود الصرف الآجلة	
		تسوية استنفاذ علاوة عقد الصرف الآجل بما يخص الفترة من ٤/١ حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠	

- بالنسبة لأرباح المعاملات الخاصة بعقد الصرف الآجل فقد زاد رصيد حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية – ين ياباني - من ٥٥٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٧/٤/١ (١٠٠٠٠٠٠ ين × ٥,٥ جنيه) إلى ٧٣٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٨/٢/١ (١٠٠٠٠٠٠ ين × ٧,٣ جنيه)، مما يعني وجود أرباح معاملات أجنبية بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠ جنيه = ٧٣٠٠٠٠٠ – ٥٥٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ين × (٧,٣ جنيه في ٢٠٠٨/٢/١ – ٥,٥ جنيه في ٢٠٠٧/٤/١).

وتقضي قواعد المحاسبة عن التحوط بشأن مخاطر الارتباطات المماثلة بالعملة الأجنبية، كما سبق وأوضحنا، بالتفرقة بين هذه الأرباح حسب أسبابها كالتالي:

	جنيه
* أرباح فترة الارتباط من ٤/١ – ٢٠٠٧/١١/١ =	
١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني × (٦,٦ جنيه – ٥,٥ جنيه)=	
١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني × ١,١ =	١١٠٠٠٠٠
* أرباح فترة المعاملة من ٢٠٠٧/١١/١-٢٠٠٨/٢/١	
١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني × (٧,٣ جنيه – ٦,٦ جنيه) =	
١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني × ٠,٧ =	٧٠٠٠٠٠
إجمالي أرباح المعاملة الخاصة بعقد الصرف الآجل	١٨٠٠٠٠٠

والقاعدة أنه طالما كان عقد الصرف الأجل عبارة عن تحوط بشأن الارتباطات المماثلة بعملة أجنبية، فإن أرباح معاملة عقد الصرف الخاصة بفترة الأرتباط، من تاريخ الارتباط حتى تاريخ المعاملة، أي من ٤/١ حتى ٢٠٠٧/١١/١ سيتم تأجيلها حتى تاريخ المعاملة واستلام وإثبات شراء البضاعة، لكي تسوي بها قيمة البضاعة المشتراة، أما الأرباح الخاصة بفترة المعاملة من ٢٠٠٧/١١/١ حتى ٢٠٠٨/٢/١ فيجب الاعتراف بها في دخل الفترة التي تخصها كما سنرى لاحقاً.

جـ - في ٢٠٠٧/١١/١ يتم استلام البضاعة المستوردة. ويترتب على ذلك إثبات باقي الأرباح المؤجلة على عقد الصرف الآجل وإثبات تسلم البضاعة فعلاً وذلك كالتالي:

- يتم احتساب الأرباح على رصيد حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية – ين - من آخر مرة تم فيها تسوية هذه الأرباح ٢٠٠٧/٦/٣٠ وحتى تاريخ استلام البضاعة، أو تاريخ المعاملة ٢٠٠٧/١١/١. ولأن سعر الصرف الفوري قد تحرك من ٦,٢ جنيه في ٦/٣٠ إلى ٦,٦ جنيه في ١١/١، فإن الأرباح على حـ/ مديني شراء عملة أجنبية = ١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني × (٦,٦ – ٦,٢ جنيه) = ٤٠٠٠٠٠ جنيه، يجعل بها حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية مديناً وحـ/ أرباح مؤجلة على عقود صرف آجلة – التزام – دائناً كالتالي:

٤٠٠٠٠٠		من حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية – ين	٢٠٠٧/١١/١
	٤٠٠٠٠٠	إلى حـ/ أرباح مؤجلة على عقود الصرف الآجلة	
		تسوية رصيد حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ين بأثر ارتفاع سعر الصرف الفوري من٦,٢ جنيه في ٦/٣٠ إلى ٦,٦ جنيه في ٢٠٠٧/١١/١	

• يتم إثبات استلام البضاعة، بجعل حـ/ المشتريات مديناً – مفترضين أن الشركة تطبق نظام المخزون الدوري – أو حـ/ مخزون البضاعة مديناً – مفترضين أن الشركة تطبق نظام المخزون المستمر - مقابل جعل حـ/ موردو الخارج دائناً. ويتحدد المبلغ الذي يعلى على حـ/ موردو الخارج بالقيمة المعادلة لثمن البضاعة بالجنيه وفقاً لسعر الصرف الفوري في تاريخ المعاملة أي في ٢٠٠٧/١١/١، ويبلغ ذلك ٦٦٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني × ٦,٦ جنيه.

أما المبلغ الذي يحمل على حـ/ المخزون فيختلف باختلاف ما إذا كانت الشركة تتبع طريقة العلاوة المؤجلة أو طريقة العلاوة المستنفذة كالتالي:

طريقة العلاوة المؤجلة:

* القيمة المعادلة لثمن الشراء بسعر الصرف الفوري	جنيه
في تاريخ المعاملة ٢٠٠٧/١١/١ =	
١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني × ٦,٦ جنيه	٦٦٠٠٠٠٠
* أرباح عقد الصرف الأجل خلال فترة الارتباط	(١١٠٠٠٠٠)
١٠٠٠٠٠٠ ين × (٦,٦ جنيه ١١/١- ٥,٥ جنيه	
في ٤/١)	
* علاوة عقد الصرف الآجل عن المدة من ٤/١ إلى ١١/١	
(٢٠٠٠٠٠ ÷ ١٠ شهور) × ٧	١٤٠٠٠٠
إجمالي القيمة المحملة على حساب مخزون البضاعة	٥٦٤٠٠٠٠

		من مذكورين	٢٠٠٧/١١/١
٥٦٤٠٠٠٠		حـ/ مخزون البضاعة	
١١٠٠٠٠٠		حـ/ أرباح مؤجلة على عقود الصرف الأجلة	
		إلى مذكورين	
	٦٦٠٠٠٠٠	حـ/ موردو الخارج	
	١٤٠٠٠٠	حـ/ علاوة عقود الصرف الأجلة	
		إثبات استلام بضاعة من المصدر الياباني قيمتها ١٠٠٠٠٠٠ ين بسعر صرف فوري ٦,٦ جنيه للين وتسوية علاوة عقد الصرف والأرباح المؤجلة عن فترة الارتباط من ٤/١ حتى ٢٠٠٧/١١/١	

طريقة العلاوة المستنفذة:

	جنيه
* القيمة المعادلة لثمن الشراء بسعر الصرف الفوري	٦٦٠٠٠٠٠
* أرباح عقد الصرف الآجل خلال فترة الارتباط	(١١٠٠٠٠٠)
إجمالي القيمة المحملة على حساب مخزون البضاعة	٥٥٠٠٠٠٠

		من مذكورين	٢٠٠٧/١١/١
٥٥٠٠٠٠٠		حـ/ مخزون البضاعة	
١١٠٠٠٠٠		حـ/ أرباح مؤجلة على عقود الصرف الآجلة	
	٦٦٠٠٠٠٠	إلى حـ/ موردو الخارج	
		إثبات استلام بضاعة من المصدر الياباني قيمتها ١٠٠٠٠٠٠ ين بسعر صرف فوري ٦,٦ جنيه وتسوية الأرباح المؤجلة عن فترة الارتباط من ٤/١- ٢٠٠٧/١١/١	

د - في ٢٠٠٧/١٢/٣١ نهاية السنة المالية للشركة حيث يتم إعداد القوائم المالية السنوية، يلزم الاعتراف بأرباح أسعار الصرف على رصيد حساب مدينو شراء عملات أجنبية والخسائر على رصيد حـ/ موردو الخارج، بسبب ارتفاع سعر صرف الين الياباني في ٢٠٠٧/١٢/٣١

عما كان عليه في ٢٠٠٧/١١/١، كما يلزم تسوية عبء استنفاد العلاوة، وذلك كما يلي:

* بإثبات شراء البضاعة في ٢٠٠٧/١١/١ ينشأ التزام بالدفاتر (حـ/ موردو الخارج) بالين الياباني بسعر الصرف الفوري في ذلك التاريخ (١٠٠٠٠٠٠ ين × ٦,٦ جنيه). وطالما ارتفاع سعر صرف الين في ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ٦,٩ جنيه فإن الشركة تحقق خسائر أسعار صرف مقدارها ٣٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ين × (٦,٩ – ٦,٦) يتم الاعتراف بها كالتالي:

٣٠٠٠٠٠		من حـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية	٢٠٠٧/١٢/٣١
	٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/ موردو الخارج	
		إثبات خسارة أسعار الصرف على رصيد حـ/ موردو الخارج البالغ ١٠٠٠٠٠٠ ين لارتفاع سعر الصرف الفوري من ٦,٦ جنيه في ١١/١ إلى ٦,٩ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١	

• ويتم تسوية رصيد حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية بأرباح ارتفاع سعر صرف الين من ٦,٦ جنيه في ١١/١ إلى ٦,٩ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ وقدرها ٣٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني × (٦,٩ – ٦,٦ جنيه) كالتالي:

٣٠٠٠٠٠		من حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية- ين ياباني	٢٠٠٧/١٢/٣١
	٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية	
		إثبات أرباح ارتفاع سعر الصرف من ٦,٦ جنيه في ١١/١ إلى ٦,٩ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ على رصيد حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية البالغ ١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني	

- ويتم إجراء قيد تسوية لاستنفاذ علاوة عقد الصرف الآجل في نهاية الفترة المحاسبية. ورغم عدم اختلاف قيد التسوية إلا أن مبلغ التسوية يختلف باختلاف طريقة المحاسبة عن علاوة عقد الصرف الآجل كالتالي:

طريقة العلاوة المؤجلة:

في حالة اتباع الشركة لطريقة العلاوة المؤجلة عن فترة الارتباط يتم استنفاذ العلاوة بما يخص الفترة من تاريخ نهاية فترة الارتباط ٢٠٠٧/١١/١ حتى ١٢/٣١ نهاية السنة المالية أي (٢٠٠٠٠٠ ÷ ١٠ شهور) × ٢ شهر = ٤٠٠٠٠ جنيه.

٤٠٠٠٠		من حـ/ مصروف استنفاذ علاوة عقود الصرف الآجلة إلى حـ/ علاوة عقود الصرف الآجلة تسوية عبء استنفاذ علاوة عقد الصرف الآجل عن المدة من ١١/١ – ٢٠٠٧/١٢/٣١ حسب طريقة العلاوة المؤجلة	٢٠٠٧/١٢/٣١
	٤٠٠٠٠		

طريقة العلاوة المستنفذة:

إذا كانت الشركة تتبع طريقة استنفاذ العلاوة عن فترة الارتباط فإنه سيتم استنفاذ العلاوة عن الفترة من ٦/٣٠ – ٢٠٠٧/١٢/٣١ بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه = (٢٠٠٠٠٠ ÷ ١٠) × ٦ شهور كالتالي:

١٢٠٠٠٠		من حـ/ مصروف استنفاذ علاوة عقود الصرف الآجلة إلى حـ/ علاوة عقود الصرف الآجلة تسوية عبء استنفاذ علاوة عقد الصرف الآجل عن المدة من ٦/٣٠ – ٢٠٠٧/١٢/٣١ حسب طريقة العلاوة المستنفذة	٢٠٠٧/١٢/٣١
	١٢٠٠٠٠		

هـ - في ٢٠٠٧/٢/١ تستلم الشركة مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني من بنك الإسكندرية فرع المنصورة ثم تسدد المستحق للمصدر الياباني وتعترف بأرباح أو خسائر المعاملات بالعملة الأجنبية على حسابي مدينو شراء عملة أجنبية وموردو الخارج تكون قد تحققت من وراء تحركات سعر الصرف الفوري في الفترة من ٢٠٠٧/١٢/٣١ حتى ٢٠٠٢/٢/١، كما يتم استنفاذ باقي رصيد حساب علاوة عقد الصرف الأجل كما يلي:

- يتم إثبات سداد التزام الشركة نحو بنك الإسكندرية لكي يسلمها مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني. وتبلغ قيمة الالتزام ٥٧٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ين × ٥,٧ جنيه:

٥٧٠٠٠٠٠		من حـ/ دائنو شراء عملة أجنبية - ين ياباني إلى حـ/ النقدية بالبنك إثبات سداد التزام الشركة على عقد الصرف الآجل مع بنك الإسكندرية بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ين بسعر صرف آجل ٥,٧ جنيه.	٢٠٠٨/٢/١
	٥٧٠٠٠٠٠		

- يتم إثبات استلام مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني من البنك والاعتراف في نفس الوقت بأرباح أسعار الصرف على رصيد حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية بسبب ارتفاع سعر الصرف في ٢٠٠٨/٢/١ عما كان عليه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ حيث تتسلم الشركة مليون ين قيمتها ٧٣٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ين × ٧,٣ جنيه. أما أرباح أسعار الصرف على رصيد جـ/ مدينو شراء عملة أجنبية فتبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ين × (٧,٣ جنيه – ٦,٩ جنيه).

٧٣٠٠٠٠٠		من حـ/ عملات أجنبية – ين ياباني إلى مذكورين حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية – ين ياباني إثبات استلام مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ين ياباني بسعر صرف ٧,٣ جنيه للين والاعتراف بأرباح بسبب زيادة سعر الصرف من ٦,٩ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ إلى ٧,٣ جنيه في ٢٠٠٨/٢/١	٢٠٠٨/٢/١
	٤٠٠٠٠٠ ٦٩٠٠٠٠٠		

- يتم إثبات سداد ثمن البضاعة للمورد الياباني بمبلغ ٦٩٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ين × ٦,٩ جنيه، والاعتراف بخسارة مبلغها. ٤٠٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠٠ ين × (٧,٣ – ٦,٩ جنيه) بسبب ارتفاع سعر الصرف في ٢٠٠٨/٢/١ عما كان عليه في ٢٠٠٧/١٢/٣١:

		من مذكورين	٢٠٠٨/٢/١
٦٩٠٠٠٠٠		حـ/ موردو الخارج	
٤٠٠٠٠٠		حـ/ خسارة المعاملات بعملة أجنبية	
	٧٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/ عملات أجنبية- ين ياباني إثبات سداد ثمن البضاعة للمصدر الياباني والاعتراف بخسارة أسعار صرف على مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ين بسبب ارتفاع سعر الصرف إلى ٧,٣ جنيه في ٢٠٠٨/٢/١ وكان ٦,٩ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١	

• وأخيراً يتم تسوية عبء استنفاذ علاوة عقد الصرف الأجل عن الفترة من ٢٠٠٧/١٢/٣١ وحتى ٢٠٠٨/٢/١ أي بما يعادل ١٠/١ من إجمالي مبلغ العلاوة = ٢٠٠٠٠٠ × ١٠/١ = ٢٠٠٠٠ جنيه.

٢٠٠٠٠		من حـ/ مصروف استنفاذ علاوة عقود الصرف الآجلة إلى حـ/ علاوة عقود الصرف الأجلة تسوية عبء استنفاذ علاوة عقد الصرف الآجل لشراء مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ين، وذلك عن المدة من ٢٠٠٧/١٢/٣١ حتى ٢٠٠٨/٢/١	٢٠٠٨/٢/١
	٢٠٠٠٠		

١٠/٤: المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة لأغراض المضاربة:

Accounting for Speculative Forward Exchange Contracts

أحد أهداف استخدام عقود الصرف الآجلة أن تستخدم لأغراض المضاربة، بمعنى في توقع أرباح محتملة أو بمعنى آخر أن العقود لن تكون في هذه الحالة لأغراض التحوط بشأن مخاطر وجود أصول أو التزامات بعملة أجنبية.

وعلى سبيل المثال يمكن أن يدخل مضارب مصري في ٢٠٠٨/١/١ في عقد لشراء ١٠٠٠ دولار أمريكي بعد ٩٠ يوم مقابل ٦,٥ جنيه للدولار متوقعاً أن يتحسن سعر صرف الدولار في ٢٠٠٨/٤/١ أكثر أمام الجنيه ويصل مثلاً إلى ٧,٢ جنيه. عندئذ سوف يتحمل هو ٦,٥ جنيه لشراء دولار واحد يمكن تحويله إلى٧,٢ جنيه.

والسمة المميزة للمحاسبة عن عقود الصرف الآجلة لأغراض المضاربة أن حـ/ مديني شراء العملة الأجنبية وحـ/ دائنو بيع العملة الأجنبية يتم تقويمهما بسعر الصرف الآجل الجاري لباقي فترة العقد الآجل بدلاً من السعر الفوري الجاري.

ويترتب على ذلك أنه لن يكون هناك حاجة للاعتراف بعلاوة أو خصم على عقد الصرف الآجل. لأن سعر الصرف الجاري الآجل لباقي فترة العقد عادة ما يوفر إشارة أفضل للمبلغ الذي سيتم استلامه عند انتهاء العقد، وذلك بالمقارنة بسعر الصرف الفوري الجاري.

ويمكن إيجاز أهم قواعد المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة لأغراض المضاربة فيما يلي:

أ - أن يتم إعادة تقويم أرصدة حسابات مديني شراء عملة أجنبية ودائني بيع عملة أجنبية استناداً إلى سعر الصرف الآجل الجاري لباقي العقد.

ب - عدم الاعتراف بعلاوة أو خصم عقد الصرف الآجل.

جـ- أن أرباح أو خسائر عقود الصرف الآجلة لأغراض المضاربة والناتجة عن التغيرات في سعر الصرف الآجل الجاري للفترة المتبقية من العقد يتم الاعتراف بها في دخل الفترة، تماماً مثلما تقتضي قواعد المحاسبة عن هذه الأرباح والخسائر لعقود الصرف الآجلة، والتي سبق إيضاحها. وكل ما هنالك أن يتم حسابها بالرجوع لسعر الصرف المؤجل الجاري بدلاً من سعر الصرف الفوري، على نحو ما سنرى في الأمثلة التالية:

مثال: في ٢٠٠٧/١١/١ دخل المعلم حسونة زكي في عقد صرف آجل مدته ٣ شهور بغرض المضاربة بحيث يستطيع شراء مبلغ ١٠٠٠٠ دولار أمريكي لأنه يتوقع ارتفاع سعر صرفه أمام الجنيه وبالتالي يحقق أرباحاً من وراء هذه المضاربة، وكانت البيانات الخاصة بهذا العقد كالتالي:

التاريخ	البيان	سعر الصرف الفوري	سعر الصرف الآجل لمدة شهر	سعر الصرف الآجل لمدة ٣ شهور
٢٠٠٧/١١/١	إبرام عقد صرف آجل لغرض المضاربة.	٦,٤ جنيه		٦,٧ جنيه
٢٠٠٧/١٢/٣١	نهاية السنة المالية.	٧,١ جنيه	٦,٩ جنيه	
٢٠٠٨/٢/١	تنفيذ عقد الصرف الآجل.	٧,٤ جنيه		

وباقتراض أن السنة المالية لمنشأة المعلم حسونة زكي تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، كيف يتم المحاسبة عن المعاملات السابقة؟

الحــل

أ - في ٢٠٠٧/١١/١، تاريخ إبرام عقد الصرف الآجل للمضاربة على الدولار، بشراء ١٠٠٠٠ دولار ويجعل حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية – دولار - مديناً بمبلغ ٦٧٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠ دولار × ٦,٧ جنيه (سعر الصرف الآجل ٣ شهور)، مقابل جعل حـ/ دائنو شراء عملة أجنبية – دولار - دائناً بذات المبلغ. وينظر لهذا الحساب كحساب التزام ثابت القيمة ٦٧٠٠٠ جنيه أما حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية – دولار - فهو حساب الأصل الذي سيعاد تقويمه. ويظهر هذا القيد كالتالي:

٦٧٠٠٠		من حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية – دولار أمريكي	٢٠٠٧/١١/١
	٦٧٠٠٠	إلى حـ/ دائنو شراء عملة أجنبية – دولار أمريكي	
		إثبات إبرام عقد صرف آجل لشراء مبلغ ١٠٠٠٠ دولار أمريكي بعد ٣ شهور بسعر صرف مؤجل ٦,٧ جنيه للدولار لأغراض المضاربة.	

وغني عن القول بالطبع أنه في حالة عقود الصرف الآجلة الأخرى، التي سبق وعرضنا لها، كان حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية سيجعل مديناً بمبلغ ٦٤٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠ دولار × ٦,٤ جنيه سعر صرف فوري في ١١/١، ولذلك كان سيظهر حـ/ علاوة عقد صرف آجل بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠ دولار × (٦,٧ – ٦,٤ جنيه).

ب - في ٢٠٠٧/١٢/٣١ نهاية السنة المالية يتم الاعتراف بأرباح المعاملات بعملة أجنبية المحققة على رصيد حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية، وذلك باستخدام سعر الصرف الآجل في نهاية السنة المالية للشهر الباقي من عقد الصرف الآجل. ففي ٢٠٠٧/١٢/٣١ يتبقى من فترة العقد الآجل شهر واحد من ٢٠٠٧/١٢/٣١ حتى ٢٠٠٨/٢/١.

وتبلغ قيمة المستحق على مديني شراء عملة أجنبية – دولار – بالجنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ باستخدام سعر الصرف الآجل شهر مبلغ ٦٩٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠ دولار × ٦,٩ جنيه، وبالتالي تبلغ الأرباح المحققة ٢٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠ دولار × (٦,٩ – ٦,٧ جنيه)، ويتم إثبات ذلك على النحو التالي:

٢٠٠٠		من حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية – دولار أمريكي	٢٠٠٧/١٢/٣١
	٢٠٠٠	إلى حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية إثبات الأرباح المحققة على رصيد مدينو شراء عملة أجنبية البالغ ١٠٠٠٠ دولار لزيادة سعر الصرف الآجل شهر وقدره ٦,٩ جنيه عن سعر الصرف الآجل ٣ شهور ٦,٧ جنيه.	

جـ- في ٢٠٠٨/٢/١ تاريخ تنفيذ عقد الصرف الآجل لأغراض المضاربة يقوم حسونة بسداد مبلغ ٦٧٠٠٠ جنيه للبنك (١٠٠٠٠ دولار × ٦,٧ جنيه سعر الصرف الآجل ٣ شهور) وفاء بالتزامه نحو البنك بناءاً على العقد الموقع معه في ٢٠٠٧/١١/١. مقابل ذلك فإن البنك يسلم حسونه ١٠٠٠٠ دولار أمريكي، قيمتها بسعر الصرف الفوري في ٢٠٠٨/٢/١ تبلغ ٧٤٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠ دولار × ٧,٤ جنيه.

ومؤدى ذلك تحقيق أرباح أسعار صرف تبلغ ٥٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠ دولار × (٧,٤ جنيه سعر الصرف الجاري – ٦,٩ جنيه سعر الصرف الآجل شهر) حيث كان قد سبق وتم إعادة تقويم رصيد حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية – دولار أمريكي - بسعر الصرف المؤجل شهر في ٢٠٠٧/١٢/٣١.

ويتم إثبات ما تقدم على النحو التالي:

• إثبات سداد التزام المضارب نحو البنك:

٦٧٠٠٠		من حـ/ دائنو شراء عملة أجنبية – دولار أمريكي	٢٠٠٨/٢/١
	٦٧٠٠٠	إلى حـ/ النقدية بالبنك	
		إثبات سداد مقابل ١٠٠٠٠ دولار للبنك بسعر الصرف المؤجل ٣ شهور في ٢٠٠٧/١١/١ وقدره ٦,٧ جنيه	

• إثبات الحصول على العملة الأجنبية والاعتراف بأرباح المعاملة:

٧٤٠٠٠		من حـ/ العملات الأجنبية- دولار أمريكي	٢٠٠٨/٢/١
		إلى مذكورين	
	٦٩٠٠٠	حـ/ مدينو شراء عملة أجنبية – دولار أمريكي	
	٥٠٠٠	حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية	
		إثبات استلام مبلغ ١٠٠٠٠ دولار أمريكي بسعر صرف فوري ٧,٤ جنيه والاعتراف بأرباح بالفرق بين سعر الصرف الفوري ٧,٤ جنيه وسعر الصرف الآجل شهر ٦,٩ جنيه.	

وتجدر الإشارة إلى أن أرباح حسونة زكي على عقد الصرف الآجل لأغراض المضاربة عبارة عن الفرق بين النقدية التي سددها في ٢٠٠٨/٢/١ تاريخ، تنفيذ العقد، والقيمة المعادلة لمبلغ العقد ١٠٠٠٠ دولار بالجنيه في ذات التاريخ. ويتم حساب هذه الأرباح كالتالي:

* قيمة مبلغ ١٠٠٠٠ دولار المشتراة بالجنيه	جنيه
١٠٠٠٠ دولار × ٧,٤ جنيه =	٧٤٠٠٠
* المبلغ المدفوع بالجنيه مقابل الحصول على مبلغ ١٠٠٠٠ دولار	
١٠٠٠٠ دولار × ٦,٧ جنيه	(٦٧٠٠٠)
أرباح المعاملة	٧٠٠٠

ولأن فترة العقد تمتد من ٢٠٠٧/١١/١ حتى ٢٠٠٨/٢/١ فقد تم الاعتراف بجزء من هذه الأرباح وقدره ٢٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٢/١٢/٣١، وتم الاعتراف بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٨/٢/١. وبالطبع سيتم إقفال رصيد حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه في حساب الأرباح والخسائر عن سنة ٢٠٠٧، بينما سيتم الاعتراف أيضاً بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه من هذه الأرباح في قائمة الدخل عن سنة ٢٠٠٨.

هذا وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه يمكن المضاربة عن طريق إبرام عقد صرف آجل لبيع عملة أجنبية. وبالطبع فإن هذا العقد سيترتب عليه نشأة التزام ببيع العملة الأجنبية للبنك، الأمر الذي يمكن معه تحقيق أرباح أو خسائر معاملات أجنبية بسبب وجود هذا الالتزام وتغير أسعار الصرف. أما مديونية البنك بدفع ثمن هذه العملة الأجنبية بالجنيه المصري فيظل ثابتاً كما يتضح من المثال التالي:

مثال: في ٢٠٠٧/١٠/٢ ابرمت شركة المنصورة لتجارة السيارات عقد صرف مؤجل مع بنك مصر فرع المنصورة للمضاربة على الريال السعودي، وفقاً لهذا العقد تلتزم الشركة ببيع مبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي للبنك بعد ٤ شهور. وتم تنفيذ الاتفاق مع البنك. فإذا علمت أن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، وأن أسعار صرف الريال السعودي كانت كالتالي:

التاريخ	البيان	سعر الصرف الفوري	سعر الصرف الآجل
٢٠٠٧/١٠/١	إبرام عقد الصرف الآجل ٤ شهور	١,٩ جنيه	٢,٣ جنيه مدة ٤ شهور
٢٠٠٧/١٢/٣١	تاريخ نهاية السنة المالية	٢,٢ جنيه	٢,٤ جنيه مدة شهر
٢٠٠٨/٢/١	تنفيذ العقد وبيع الريالات للبنك	٢,١ جنيه	

فكيف تتم المحاسبة عن المعاملات السابقة؟

الحـــل

أ - في ٢٠٠٧/١٠/١ تاريخ إبرام عقد الصرف الآجل لبيع مبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي لبنك مصر بعد ٤ شهور بسعر صرف آجل ٤ شهور = ٢,٣ جنيه للريال. ويتم إثبات ذلك بجعل حـ/ مدينو بيع عملة أجنبية مديناً بمبلغ ٢٣٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠ ريال × ٢,٣ جنيه، مقابل جعل حـ/ دائنو بيع عملة أجنبية دائناً بنفس المبلغ كالآتي:

٢٣٠٠٠٠		من حـ/ مدينو بيع عملة أجنبية- ريال سعودي	٢٠٠٧/١٠/١
		إلى حـ/ دائنو بيع عملة أجنبية-ريال سعودي	
	٢٣٠٠٠٠	إثبات إبرام عقد بيع آجل بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال	
		سعودي بسعر صرف آجل ٤ شهور ٢,٣ جنيه.	

ب - في ٢٠٠٧/١٢/٣١، تاريخ نهاية السنة المالية، يتم تسوية رصيد حـ/ دائنو بيع عملة أجنبية بالفرق بين سعر الصرف المؤجل شهر – من ٢٠٠٧/١٢/٣١ حتى ٢٠٠٨/٢/١ – وسعر الصرف المؤجل في تاريخ إبرام العقد، ونظراً لارتفاع سعر الصرف المؤجل شهر عن سعر الصرف المؤجل ٤ شهور فإن المنشأة تحقق خسائر قدرها ١٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠ ريال × (٢,٤ – ٢,٣ جنيه) يتم الاعتراف بها كالتالي:

١٠٠٠٠		من حـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية	٢٠٠٧/١٢/٣١
	١٠٠٠٠	إلى حـ/ دائنو بيع عملة أجنبية	
		تسوية رصيد حـ/ دائنو بيع عملة أجنبية	
		وقدره ١٠٠٠٠٠ ريال بأثر ارتفاع سعر	
		الصرف المؤجل شهر ٢,٤ جنيه عن سعر	
		الصرف المؤجل ٤ شهور ٢,٣ جنيه	

جـ - في ٢٠٠٨/٢/١، تاريخ تنفيذ العقد، يتم إثبات شراء الريالات لتسليمها للبنك واستلام المقابل لها بالجنيه مع الاعتراف بأية أرباح أو خسائر

على رصيد حـ/ دائنو بيع عملة أجنبيه باعتباره التزاماً نحو البنك كالتالي:

- يتم شراء مبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال في ٢٠٠٨/٢/١ بسعر الصرف الفوري في لذلك التاريخ ٢,١٠ جنيه = ٢١٠٠٠٠ جنيه كالتالي:

٢١٠٠٠٠		من حـ/ العملات الأجنبية – ريال سعودي	٢٠٠٨/٢/١
	٢١٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية بالبنك	
		إثبات شراء مبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي بسعر ٢,١ جنيه للريال لتسليمها للبنك	

ويتم تسليم عدد ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي للبنك وفقاً لسعر الصرف الآجل ٤ شهور ٢,٣ جنيه للريال. ويترتب على ذلك جعل حـ/ العملات الأجنبية دائناً بمبلغ ٢١٠٠٠٠ جنيه، مقابل جعل حـ/ دائنو بيع عملة أجنبية مديناً بمبلغ ٢٤٠٠٠٠ جنيه (٢٣٠٠٠٠ جنيه في ١٠/١ + ١٠٠٠٠ جنيه تسوية في ٢٠٠٧/١٢/٣١) أو ١٠٠٠٠٠ ريال × ٢,٤ جنيه سعر الصرف المؤجل شهر، والاعتراف بأرباح المعاملات بعملة أجنبية بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه = ١٠٠٠٠٠ ريال × (٢,١ – ٢,٤ جنيه) كالتالي:

٢٤٠٠٠٠		من حـ/ دائنو بيع عملات أجنبية- ريال سعودي	٢٠٠٨/٢/١
		إلى مذكورين	
	٢١٠٠٠٠	حـ/ العملات الأجنبية – ريال سعودي	
	٣٠٠٠٠	حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية	
		إثبات تسليم مبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي للبنك والاعتراف بأرباح أسعار صرف بمقدار نقص سعر الصرف المؤجل شهر ٢,٤ جنيه عن سعر الصرف الفوري ٢,١ جنيه.	

• ويتم إثبات تحصيل المقابل بالجنيه من البنك وذلك بقيمة المبلغ المنصوص عليه في العقد والمحمل على حـ/ مدينو بيع عملات أجنبية وقدره ٢٣٠٠٠٠ جنيه:

٢٣٠٠٠٠		من حـ/ النقدية بالبنك	٢٠٠٨/٢/١
	٢٣٠٠٠٠	إلى حـ/ مدينو بيع عملة أجنبية	
		إثبات تحصيل المقابل بالجنيه لعدد ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي تم تسليمها للبنك.	

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة قد حققت أرباحاً من المضاربة السابقة على سعر صرف الريال السعودي قدرها ٢٠٠٠٠ جنيه يمكن حسابها كالتالي:

المبلغ المحصل من البنك مقابل تسليم العملة له ١٠٠٠٠٠ ريال × ٢,٣ جنيه سعر الصرف الآجل ٤ شهور	٢٣٠٠٠٠
المبلغ المسدد مقابل شراء ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي = ١٠٠٠٠٠ ريال × ٢,١ جنيه	(٢١٠٠٠٠)
أرباح المعاملات بعملة أجنبية	٢٠٠٠٠

٥ - المحاسبة عن ترجمة القوائم المالية الأجنبية:

Accounting for Translation of Foreign Financial Statements

يحظى موضوع ترجمة القوائم المالية الأجنبية، سواء أكانت هذه القوائم لفروع تابعة للمنشأة الأم المصدرة للتقارير المالية، أو كانت منشآت ذات كيان تنظيمي واقتصادي مستقل، بأهمية خاصة لدى المحاسبين الآن، خاصة بسبب انتشار الشركات متعددة الجنسية. ومن جانبها فقد نظمت معايير المحاسبة الدولية عملية الترجمة هذه أمام المحاسب المالي، بما يساعده على إتمامها بصورة متسقة مع هذه المعايير.

وسوف نعرض في الفرعيات التالية لماهية وأهداف ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية ومداخل هذه الترجمة وسياسات وإجراءات المحاسبة عنها، وذلك على النحو التالي:

١/٥: ماهية وأهداف ترجمة القوائم المالية:

محاسبياً تعني عملية ترجمة القوائم المالية تحويل قيم مفردات القوائم المالية بعملة أجنبية إلى قيم بالعملة المحلية، أي عملة المنشأة مصدرة التقارير المالية أو بمعنى آخر عملة التقرير للمنشأة الوطنية. فلو فرضنا مثلاً أن إحدى الشركات المصرية لها فرع بالإمارات يعد قوائم مالية بالدرهم الإماراتي، فإن الترجمة محاسبياً تعني ببساطة إعادة التعبير عن بنود القوائم المالية للفرع بالجنيه بدلاً من الدرهم الإماراتي، باعتبار الجنيه المصري هنا هو عملة التقرير، أو عملة المنشأة الأم المصدرة للتقارير.

وبهذا المعنى يمكن القول بأن عملية ترجمة القوائم المالية تهدف إلى ما يلي:

أ - تحقيق الاتساق في وحدة القياس، وذلك من خلال التعبير عن مفردات القوائم المالية للمنشأة الأم وفروعها بنفس وحدة القياس.

ب - تحقيق إمكانية التجميع للبيانات والمعلومات المحاسبية للمنشأة الأم وعملياتها وفروعها بالخارج.

جـ - تسهيل إمكانية المقارنة الداخلية على مستوى عمليات وفروع المنشأة الأم، بل والمقارنة على المستوى الكلي بين المنشأة الأم والصناعة التي تنتمي إليها.

د - تحقيق تجاوب الممارسة المحاسبية المالية مع متطلبات بيئة الأعمال الحديثة خاصة البيئة التي أصبحت تتسم بالتدويل والعولمة والتجارة الالكترونية.

٢/٥: تصنيف العمليات الأجنبية:

Classification of Foreign Operations

وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية يتم تحديد الطريقة التي سيتم إتباعها لترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي، أو الوحدة الأجنبية المصدرة للتقارير بعملة أجنبية، على كيفية تمويل هذا الكيان. ومن هذا المنطلق تميز معايير المحاسبة الدولية بين نوعين من العمليات أو الكيانات الأجنبية كالتالي:

أ - كيان أجنبي يمثل جزءاً لا يتجزأ من المنشأة الأم المصدرة للتقارير بالعملة الوطنية، وبمعنى آخر كيان أجنبي يمثل فرعاً غير مستقل بالخارج، أي مجرد منفذ أو وكالة تابعة للمركز الرئيسي أو المنشأة الأم.

ب - كيان أجنبي يمثل تنظيماً مستقلاً عن المركز الرئيسي في مصر، أو بمعنى آخر فرع مستقل بالخارج، عن المنشأة المصدرة للتقارير المالية.

وعموماً ينظر للكيان الأجنبي كمنشأة مستقلة عن المنشأة الأم المصدرة للتقارير إذا توافرت المقومات أو العوامل التالية:

* أنها تمارس أنشطتها بدرجة كبيرة من الاستقلال.
* أن معاملاتها مع المنشأة الأم المصدرة للتقارير لا تمثل نسبة كبيرة من إجمالي معاملاتها.
* أنها تمول أنشطتها بصفة أساسية من مواردها الذاتية أو بالاقتراض من الغير وليس بالاعتماد على المنشأة المصدرة للتقارير.
* أنها تدفع تكلفة العمالة والمواد والتكاليف الصناعية الإضافية وكذا باقي التكاليف والخدمات بالعملة المحلية وليس بعملة الكيان المصدر للتقارير.

* أن مبيعاتها غالباً ما تكون بعملات أخرى بخلاف عملة القوائم المالية للمنشأة المصدرة للتقارير.

* أن التدفقات النقدية للمنشأة المصدرة للتقارير يتم فصلها عن الأنشطة اليومية لهذا الكيان الأجنبي.

هذا، وسوف نتناول كيفية المحاسبة عن ترجمة العمليات الأجنبية المتكاملة مع عمليات المنشأة المصدرة للتقارير، وكذا العمليات الأجنبية المستقلة، كل على حدة على النحو الوارد في الصفحات التالية:

٥/٣: ترجمة العمليات الأجنبية المتكاملة مع عمليات المنشأة المصدرة للتقارير:

Translation of Foreign Operations That are Integral to the Operations of the Reporting Enterprise

في حالة إذا ما كانت العمليات الأجنبية أو الكيان الأجنبي جزءاً لا يتجزأ من - ومتكامل مع – المنشأة المصدرة للتقارير المالية فإن ترجمة القوائم المالية لهذه الكيانات تنطلق من أساس مؤداه أن عمليات الكيان الأجنبي ما هي إلا معاملات للمنشأة المصدرة للتقارير المالية.

وبناء على ذلك تتم المحاسبة عن العمليات الأجنبية كمعاملات بعملة أجنبية للمنشأة المصدرة للتقارير المالية باستخدام نفس قواعد المحاسبة عن المعاملات بعملة أجنبية، التي سبق وشرحناها في الفرعيات السابقة.

وعموماً يمكن إيجاز أهم العوامل المحددة لترجمة القوائم المالية للكيانات الأجنبية غير المستقلة، عن الشركة الأم فيما يلي:

أ - البنود النقدية بالعملة الأجنبية يتم التقرير عنها بسعر الإقفال.

ب - البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية التي يتم إثباتها بالتكلفة التاريخية يجب أن يتم التقرير عنها بسعر الصرف الساري في تاريخ المعاملة.

جـ- البنود غير النقدية التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة – مثل العقارات والآلات والمعدات المعاد تقويمها بالقيمة العادلة – يتم التقرير عنها بسعر الصرف الذي كان سائداً وقت إعادة التقويم بالقيمة العادلة.

د - القاعدة أن كافة بنود الدخل والمصاريف يجب ترجمتها بسعر الصرف الذي كان سائداً في تاريخ المعاملة. ويمكن استخدام متوسط سعر الصرف خلال الشهر في ترجمة بنود الدخل والمصاريف الظاهرة في القوائم المالية للعملية الأجنبية إلى عملة التقرير للمنشأة المصدرة للتقارير.

هـ - بالنسبة لفروق أسعار الصرف الناتجة من ترجمة البنود النقدية يجب أن يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عن الفترة التي نشأت فيها هذه الفروق.

و -فيما يتعلق بمصاريف الإهلاك فيمكن ترجمتها بسعر الصرف السائد وقت إقتناء الأصل أو في تاريخ إعادة تقويمه بالقيمة العادلة.

معنى ذلك أن يتم ترجمة تكلفة الأصول الثابتة بسعر الصرف في تاريخ الاقتناء أو بسعر الصرف في تاريخ إعادة التقويم بالقيمة العادلة، تماماً مثلما يتم ترجمة مصروفات الإهلاك.

ز -يتم ترجمة المخزون بسعر الصرف السائد في تاريخ اقتناء المخزون. وأن تم تعديل قيمة المخزون بحيث يقوم بأدنى قيمة ممكن تحقيقها – أو القيمة الممكن استردادها – يتم ترجمة المخزون عندئذ بسعر الصرف في تاريخ إعادة التقويم، وبالطبع سيكون سعر الإقفال لأن إعادة تقويم المخزون عادة ما يتم في تاريخ الميزانية.

٤/٥: أساليب ترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي:

من المتفق عليه الآن في الفكر المحاسبي المالي أن هناك أربع طرق يمكن استخدامها لترجمة الأصول والالتزامات الخاصة بالعمليات الأجنبية للمنشأة المصدرة للتقارير. ويكمن الفرق الأساسي بين هذه الطرق في

أساس تصنيف الأصول والالتزامات التي يتم ترجمتها إما بالسعر الجاري أو سعر الصرف التاريخي.

ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية تفضل طريقة السعر الجاري لترجمة القوائم المالية إلا أن الطرق الأخرى جديرة بالدراسة أيضاً. وأهم هذه الطرق ما يلي:

أ - الطريقة الزمنية: Temporal Method

وفقاً لهذه الطريقة يتم ترجمة حسابات النقدية والمستحقات على الغير والمستحقات للغير والأصول والالتزامات المسجلة بالقيمة الحالية أو المستقبلية بسعر الصرف الجاري، أما الأصول والالتزامات الأخرى المسجلة بالتكلفة التاريخية فيتم ترجمتها بسعر الصرف التاريخي القابل للتطبيق.

وجوهر هذه الطريقة أن المبادئ المحاسبية المطبقة على قياس الأصول والالتزامات في القوائم المالية الأجنبية تظل كما هي. مع مراعاة أن أرباح أو خسائر الصرف الأجنبي الناتجة من تطبيق هذه الطريقة ستعود للطريقة نفسها، وليس للأحداث الاقتصادية المؤثرة على عمليات الكيان الأجنبي.

هذا وقد حدث تحول في بعض الدول من الطريقة الزمنية إلى طريقة المعدل الجاري. وفي معظم الأحوال تؤدي الطريقة الزمنية إلى نتائج مشابهة لنتائج طريقة المعدل الجاري.

ب - طريقة المفردات النقدية/ غير النقدية

Monetary/ Non Monetary Method

بصفة عامة يمكن القول بأن طريقة المعدل الجاري، أو طريقة إعادة القياس، كما تطلبها المبادئ المحاسبية في الولايات المتحدة – في حالة عدم إمساك الدفاتر والسجلات بالعملة الوظيفية – لا تختلف في حقيقة الأمر عن

طريقة المفردات النقدية/ غير النقدية. والسبب ببساطة أن طريقة المعدل الجاري تترجم الاصول والالتزامات غير النقدية بالمعدل التاريخي الصحيح.

ووفقاً لهذه الطريقة يتضح أن خصائص الأصول والالتزامات ستكون هي الأساس في التصنيف وليس طريقة المحاسبة، كما هو الحال في ظل الطريقة الأولى.

جـ - طريقة المفردات الجارية/ غير الجارية:

Current / Noncurrent Method

تنطلق هذه الطريقة من تصنيف الميزانية كأساس للترجمة، حيث يتم ترجمة الأصول والالتزامات الجارية أو المتداولة بسعر الصرف الجاري، أما الأصول والالتزامات غير المتداولة، أو غير الجارية، فيتم ترجمتها استناداً إلى سعر الصرف التاريخي القابل للتطبيق.

ومن أهم نقاط الضعف في هذه الطريقة هي معالجة المخزون والديون طويلة الأجل. لأن المخزون أصل متداول ويتم ترجمته بالتكلفة الجارية وفي ذلك خروج على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. أما الديون طويلة الأجل، مثل القرض على أقساط تزيد عن فترة محاسبية فسوف يتم ترجمته بالقيمة التاريخية، مما يعطي نتائج مضللة كمستخدمي القوائم المالية.

مثال: افترض أن فرع شركة الإسكندرية للسياحة بالإمارات لديه قرض لصالح بنك دبي الوطني بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ درهم يسدد على ١٠ أقساط وقد حصل الفرع على القرض في ٢٠٠٦/١٠/١ وقت أن كان سعر صرف الدرهم الإماراتي ١,٨ جنيه وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ ارتفع هذا السعر ليصبح ٢,٢ جنيه. في هذه الحالة سيتم ترجمة رصيد القرض لأغراض إعداد ميزانية الشركة في الإسكندرية بالجنيه، وفقاً لهذه الطريقة، بسعر

الصرف التاريخي أي ١٠٠٠٠٠٠ درهم × ١,٨ جنيه = ١٨٠٠٠٠٠ جنيه.

في حين أن هناك خسائر أسعار صرف قيمتها ١٠٠٠٠٠٠ درهم × (٢,٢ – ١,٨ جنيه) = ٤٠٠٠٠٠ جنيه بسبب ارتفاع سعر صرف الدرهم أو قل بسبب انخفاض قيمة الجنيه، مما يعني أن الشركة سوف تحتاج لعدد أكبر من الجنيهات لسداد الالتزام. ولكن في ظل طريقة المفردات المتداولة/ غير المتداولة لا تتوافر هذه البيانات لقارئ القوائم المالية.

د - طريقة المعدل الجاري: Current Rate Method

تقوم هذه الطريقة على أساس أن كل الأصول والالتزامات – سواء كانت نقدية أو غير نقدية – يتم ترجمتها بالسعر الجاري أو سعر الاقفال، كما يتم ترجمة عناصر حقوق الملاك بالسعر التاريخي، بينما تترجم عناصر قائمة الدخل بمتوسط سعر الصرف خلال الفترة التي تعد عنها هذه القائمة.

وتقوم هذه الطريقة على مفهوم الاستثمار الصافي، ومؤداه أن الكيان الأجنبي يعتبر كياناً منفصلاً قامت المنشأة الأم بالاستثمار فيه، وبالتالي لا يعتبر جزءاً من معاملاتها. ورغم أن معايير المحاسبة الدولية تؤيد هذه الطريقة لترجمة القوائم المالية للكيانات الأجنبية إلا أن جهات محاسبية كثيرة تفضل أيضاً هذه الطريقة للأسباب الآتية:

- يستفيد مستخدمو القوائم المالية أكثر من المعلومات المحاسبية عن الكيان الأجنبي لأنها تحتفظ بالعلاقات والنتائج المحققة في البيئة التي يعمل فيها الكيان.
- أن هذه الطريقة تسمح بتعديل الأصول الأجنبية الممولة بقرض أجنبي وتعمل كتحوط لهذا القرض من التقلبات في أسعار الصرف ولذلك إذا زادت هذه الأصول فإنها تتأثر بمخاطر سعر الصرف وهذا ما تهتم به الشركة الأم.

- أن هذه الطريقة ملائمة إذا كانت العملة المحلية للكيان الأجنبي هي العملة الوظيفية. والقاعدة بصفة عامة أنه إذا كانت العملة المحلية للكيان الأجنبي هي العملة الوظيفية، فيجب اتباع طريقة السعر الجاري عند ترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي. أما إذا كانت العملة الوظيفية هي عملة الدولة التي بها الشركة الأم فيجب إتباع طريقة إعادة القياس عند ترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي، وهذا ما سوف نوضحه لاحقاً.

٥/٥: ترجمة القوائم المالية لكيان أجنبي:

Translation of Financial Statements of Foreign Entity

لترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي فإن المحاسب ينظر لهذا الكيان – كما سبق وأوضحنا – على أنه منشأة مستقلة وتمثل منشأة تابعة للشركة الوطنية كشركة قابضة، لها في هذا الكيان حق الأغلبية، أو تسيطر عليه سيطرة كاملة.

ولإتمام عملية الترجمة سيطبق المحاسب طريقة المعدل الجاري (وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) بعد تحديد العملة الوظيفية. وسوف نفترض للتسهيل أن العملة الوظيفية للكيان الأجنبي هي العملة المحلية أو عملة الدولة التي يعمل فيها الكيان. ولذلك تتم عملية الترجمة – دون عملية إعادة القياس – لترجمة قوائمه المالية إلى عملة التقرير؛ أو عملة الشركة القابضة المصدرة للتقارير.

وسوف نتناول أيضاً حالتي الترجمة وإعداد القوائم المالية المجمعة في تاريخ السيطرة، وأيضاً بعد سنة من تاريخ السيطرة. وسوف نتبع طريقة حقوق الملكية، وهي الطريقة التي سبق دراستها في سياق إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة القابضة وشركاتها التابعة، وذلك على النحو التالي:

١/٥/٥: تحديد العملة الوظيفية:

وفقا للإصدار بمعيار رقم (٥٢) عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB لأغراض ترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي يلزم تحديد العملة

الوظيفية وهل تستخدم في إعداد القوائم المالية للكيان أم لا. وتعرف العملة الوظيفية بأنها عملة البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها الكيان الأجنبي. أو بمعنى آخر هي عملة البيئة التي يقوم فيها الكيان بتوليد النقدية وإتمام مدفوعاته النقدية أيضاً.

وعلى سبيل المثال فإن إحدى الشركات المصرية يكون لها شركة تابعة بالسعودية وتستخدم الشركة التابعة الريال السعودي في إثبات معاملاتها وإعداد قوائمها المالية. عندئذ يكون الريال السعودي هو العملة الوظيفية للشركة التابعة، خاصة إذا كانت معظم معاملات الشركة التابعة من بيع وشراء وتمويل مع ومن المجتمع السعودي، وبالتالي ستكون بالريال. وإن كان الأمر لا يمنع أن تعتمد الشركة التابعة – في ظروف معينة – على عملة مثل الدرهم الإماراتي مثلاً، كعملة وظيفية، وبالطبع يلزم إعادة قياس المعاملات عندئذ من الدرهم الإماراتي إلى الريال السعودي، ثم ترجمة القوائم المالية من الريال السعودي إلى الجنيه المصري، عملة التقرير للشركة القابضة في مصر.

وسوف نركز في دراستنا هنا على الحالة الأولى، وهي حالة ترجمة القوائم المالية للشركة التابعة، أو الكيان الأجنبي، من العملة الوظيفية المحلية، مثل الريال في مثالنا السابق، إلى عملة التقرير للشركة الأم، أو الشركة القابضة، وهي في مثالنا الجنيه المصري، باعتبار هذا النموذج هو النموذج الأكثر شيوعاً في الممارسة المحاسبية. وبالتالي فإننا سوف نفترض في شرحنا التالي لقواعد وأسس المحاسبة عن ترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي أن العملة الوظيفية للكيان الأجنبي هي العملة المحلية للدولة التي يعمل فيها هذا الكيان.

٥/٥/٢: قواعد وأسس ترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي:

تخضع عملية ترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي من العملة الوظيفية إلى عملة التقرير للشركة المصدرة للقوائم المالية المجمعة، أو

بمعنى أدق عملة الشركة القابضة، إلى عدة اعتبارات وضوابط وتعتمد على عدة قواعد وأسس محاسبية يمكن تفصيلها على النحو التالي:

أ - يجب عند إجراء عملية الترجمة للقوائم المالية للكيان الأجنبي بالعملة الوظيفية – العملة المحلية للدولة التي يعمل فيها الكيان – إلى عملة التقرير للشركة الأم ألا تخل عملية الترجمة ذاتها بالعلاقات الاقتصادية للكيان الأجنبي، كما تعكسها قوائمه المالية، مثل نسبة التداول، ونسبة مجمل الربح. ولكي يتحقق ذلك يجب ترجمة الأرصدة الظاهرة بقوائم الكيان الأجنبي بسعر صرف مناسب.

ب - يجب أن تتم عملية الترجمة باستخدام سعر الصرف الجاري لكّل الأصول والالتزامات، حيث سعر الصرف الجاري هو سعر الصرف الفوري في تاريخ الميزانية.

جـ - يجب ترجمة عناصر قائمة الدخل، من الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر، بسعر الصرف في تاريخ حدوث المعاملة، مع جواز استخدام سعر صرف مرجح للفترة، وذلك بالطبع بافتراض أنه يتم الاعتراف بالإيرادات والمصروفات على مدار الفترة.

د - في حالة أرتباط الأرباح أو الخسائر الجوهرية بحدث معين، مثل التصرف في الأصول الثابتة مثلاً يجب استخدام سعر الصرف في تاريخ الحدث وليس متوسط سعر الصرف لترجمة ناتج المعاملة – ربح أو خسارة التصرف في الأصل الثابت.

هـ - يتم ترجمة حسابات حقوق المساهمين – عدا الأرباح المحتجزة – بسعر الصرف التاريخي، حيث سعر الصرف التاريخي المناسب هو سعر الصرف في تاريخ اقتناء الشركة الأم للاستثمارات في الكيان الأجنبي، أو في تاريخ إجراء الكيان للمعاملة الخاصة بحقوق المساهمين. ويعد هذا الإجراء ضرورياً لاستكمال عملية استبعاد

حساب استثمارات الشركة الأم مقابل حسابات رأس المال للكيان الأجنبي، في سياق عملية إعداد القوائم المالية المجمعة.

و - يتم ترحيل الأرباح المحتجزة المترجمة للكيان الأجنبي للأمام من الفترة المحاسبية السابقة مضافاً إليها أرباح الفترة الحالية مستبعداً منها التوزيعات المعلن عنها خلال الفترة الحالية. وتترجم التوزيعات بسعر الصرف السائد في تاريخ الإعلان عنها. فإن لم توزع هذه التوزيعات حتى تاريخ الميزانية ستصبح التزاماً ويتم ترجمتها بالسعر الجاري في تاريخ الميزانية.

ز -تتحدد فروق الترجمة كمتمم حسابي في ميزان مراجعة الكيان الأجنبي بعد الترجمة سواء كانت تسويات مدينة أو دائنة على نحو ما سنرى لاحقاً.

ح - بالنسبة للإفصاح المحاسبي عن فروق ترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي، يمكن القول بأن القاعدة أن الفروق الناتجة عن عملية الترجمة تعتبر من مكونات صافي الدخل الشامل للكيان الأجنبي عن الفترة. ويتم الإفصاح عنها ضمن حقوق المساهمين ولكن في مفردة منفصلة إلى أن يتم التصرف في الاستثمارات في الكيان الأجنبي.

٥/٥/٣- ترجمة وإعداد القوائم المالية المجمعة في تاريخ الاقتناء:

عادة ما تعتبر عملية ترجمة وإعداد القوائم المالية المجمعة في تاريخ الاقتناء أسهل للمحاسب المالي مقارنة بالوضع بعد مرور سنة أو أكثر على الاقتناء.

وعموماً فإنه لترجمة وإعداد القوائم المالية المجمعة في تاريخ الاقتناء تتبع الإجراءات المحاسبية التالية:

أ - يتم ترجمة ميزان المراجعة للكيان الأجنبي بالسعر الفوري في تاريخ الاقتناء وبالطبع سيكون مماثلاً للسعر الجاري في ذلك التاريخ.

ب - يتم إثبات عملية الاقتناء بعملة التقرير بالتكلفة بجعل حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة مديناً مقابل جعل حـ/ النقدية – أو أي حساب آخر خصص لتمويل الاقتناء – دائناً – ويترتب على هذا القيد ظهور حـ/ الاستثمارات في ميزانية الشركة القابضة بالتكلفة مقابل نقص حـ/ النقدية – أو زيادة حساب رأسمال أسهم الشركة القابضة أو القروض مثلاً.

جـ - يتم تحديد الفرق بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية، وتحديد سبب هذا الفرق تماماً كما سبق دراسته في مجال إعداد القوائم المالية المجمعة والمحاسبة عن معاملات الشركة القابضة والشركات التابعة.

د - لإعداد الميزانية المجمعة في تاريخ الاقتناء يتم إعداد ورقة عمل ملائمة وتجري بها قيود التسويات والاستبعادات، وأهمها بالطبع ما يلي:

* استبعاد حصة الشركة القابضة في حقوق المساهمين للكيان الأجنبي بجعل حسابات حقوق مساهمي الكيان الأجنبي مدينة (بما يعادل نسبة السيطرة) وجعل حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة دائناً.

* إثبات الفرق بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية.

* إثبات حقوق الأقلية، وذلك بجعل حسابات حقوق المساهمين في الكيان الأجنبي مدينة (بنسبة حقوق الأقلية أو متمم نسبة السيطرة) وجعل حـ/ حقوق الأقلية دائناً.

هـ - يترتب على إجراء قيود التسويات والاستبعادات بورقة العمل ما يلي:

- استبعاد حسابات حقوق المساهمين للكيان الأجنبي.
- استبعاد حساب الاستثمارات في الكيان الأجنبي.
- ظهور الفرق بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية.
- ظهور حقوق الأقلية.

مثال: في ٢٠٠٧/١/١ اشترت شركة المنصورة للأسمدة ٨٠% من أسهم شركة الأنوار السعودية للأسمدة مقابل ٣٠٨٠٠٠٠ جنيه قيمتها الدفترية ٣٠٤٠٠٠٠ جنيه نتيجة شهرة السيطرة.

فإذا علمت أن:

١ - كانت ميزانية الشركتين قبل الاقتناء في ٢٠٠٦/١٢/٣١ كالتالي:

البيان	شركة المنصورة للأسمدة	شركة الأنوار السعودية للأسمدة
	جنيه	ريال سعودي
نقدية	٧٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
عملاء	١٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
مخزون	٢٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
أراضي	٣٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
مباني	٦٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
آلات ومعدات	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
الإجمالي	٣٠٠٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠
مجمع إهلاك أصول ثابتة	٨٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
دائنون	٢٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
قرض سندات	٤٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
رأسمال أسهم عادية	١٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٦٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
الإجمالي	٣٠٠٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠

٢ - أن العملة الوظيفية للشركة التابعة هي الريال السعودي

٥ - كان سعر الصرف الفوري في ٢٠٠٧/١/١ = ١,٩ جنيه.

فكيف تتم ترجمة القوائم المالية لشركة الأنوار السعودية إلى الجنيه المصري.

الحـل

أ - يتم إعداد ورقة عمل لعملية الترجمة في تاريخ الاقتناء ٢٠٠٧/١/١ بالطبع في ظل افتراض أن الريال، وهو العملة المحلية، هو العملة الوظيفية للشركة التابعة حيث يتم إمساك الدفاتر والسجلات بالريال عندئذ.

وتتم عملية ترجمة ميزان مراجعة الشركة التابعة في ٢٠٠٧/١/١ من الريال إلى الجنيه – عملة التقرير للشركة القابضة المصرية - باستخدام طريقة السعر الجاري.

ولذلك يتم ترجمة حسابات حقوق المساهمين - في ظل طريقة الشراء لإعداد القوائم المالية المجمعة - باستخدام السعر الجاري في تاريخ شراء الشركة القابضة لأسهم الشركة التابعة، أي في ٢٠٠٧/١/١.

- **وتظهر ورقة العمل كالتالي:**

شركة المنصورة للأسمدة

ورقة عمل لترجمة ميزان مراجعة شركة الأنوار السعودية التابعة في ٢٠٠٧/١/١ تاريخ الاقتناء

(العملة الوظيفية هي الريال السعودي)

أسم الحساب	أرصدة ميزان المراجعة (ريال سعودي)	سعر الصرف	أرصدة ميزان المراجعة المترجمة (جنيه)
نقدية	١٠٠٠٠٠	١,٩	١٩٠٠٠٠
عملاء	٤٠٠٠٠٠	١,٩	٧٦٠٠٠٠
مخزون	٣٠٠٠٠٠	١,٩	٥٧٠٠٠٠
أراضي	٥٠٠٠٠٠	١,٩	٩٥٠٠٠٠
مباني	٥٠٠٠٠٠	١,٩	٩٥٠٠٠٠
آلات ومعدات	١٠٠٠٠٠٠	١,٩	١٩٠٠٠٠٠
	٢٨٠٠٠٠٠		٥٣٢٠٠٠٠
مجمع إهلاك أصول ثابتة	٢٠٠٠٠٠	١,٩	٣٨٠٠٠٠
دائنون	١٠٠٠٠٠	١,٩	١٩٠٠٠٠
قرض سندات	٥٠٠٠٠٠	١,٩	٩٥٠٠٠٠
رأسمال الأسهم العادية	١٦٠٠٠٠٠	١,٩	٣٠٤٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٤٠٠٠٠٠	١,٩	٧٦٠٠٠٠
	٢٨٠٠٠٠٠		٥٣٢٠٠٠٠

- **يتم إثبات الاستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة في ٢٠٠٧/١/١ تاريخ الاقتناء كالتالي:**

٣٠٨٠٠٠٠		من حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة شركة الأنوار السعودية	٢٠٠٧/١/١
	٣٠٨٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية	
		إثبات الاستثمارات في ٨٠% من أسهم شركة الأنوار السعودية التابعة	

• يتم احتساب الفرق بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية في تاريخ الاقتناء كالتالي:

		جنيه
تكلفة الاستثمارات		٣٠٨٠٠٠٠
يطرح: القيمة الدفترية للاستثمارات:		
رأسمال الأسهم العادية	٣٠٤٠٠٠٠	
أرباح محتجزة	٧٦٠٠٠٠	
الإجمالي	٣٨٠٠٠٠٠	
نسبة السيطرة	%٨٠	
القيمة الدفترية للاستثمارات		(٣٠٤٠٠٠٠)
شهرة السيطرة		٤٠٠٠٠

ب - إعداد الميزانية المجمعة في تاريخ الاقتناء، وذلك باستخدام ورقة عمل مماثلة لتلك التي يتم الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة القابضة وشركاتها التابعة.

* لإعداد القوائم المالية المجمعة يتم استبعاد حقوق المساهمين في شركة الأنوار بجعل كل من حـ/ رأسمال الأسهم العادية مديناً بمبلغ ٣٠٤٠٠٠٠ جنيه، حـ/ الأرباح المحتجزة مديناً بمبلغ ٧٦٠٠٠٠ جنيه وحـ/ شهرة السيطرة مديناً بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه مقابل جعل حـ/ الاستثمارات في شركة الأنوار دائناً بمبلغ ٣٠٨٠٠٠٠ جنيه، حـ/ حقوق الأقلية دائناً بمبلغ ٧٦٠٠٠٠ جنيه [(٣٠٤٠٠٠٠ + ٧٦٠٠٠٠) × ٢٠%] كالتالي:

		من مذكورين	٢٠٠٧/١/١
٣٠٤٠٠٠٠		حـ/ رأسمال الأسهم العادية – شركة الأنوار السعودية	
٧٦٠٠٠٠		حـ/ الأرباح المحتجزة – شركة الأنوار السعودية	
٤٠٠٠٠		حـ/ شهرة السيطرة	
		إلى مذكورين	
	٣٠٨٠٠٠٠	حـ/ الاستثمارات في شركة الأنوار السعودية	
	٧٦٠٠٠٠	حـ/ حقوق الأقلية	

* تظهر ورقة عمل إعداد الميزانية المجمعة في تاريخ الاقتناء كالتالي:

شركة المنصورة للأسمدة

ورقة عمل الميزانية المجمعة في تاريخ الاقتناء ٢٠٠٧/١/١

نسبة السيطرة ٨٠%

البيان	شركة المنصورة للأسمدة (القابضة)	شركة الأنوار السعودية (التابعة)	تسويات واستبعادات		الميزانية المجمعة
			مدين	دائن	
الأصول:					
نقدية	٣٩٢٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠			٤١١٠٠٠٠
عملاء	١٥٠٠٠٠٠	٧٦٠٠٠٠			٢٢٦٠٠٠٠
مخزون	٢٠٠٠٠٠٠	٥٧٠٠٠٠			٢٥٧٠٠٠٠
أراضي	٣٥٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠			٤٤٥٠٠٠٠
مباني	٦٠٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠			٦٩٥٠٠٠٠
آلات ومعدات	١٠٠٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠			١١٩٠٠٠٠٠
استثمارات في شركة الأنوار	٣٠٨٠٠٠٠	-		(1)٣٠٨٠٠٠٠	-
شهرة سيطرة			(1)٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠
	٣٠٠٠٠٠٠٠	٥٣٢٠٠٠٠			٣٢٢٨٠٠٠٠
حقوق المساهمين والالتزامات:					
مجمع إهلاك أصول ثابتة	٨٠٠٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠			٨٣٨٠٠٠٠
دائنون	٢٠٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠			٢١٩٠٠٠٠
قرض سندات	٤٠٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠			٤٩٥٠٠٠٠
رأسمال الأسهم العادية	١٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٤٠٠٠٠	(1)٣٠٤٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٦٠٠٠٠٠٠	٧٦٠٠٠٠	(1)٧٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠٠٠
حقوق الأقلية				(1)٧٦٠٠٠٠	٧٦٠٠٠٠
	٣٠٠٠٠٠٠٠	٥٣٢٠٠٠٠			٣٢٢٨٠٠٠٠

ويلاحظ على ورقة العمل السابقة ما يلي:

أ - رصيد النقدية لدى الشركة القابضة في تاريخ الاقتناء ٣٩٢٠٠٠٠ جنيه = ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه قبل الاقتناء – ٣٠٨٠٠٠٠ جنيه تكلفة اقتناء الاستثمارات التي تمت بالقيد التالي في دفاتر الشركة القابضة:

٣٠٨٠٠٠٠		من حـ/ استثمارات في الشركة التابعة شركة الأنوار السعودية	٢٠٠٧/١/١
	٣٠٨٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية	
		إثبات اقتناء الاستثمارات في شركة الأنوار نقداً	

ب - شهرة السيطرة أصل من الأصول غير الملموسة في الميزانية المجمعة بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه وهي تعادل ٨٠% من هذه الشهرة حيث أنه من المفترض أن هناك شهرة أيضاً تعادل: ٢٠% إي ١٠٠٠٠ جنيه تخص حقوق الأقلية ولكننا أثبتنا الشهرة بما يعادل نصيب الشركة القابضة حسبما جرى العرف في الممارسة المحاسبية العملية.

جـ - تظهر حقوق الأقلية في الميزانية المجمعة بمبلغ ٧٦٠٠٠٠ جنيه تعادل ٢٠% من القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة التابعة (٣٠٤٠٠٠٠ + ٧٦٠٠٠٠ جنيه) × ٢٠% = ٧٦٠٠٠٠ جنيه.

د - تم استبعاد حقوق المساهمين في الشركة التابعة والتي تبلغ ٣٨٠٠٠٠٠ جنيه مقابل استبعاد الاستثمارات وإظهار حقوق الأقلية.

٤/٥/٥: ترجمة وإعداد القوائم المالية المجمعة بعد تاريخ الاقتناء:

بالطبع لا تكون عملية ترجمة القوائم المالية للكيان الأجنبي بعد تاريخ الاقتناء بالسهولة كما هو الحال في تاريخ الاقتناء حسبما أوضحنا في المثال السابق. لأنه بعد تاريخ الاقتناء ستكون هناك معاملات بالقطع تنعكس آثارها على قائمتي المركز المالي والدخل، خاصة معاملات؛ المبيعات، تكلفة المبيعات، التوزيعات المعلنة والمسددة على حملة الأسهم،

تحقق إيرادات فرعية وأرباح أخرى، وتحمل مصروفات بخلاف تكلفة المبيعات وخسائر أخرى، وغيرها من المعاملات.

ويلزم لإتمام عملية الترجمة بعد تاريخ الاقتناء إتباع قواعد الترجمة بالسعر الجاري، التي سبق وأشرنا إليها، بالإضافة إلى عدة قواعد محاسبية أخرى أهمها ما يلي:

أ - يتم ترجمة ميزان المراجعة في نهاية السنة المالية من تاريخ الاقتناء مع مراعاة عدة اعتبارات أهمها ما يلي:

* يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات بالسعر الجاري في تاريخ نهاية السنة هذه.

* يتم ترجمة كافة عناصر المصروفات والإيرادات بمتوسط سعر الصرف المرجح خلال السنة المنتهية في ذلك التاريخ.

* يتم ترجمة توزيعات الشركة التابعة على حملة الأسهم، سواء تمت فعلاً، أو تم الإعلان عنها فقط، بسعر الصرف في تاريخ الإعلان عن التوزيع، أو في تاريخ الإعلان عن التوزيع وسداده في حالة السداد الفوري.

* يتم ترجمة رأسمال الأسهم وعلاوة إصدار الأسهم، أي حقوق المساهمين للشركة التابعة بسعر الصرف في تاريخ الاقتناء، أي في بداية السنة.

* يتم ترجمة رصيد حساب الأرباح المحتجزة بالمقابل له في بداية السنة.

* تظهر أرباح (أو خسائر) تسويات الترجمة كمتمم حسابي في ميزان المراجعة المترجم دائن (أو مدين).

ب - تتحدد نتيجة الفترة للشركة التابعة بالعملة الوظيفية بمقابلة إيرادات الفترة بتكاليف الفترة، ويعتبر من ضمن إيرادات أو مصروفات ذات الفترة أرباح (أو خسائر) المعاملات بعملة أجنبية المحققة خلال الفترة.

جـ - القاعدة أنه في ظل طريقة المعدل الجاري لن تتأثر النسب المالية، خاصة نسبتي التداول ومجمل الربح، لأن محددات النسبة الأولى – الأصول والالتزامات الجارية – مترجمة بسعر صرف واحد وهو السعر الجاري في تاريخ الميزانية، بينما يتم ترجمة محددات النسبة الثانية – صافي المبيعات وتكلفة المبيعات – بمتوسط سعر الصرف خلال الفترة المحاسبية.

د - لتحليل وإثبات صحة حساب فروق تسويات الترجمة نهاية الفترة يتم تحليل وحساب التغير – زيادة أو نقص – في صافي الأصول خلال الفترة، وإضافته إلى – أو طرحه من – رصيد فروق تسويات الترجمة أول الفترة، كما يلي:

البيان	عملة وظيفية	سعر الصرف	جنيه
رصيد صافي الأصول أول الفترة	xx	١/١	xx
يضاف: (يطرح):			
- صافي دخل (خسارة) الفترة	xx	متوسط	xx
- التوزيعات على المساهمين	(xx)	تاريخ التوزيع	(xx)
رصيد صافي الأصول نهاية الفترة (س)			xx
مقابل رصيد صافي الأصول نهاية الفترة بالجنيه (ص)	xx	١٢/٣١	xx
الزيادة (النقص) في صافي الأصول (فروق تسويات الترجمة عن الفترة) (ص - س)			xx
يضاف:			
رصيد فروق تسويات الترجمة أول الفترة			xx
رصيد فروق تسويات الترجمة نهاية الفترة			xx

هـ - يتم الاعتراف في دفاتر الشركة القابضة بحصتها من توزيعات الشركة التابعة (التوزيعات × نسبة السيطرة)، في ظل طريقة حقوق الملكية بجعل حـ/ النقدية مديناً وحـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة دائناً. أما في ظل طريقة التكلفة فيجعل حـ/ النقدية مديناً وحـ/ إيرادات

الاستثمارات دائناً، وفي جميع الأحوال يستخدم في الترجمة سعر الصرف في تاريخ التوزيع.

و - يتم الاعتراف في دفاتر الشركة القابضة بنصيبها من صافي ربح (خسارة) الشركة التابعة عن الفترة – في ظل طريقة حقوق الملكية فقط – بجعل حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة مديناً، وحـ/ إيرادات الاستثمارات دائناً، وبالطبع باستخدام متوسط سعر الصرف خلال الفترة. وفي حالة الخسارة يجرى قيد عكسي.

ز - يتم الاعتراف في دفاتر الشركة القابضة بحصتها في فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة (فروق تسويات الترجمة × نسبة السيطرة) بجعل حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة مديناً وحـ/ فروق تسويات الترجمة دائناً – إذا كانت الفروق دائنة في ظل طريقة حقوق الملكية فقط بالطبع – أو العكس في حالة الفروق السالبة.

ح - في حالة إذا ما كانت تكلفة الاستثمارات أكبر من قيمتها الدفترية وكان الفرق يرجع إلى الشهرة، وكانت الشهرة تستهلك، يتم حساب وتسوية قسط استهلاك الشهرة وفروق تسويات ترجمتها كالتالي:

البيان	عملة وظيفية	سعر الصرف	جنيه
* قيمة الشهرة في تاريخ الاقتناء في بداية الفترة.	××	١/١	××
يطرح:			
قسط استهلاك الشهرة عن الفترة	(××)	المتوسط	(××)
القيمة الدفترية للشهرة في نهاية الفترة			(أ) ××
القيمة المعادلة لرصيد الشهرة نهاية الفترة	××	نهاية الفترة	(ب) ××
فروق تسويات الترجمة (ب – أ)			××

- يتم إثبات استهلاك الشهرة في دفاتر الشركة القابضة – بالعملة الوطنية بالطبع – وذلك بجعل حـ/ إيرادات الاستثمارات في الشركة التابعة مديناً – لكي يتم تخفيضه – وحـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة دائناً – باعتبار أن عبء استهلاك الشهرة من

المصروفات فيتم ترجمته بمتوسط سعر الصرف، وأنه يؤدي إلى زيادة خسارة الشركة التابعة أو يخفض ربحها عن الفترة.

- يتم في دفاتر الشركة القابضة الاعتراف بفروق تسوية ترجمة الشهرة وذلك بجعل حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة مديناً، حـ/ فروق تسويات الترجمة دائناً إذا كانت فروق التسوية دائنة، والعكس إذا كانت مدينة.

ط - يتم تصوير حساب الاستثمارات في الشركة التابعة لدى الشركة القابضة كما يلي:

حـ/ الاستثمارات (طريقة حقوق الملكية)

××	إلى حـ/ النقدية أو حـ/ ..... (ثمن الشراء في تاريخ الاقتناء)	××	من حـ/ النقدية (حصة القابضة في التوزيعات)
××	إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات (حصة القابضة في أرباح التابعة عن الفترة)	××	من حـ/ إيرادات الاستثمارات (عبء استهلاك الشهرة)
××	إلى حـ/ فروق تسويات الترجمة (حصة القابضة في أرباح تسويات الترجمة)	××	من حـ/ خسائر الاستثمارات (حصة القابضة في خسائر التابعة عن الفترة)
××	إلى حـ/ فروق تسويات الترجمة (حصة القابضة في أرباح تسويات ترجمة الشهرة)	××	من حـ/ فروق تسويات الترجمة (حصة القابضة في خسائر تسويات الترجمة بما فيها خسائر ترجمة الشهرة)
		××	رصيد ١٢/٣١
××		××	

ك - في نهاية الفترة المحاسبية يتم إقفال رصيد حـ/ إيرادات الاستثمارات بجعله مديناً في حـ/ الأرباح المحتجزة – للشركة القابضة بالطبع – بجعله دائناً، والعكس في حالة خسائر الاستثمارات. وبالمثل تماماً يتم إقفال الرصيد الدائن لحساب فروق تسويات الترجمة.

ل - لإعداد ورقة عمل القوائم المالية المجمعة يتم إجراء التسويات والاستبعادات التالية داخل ورقة العمل:

* استبعاد إيرادات الاستثمارات:

××		من حـ/ إيرادات الاستثمارات
		إلى مذكورين
	××	حـ/ توزيعات الشركة التابعة
	××	حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة.

- تحديد نصيب الأقلية من صافي دخل الشركة التابعة والتوزيعات على المساهمين:

××		من حـ/ صافي دخل حقوق الأقلية
		إلى مذكورين
	××	حـ/ توزيعات الشركة التابعة
	××	حـ/ حقوق الأقلية

- استبعاد حصة الشركة القابضة من التغير في فروق تسويات الترجمة الدائنة (والعكس إذا كانت مدينة).

××		من حـ/ فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة
	××	إلى حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة

- تحديد نصيب الأقلية من رصيد فروق تسويات الترجمة نهاية الفترة الدائن: (والعكس إذا كان مديناً):

××		من حـ/ حصة الأقلية في فروق تسويات الترجمة
	××	إلى حـ/ حقوق الأقلية

- استبعاد حقوق المساهمين في الشركة التابعة والاستثمارات والاعتراف بحقوق الأقلية:

		من مذكورين
xx		حـ/ رأسمال الأسهم – الشركة التابعة
xx		حـ/ الأرباح المحتجزة – الشركة التابعة
xx		حـ/ علاوة إصدار الأسهم – الشركة التابعة
xx		حـ/ الشهرة
		إلى مذكورين
	xx	حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة
	xx	حـ/ حقوق الأقلية

- استبعاد فروق تسوية ترجمة الشهرة الدائنة (والعكس إذا كانت مدينة):

xx		من حـ/ الشهرة
	xx	إلى حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة

- إثبات عبء استنفاذ الشهرة:

xx		من حـ/ المصروفات التشغيلية (العامة)
	xx	إلى حـ/ الشهرة

مثال:

في ٢٠٠٧/١/١ اقتنت شركة الأقصى التجارية ش. م. م ٨٠% من أسهم شركة المدينة السعودية مقابل ١٣٠٠٠٠٠ جنيه تكلفة استثمار قيمته الدفترية ١٢٠٠٠٠٠ جنيه، لأن من بين أغراضها السيطرة على الشركة السعودية لضمان تصريف منتجاتها بالسعودية، فإذا علمت أن:

١ - تقرر استهلاك شهرة السيطرة على عشر سنوات.

٢ - العملة المحلية والوظيفية للشركة التابعة الريال السعودي.

٣ - في ٢٠٠٧/١٠/١ أعلنت شركة المدينة عن توزيع مبلغ ١٢٥٠٠٠ ريال كوبونات أرباح على المساهمين ووزعتها فعلاً.

٤ - من ضمن مبيعات الشركة السعودية عملية بيع بمبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه مصري في ١/١ وقت أن كان سعر صرف الريال ١,٥ جنيه ومازالت الشركة تحتفظ بهذه الجنيهات حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١.

٥ - كانت أسعار الصرف للريال السعودي خلال سنة ٢٠٠٧ كالتالي:

في ٢٠٠٧/١/١ ١,٥ جنيه

في ٢٠٠٧/١٠/١ ١,٧ جنيه

في ٢٠٠٧/١٢/٣١ ٢ جنيه

متوسط سنة ٢٠٠٧ ١,٦ جنيه

٦ - كانت حسابات ميزانية الشركة القابضة والشركة التابعة في ٢٠٠٧/١/١ كالتالي:

البيان	شركة الأقصى القابضة (جنيه)	شركة المدينة التابعة (ريال سعودي)
نقدية	٣٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
عملاء	٧٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
مخزون	١٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
أراضي	١٧٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
آلات ومعدات	٨٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠
	١٥٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠
مجمع إهلاك	٤٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
دائنون	١٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
قرض سندات	٢٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
رأسمال أسهم عادية	٥٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٣٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
	١٥٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠

٧ - كان ميزان المراجعة لشركة المدينة السعودية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ كالتالي:

أسم الحساب	الرصيد (ريال سعودي)
نقدية	٢٥٧٠٠٠
عملة أجنبية	٢١٠٠٠
عملاء	٢١٠٠٠٠
مخزون	١٠٠٠٠٠
أراضي	١٠٠٠٠٠
آلات ومعدات	٩٠٠٠٠٠
تكلفة المبيعات	٤٥٠٠٠٠
مصاريف تشغيلية	٢٩٠٠٠٠
خسائر معاملات بعملة أجنبية	٧٠٠٠
توزيعات مسددة للمساهمين	١٢٥٠٠٠
	٢٤٦٠٠٠٠
مجمع إهلاك	١٥٠٠٠٠
دائنون	٦٠٠٠٠
قرض سندات	٢٥٠٠٠٠
رأسمال أسهم عادية	٨٠٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٢٠٠٠٠٠
مبيعات	١٠٠٠٠٠٠
	٢٤٦٠٠٠٠

والمطلوب:

١ - إعداد الميزانية المجمعة في ٢٠٠٧/١/١.

٢ - إعداد القوائم المالية المجمعة في ٢٠٠٧/١٢/٣١.

الحــل

١ - الميزانية المجمعة في ٢٠٠٧/١/١

أ - إثبات اقتناء الاستثمارات في دفاتر الشركة القابضة بالتكلفة:

١٣٠٠٠٠٠		من حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة المدينة	٢٠٠٧/١/١
	١٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية	
		إثبات اقتناء استثمارات في الشركة التابعة بمبلغ ١٣٠٠٠٠٠ جنيه مقابل السيطرة بنسبة ٨٠%	

ويترتب على هذا القيد زيادة رصيد حـ/ الاستثمارات بمبلغ ١٣٠٠٠٠٠ جنيه مقابل نقص رصيد حـ/ النقدية بذات المبلغ ليصبح ٢٢٠٠٠٠٠ جنيه = ٣٥٠٠٠٠٠ – ١٣٠٠٠٠٠ جنيه.

ب - تحديد الفرق بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية:

تكلفة الاستثمارات		١٣٠٠٠٠٠ جنيه
رأسمال الأسهم لشركة المدينة		
٨٠٠٠٠٠ ريال × ١,٥ جنيه =	١٢٠٠٠٠٠	
أرباح محتجزة لشركة المدينة		
٢٠٠٠٠٠ ريال × ١,٥ جنيه =	٣٠٠٠٠٠	
	١٥٠٠٠٠٠	
× نسبة السيطرة	٨٠%	
القيمة الدفترية للاستثمارات		(١٢٠٠٠٠٠)
شهرة السيطرة		١٠٠٠٠٠

جـ - لإعداد ورقة عمل الميزانية المجمعة في تاريخ الاقتناء ٢٠٠٧/١/١، يتم استبعاد رأسمال الأسهم والأرباح المحتجزة في الشركة التابعة مقابل استبعاد الاستثمارات وإثبات شهرة السيطرة، حقوق الأقلية كالتالي:

		من منكورين	٢٠٠٧/١/١
١٢٠٠٠٠٠		حـ/ راسمال الأسهم العادية – شركة المدينة	
٣٠٠٠٠٠		حـ/ الأرباح المحتجزة- الشركة المدينة	
١٠٠٠٠٠		حـ/ شهرة السيطرة	
		إلى منكورين	
	١٣٠٠٠٠٠	حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة - المدينة	
	٣٠٠٠٠٠	حـ/ حقوق الأقلية	

ب - تظهر حسابات ميزانية شركة المدينة مترجمة إلى الجنيه بسعر الصرف في ٢٠٠٧/١/١ وقدره ١,٥ جنيه للريال كالتالي:

البيان	الرصيد بالريال	بسعر الصرف في ٢٠٠٧/١/١	الرصيد بالجنيه
نقدية	٥٠٠٠٠	١,٥	٧٥٠٠٠
عملاء	٢٠٠٠٠٠	١٥	٣٠٠٠٠٠
مخزون	١٥٠٠٠٠	١,٥	٢٢٥٠٠٠
أراضي	١٠٠٠٠٠	١,٥	١٥٠٠٠٠
آلات ومعدات	٩٠٠٠٠٠	١,٥	١٣٥٠٠٠٠
	١٤٠٠٠٠٠		٢١٠٠٠٠٠
مجمع إهلاك	١٠٠٠٠٠	١,٥	١٥٠٠٠٠
دائنون	٥٠٠٠٠	١,٥	٧٥٠٠٠
قرض سندات	٢٥٠٠٠٠	١,٥	٣٧٥٠٠٠
رأسمال أسهم عادية	٨٠٠٠٠٠	١,٥	١٢٠٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٢٠٠٠٠٠	١,٥	٣٠٠٠٠٠
	١٤٠٠٠٠٠		٢١٠٠٠٠٠

د - تظهر ورقة عمل الميزانية المجمعة في تاريخ الاقتناء كالتالي:

البيان	شركة الأقصى القابضة	شركة المدينة التابعة	تسويات واستبعادات		الميزانية المجمعة
			مدين	دائن	
نقدية	٢٢٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠			٢٢٧٥٠٠٠
عملاء	٧٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠			١٠٥٠٠٠٠
مخزون	١٠٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠			١٢٢٥٠٠٠
أراضي	١٧٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠			١٩٠٠٠٠٠
آلات ومعدات	٨٠٠٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠			٩٣٥٠٠٠٠
شهرة سيطرة			(١)١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠
استثمارات في شركة المدينة	١٣٠٠٠٠٠			(١)١٣٠٠٠٠٠	
	١٥٠٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠			١٥٩٠٠٠٠٠
مجمع إهلاك	٤٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠			٤١٥٠٠٠٠
دائنون	١٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠			١٠٧٥٠٠٠
قرض سندات	٢٠٠٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠			٢٣٧٥٠٠٠
رأسمال أسهم عادية	٥٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	(١)١٢٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	(١)٣٠٠٠٠٠		٣٠٠٠٠٠٠
حقوق الأقلية				(١)٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
	١٥٠٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠	١٥٩٠٠٠٠٠

٢ - إعداد القوائم المالية المجمعة بعد سنة من تاريخ الاقتناء.

لإعداد القوائم المالية المجمعة بعد سنة من تاريخ الاقتناء سيتم إتباع الخطوات التالية:

* إعداد ميزان المراجعة المترجم للشركة التابعة في ٢٠٠٧/١٢/٣١.
* تحليل وإثبات صحة رقم فروق الترجمة سواء كان دائناً أو مديناً.
* عمل التسويات اللازمة في دفاتر الشركة القابضة وفقاً لطريقة حقوق الملكية.

* إجراء قيود الاستبعادات والتسويات في ورقة العمل.

* إعداد ورقة عمل القوائم المالية المجمعة.

أ - إعداد ميزان المراجعة المترجم للشركة التابعة في ٢٠٠٧/١٢/٣١:

الحساب	الرصيد بالريال	سعر الصرف	الرصيد بالجنيه المصري
نقدية	٢٥٧٠٠٠	٢	٥١٤٠٠٠
عملة أجنبية	٢١٠٠٠	٢	٤٢٠٠٠
عملاء	٢١٠٠٠٠	٢	٤٢٠٠٠٠
مخزون	١٠٠٠٠٠	٢	٢٠٠٠٠٠
أراضي	١٠٠٠٠٠	٢	٢٠٠٠٠٠
آلات ومعدات	٩٠٠٠٠٠	٢	١٨٠٠٠٠٠
تكلفة المبيعات	٤٥٠٠٠٠	١,٦	٧٢٠٠٠٠
مصاريف تشغيلية	٢٩٠٠٠٠	١,٦	٤٦٤٠٠٠
خسائر معاملات بعملة أجنبية	٧٠٠٠	١,٦	١١٢٠٠
توزيعات مسددة للمساهمين	١٢٥٠٠٠	١,٧	٢١٢٥٠٠
	٢٤٦٠٠٠٠		٤٥٨٣٧٠٠
مجمع إهلاك	١٥٠٠٠٠	٢	٣٠٠٠٠٠
دائنون	٦٠٠٠٠	٢	١٢٠٠٠٠
قرض سندات	٢٥٠٠٠٠	٢	٥٠٠٠٠٠
رأسمال أسهم عادية	٨٠٠٠٠٠	١,٥	١٢٠٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٢٠٠٠٠٠	مقابل	٣٠٠٠٠٠
مبيعات	١٠٠٠٠٠٠	١,٦	١٦٠٠٠٠٠
فروق تسويات ترجمة (متمم)			٥٦٣٧٠٠
	٢٤٦٠٠٠٠		٤٥٨٣٧٠٠

ويلاحظ على هذا الميزان المترجم ما يلي:

- تم ترجمة كل عناصر الأصول والالتزامات بالسعر الجاري للريال في ٢٠٠٧/١٢/٣١ ويساوي ٢ جنيه للريال.
- تم ترجمة عناصر المصروفات – تكلفة البضاعة المباعة، المصاريف التشغيلية وخسائر المعاملات بالعملة الأجنبية –

وعناصر الأيرادات – إيراد المبيعات – بمتوسط سعر الصرف خلال سنة ٢٠٠٧ ويساوي ١,٦ جنيه للريال.

- تم ترجمة التوزيعات على المساهمين – وهو حساب حقوق مساهمين سالب - بسعر الصرف في تاريخ إعلان التوزيعات، في ٢٠٠٧/١٠/١ ويساوي ١,٧ جنيه للريال. وأن تم سداد التوزيعات في نفس اليوم فلا مشاكل. وبالطبع باقتراض انه تم الإعلان فقط عن التوزيعات كانت سوف تعتبر التزاماً وتترجم بنفس السعر ١,٧ جنيه للريال.
- تم ترجمة رأسمال الأسهم بسعر الصرف في تاريخ السيطرة وهو ٢٠٠٧/١/١ ويساوي ١,٥ جنيه للريال.
- تم ترجمة رصيد الأرباح المحتجزة بالمقابل له في بداية الفترة كما هو موضح في ورقة عمل ترجمة ميزان المراجعة للشركة التابعة في تاريخ السيطرة ٢٠٠٧/١/١.
- سيان ظهر حـ/ مجمع الإهلاك ضمن الخصوم، أو مطروحا من الأصول ضمن الحسابات المدينة، فإنه يتم ترجمته بالسعر الجاري في ٢٠٠٧/١٢/٣١ مثل الأصول تماماً.
- يظهر رصيد فروق تسويات الترجمة كمتمم حسابي، فإن كان رصيداً دائناً يعتبر أرباح وإن كان رصيداً مديناً يعتبر من الخسائر، وفي الحالتين فهو من حسابات حقوق المساهمين.

ب - بالنسبة لرصيد خسائر المعاملات بعملة أجنبية فقد تم الاعتراف به كالتالي:

في تاريخ إتمام عملية بيع البضاعة بمعرفة الشركة التابعة بمبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه تم إثبات المعاملة بدفاتر الشركة التابعة بالريال بمبلغ ٢٨٠٠٠ ريال = ٤٢٠٠٠ جنيه ÷ ١,٥ جنيه = ٢٨٠٠٠ ريال.

٢٨٠٠٠		من حـ/ عملات أجنبية – جنيه مصري	١/١
	٢٨٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		إثبات بيع بضاعة بمبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه مصري بسعر صرف ١,٥ جنيه للريال (٠,٦٦٦٧ ريال للجنيه)	

وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ نتيجة انخفاض سعر صرف الجنيه أمام الريال من ١,٥ جنيه للريال في ١/١ إلى ٢ جنيه للريال في ١٢/٣١ فإن الشركة التابعة تحقق خسائر على الجنيهات التي لديها مقدارها ٧٠٠٠ جنيه كالتالي:

في ١/١ ٤٢٠٠٠ جنيه ÷ ١,٥ = ٢٨٠٠٠ ريال

في ١٢/٣١ ٤٢٠٠٠ جنيه ÷ ٢ = ٢١٠٠٠ ريال

خسائر العملة ٧٠٠٠

وتم الاعتراف بهذه الخسائر في ٢٠٠٧/١٢/٣١ كالتالي:

٧٠٠٠		من حـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية – جنيه مصري	١٢/٣١
	٧٠٠٠	إلى حـ/ عملات أجنبية – جنيه مصري	
		تسوية رصيد العملات من الجنيهات بخسائر سعر صرف الجنيه أمام الريال	

وترتب على هذا القيد الاعتراف بخسائر معاملات أجنبية بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه وتخفيض رصيد العملات الأجنبية ليصبح ٢١٠٠٠ جنيه.

د - لأغراض قياس نتيجة أعمال الشركة التابعة عن السنة المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ تعتبر خسائر (أو أرباح) المعاملات بعملة أجنبية من عناصر الدخل. ويمكن حساب نتيجة أعمال الشركة التابعة وفقاً لذلك عن سنة ٢٠٠٧ كالتالي:

		ريال سعودي
الإيرادات:		
المبيعات		١٠٠٠٠٠٠
يطرح: المصروفات:		
تكلفة المبيعات	٤٥٠٠٠٠	
مصروفات تشغيلية	٢٩٠٠٠٠	
خسائر المعاملات بعملة أجنبية	٧٠٠٠	
		(٧٤٧٠٠٠)
صافي الربح		٢٥٣٠٠٠

د - بالنسبة لنسبتي التداول ومجمل الربح يتضح الآتي:

* لا تتأثر نسبة التداول (الأصول المتداولة ÷ الالتزامات قصيرة الأجل) بترجمة أصول والتزامات الشركة التابعة في ظل طريقة سعر الصرف الجاري لأنها تترجم بنفس السعر في ٢٠٠٧/١٢/٣١ كالتالي:

البيان	ريال سعودي		جنيه مصري	
الأصول المتداولة:				
نقدية	٢٥٧٠٠٠		٥١٤٠٠٠	
عملة أجنبية	٢١٠٠٠		٤٢٠٠٠	
عملاء	٢١٠٠٠٠		٤٢٠٠٠٠	
مخزون	١٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠	
		٥٨٨٠٠٠		١١٧٦٠٠٠
		÷		÷
الالتزامات قصيرة الأجل:				
دائنون		٦٠٠٠٠		١٢٠٠٠٠
نسبة التداول		٩,٨		٩,٨

• لا تتأثر نسبة مجمل الربح (مجمل الربح ÷ صافي المبيعات) للشركة التابعة بترجمة قائمة الدخل لأن كل من صافي المبيعات وتكلفة المبيعات يتم ترجمته بمتوسط سعر الصرف كالتالي:

البيان	ريال سعودي	جنيه مصري
المبيعات	١٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠
يطرح:		
تكلفة المبيعات	(٤٥٠٠٠٠)	(٧٢٠٠٠٠)
مجمل الربح	٥٥٠٠٠٠	٨٨٠٠٠٠
نسبة مجمل الربح	٥٥%	٥٥%

هـ - تحليل وإثبات صحة فروق تسويات الترجمة:

يتم تحليل وإثبات فروق تسويات ترجمة القوائم المالية للشركة التابعة كالتالي:

البيان	ريال سعودي	سعر الصرف	جنيه مصري
صافي الأصول في ٢٠٠٧/١/١ بداية الفترة	١٠٠٠٠٠٠	١,٥	١٥٠٠٠٠٠
التغيرات في صافي الأصول خلال السنة:			
صافي دخل الفترة	٢٥٣٠٠٠	١,٦	٤٠٤٨٠٠
توزيعات على المساهمين	(١٢٥٠٠٠)	١,٧	(٢١٢٥٠٠)
			١٦٩٢٣٠٠
صافي الأصول مترجم بسعر الصرف في نهاية الفترة	١١٢٨٠٠٠	٢	٢٢٥٦٠٠٠
صافي الزيادة في صافي الأصول خلال الفترة (فروق تسويات الترجمة عن الفترة)			٥٦٣٧٠٠
يضاف:			
رصيد فروق تسويات الترجمة أول الفترة			xx
رصيد فروق تسويات الترجمة نهاية الفترة (دائن)			٥٦٣٧٠٠

ويلاحظ على التحليل السابق ما يلي:

- صافي الأصول في ٢٠٠٧/١/١ بداية الفترة = مجموع الأصول – مجموع الالتزامات = حقوق المساهمين.

  = ٨٠٠٠٠٠ ريال رأس المال + ٢٠٠٠٠٠ ريال أرباح محتجزة

- صافي الأصول في ٢٠٠٧/١٢/٣١ نهاية الفترة = صافي الأصول بداية الفترة ١٠٠٠٠٠٠ ريال + صافي دخل الفترة ٢٥٣٠٠٠ ريال – التوزيعات على المساهمين ١٢٥٠٠٠ ريال.

- حتى ولو لم تسدد التوزيعات على المساهمين فإن مجرد الإعلان عنها يخفض حقوق المساهمين، وإن كان سيؤدي إلى زيادة الالتزامات.

- تم ترجمة صافي الأصول بداية الفترة بسعر الصرف في تاريخ الاقتناء وهو ١,٥ جنيه للريال، كما تم ترجمة صافي دخل الفترة بمتوسط سعر الصرف خلال الفترة وقدره ١,٦ جنيه للريال، كما تم ترجمة التوزيعات على المساهمين – كما سبق وأشرنا – بسعر الصرف في تاريخ الإعلان عن التوزيعات ١,٧ جنيه للريال.

- تم ترجمة صافي الأصول نهاية الفترة ٢٠٠٧/١٢/٣١ بسعر الصرف الجاري في ذلك التاريخ وهو ٢ جنيه للريال.

- رصيد فروق تسويات الترجمة في نهاية الفترة = رصيد فروق تسويات الترجمة في بداية الفترة ± فروق تسويات الترجمة عن الفترة.

و - للاعتراف في دفاتر الشركة القابضة بحصتها في صافي دخل وتوزيعات الشركة التابعة وكذا استهلاك شهرة السيطرة وإثبات حصتها في فروق تسويات الترجمة تجري القيود التالية في دفاتر الشركة القابضة (بالجنيه):

* في ٢٠٠٧/١٠/١ يتم إثبات تحصيل نصيب الشركة القابضة من توزيعات التابعة بما يعادل حصتها في هذه التوزيعات وبسعر الصرف في ذلك التاريخ ١٢٥٠٠٠ ريال × ٨٠% نسبة السيطرة × ١,٧ جنيه للريال = ١٧٠٠٠٠ جنيه وذلك بجعل حـ/ النقدية مديناً وحـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة دائناً كالتالي:

١٧٠٠٠٠		من حـ/ النقدية	٢٠٠٧/١٠/١
	١٧٠٠٠٠	إلى حـ/ استثمارات في الشركة التابعة - شركة المدينة السعودية	
		إثبات تحصيل حصة الشركة من توزيعات شركة المدينة (١٢٥٠٠٠ ريال × ١,٧ جنيه × ٨٠%)	

• في ٢٠٠٧/١٢/٣١ يتم إثبات نصيب الشركة القابضة في صافي دخل الشركة التابعة عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ باستخدام متوسط سعر الصرف كالتالي: ٢٥٣٠٠٠ ريال صافي ربح الشركة التابعة × ١,٦ جنيه متوسط سعر الصرف × ٨٠% نسبة السيطرة = ٣٢٣٨٤٠ جنيه وذلك بجعل حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة مديناً وحـ/ إيرادات الاستثمارات دائناً كالتالي:

٣٢٣٨٤٠		من حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة - شركة المدينة	٢٠٠٧/١٢/٣١
	٣٢٣٨٤٠	إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات في الشركة التابعة	
		إثبات نصيب الشركة القابضة في صافي دخل شركة المدينة التابعة (٢٥٣٠٠٠ ريال × ١,٦ جنيه × ٨٠%)	

• يتم إثبات نصيب الشركة القابضة في فروق تسويات الترجمة عن الفترة ٥٦٣٧٠٠ جنيه × ٨٠% = ٤٥٠٩٦٠ جنيه وذلك بجعل

حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة مديناً وحـ/ أرباح تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة دائناً (باعتباره أحد حسابات الإيرادات في دفاتر الشركة القابضة) كالتالي:

٤٥٠٩٦٠		من حـ/ استثمارات في الشركة التابعة – شركة المدينة	٢٠٠٧/١٢/٣١
	٤٥٠٩٦٠	إلى حـ/ فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة	
		إثبات نصيب الشركة القابضة في التغير في فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة عن الفترة (٥٦٣٧٠٠ جنيه × ٨٠%)	

- يتم إثبات استهلاك شهرة السيطرة وتسويات ترجمة الرصيد المدين للشهرة بعد الاستهلاك أو القيمة الدفترية للشهرة. وبالطبع فإن قيمة الشهرة بالعملة الوظيفية للشركة التابعة – الريال السعودي – تبلغ ٦٦٦٦٧ ريال = ١٠٠٠٠٠ جنيه ÷ ١,٥ جنيه سعر الصرف في تاريخ السيطرة. ويتم حساب استهلاكها وفروق ترجمتها كالتالي:

البيان	ريال سعودي	سعر الصرف	جنيه مصري
قائمة الدخل:			
قيمة الشهرة في تاريخ السيطرة في ٢٠٠٧/١/١	٦٦٦٦٧	١,٥	١٠٠٠٠٠
قسط اهلاك الفترة (٦٦٦٦٧ ÷ ١٠)	(٦٦٦٧)	١,٦	(١٠٦٦٧)
القيمة الدفترية للشهرة في ٢٠٠٧/١٢/٣١	٦٠٠٠٠		٨٩٣٣٣
قائمة المركز المالي:			
رصيد الشهرة في ٢٠٠٧/١٢/٣١ بالسعر الجاري	٦٠٠٠٠	٢	١٢٠٠٠٠
أرباح تسويات ترجمة (دائن)			٣٠٦٦٧

- يتم إثبات قسط استهلاك الشهرة بجعل حـ/ إيرادات الاستثمارات في الشركة التابعة مديناً (لكي يتم تخفيضه) مقابل جعل حـ/

الاستثمارات في الشركة التابعة دائناً – لكي يتم تخفيض الاستثمارات – بمبلغ ١٠٦٦٧ جنيه كالتالي:

٢٠٠٧/١٢/٣١	من حـ/ إيرادات الاستثمارات في الشركة التابعة – شركة المدينة		١٠٦٦٧
	إلى حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة – شركة المدينة	١٠٦٦٧	
	إثبات استهلاك شهرة السيطرة عن الفترة بمبلغ ٦٦٦٧ ريال بسعر صرف ١,٦ جنيه للريال		

وغني عن القول بالطبع أن هناك معالجة محاسبية منطقية تؤدي إلى نفس النتيجة وذلك بتوسط حـ/ مصروف استهلاك الشهرة حيث يجعل مديناً في قيد تسوية الاستهلاك ثم يقفل بجعله دائناً – في حـ/ إيرادات الاستثمارات.

- يتم الاعتراف بفروق تسويات ترجمة الشهرة كأصل باعتبار هذه الفروق أحد عناصر دخل الشركة القابضة – إيراداً أو مصروفاً – ولأن هناك زيادة في سعر الصرف خلال السنة فإن هذه الفروق ستكون دائنة كإيراد، وذلك بجعل حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة مديناً مقابل جعل حـ/ فروق تسويات الترجمة دائناً بمبلغ ٣٠٦٦٧ جنيه كالتالي:

٢٠٠٧/١٢/٣١	من حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة – شركة المدينة		٣٠٦٦٧
	إلى حـ/ فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة	٣٠٦٦٧	
	إثبات أرباح تسويات الترجمة لزيادة قيمة الشهرة (١٢٠٠٠٠ – ٨٩٣٠٠٠ جنيه)		

ز - لتصوير حساب الاستثمارات في الشركة التابعة – شركة المدينة - يتم ترحيل القيود السابقة المؤثرة في هذا الحساب كالتالي:

منه — حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة – شركة المدينة — له

من حـ/ النقدية (التوزيعات في ٢٠٠٧/١٠/١)	١٧٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية (ثمن الشراء في ٢٠٠٧/١/١)	١٣٠٠٠٠٠
من حـ/ إيرادات الاستثمارات في الشركة التابعة (عبء إستهلاك شهرة السيطرة عن الفترة)	١٠٦٦٧	إلى حـ/ إيرادات الاستثمارات (حصة الشركة القابضة في أرباح الشركة التابعة عن السنة) في ٢٠٠٧/١٢/٣١	٣٢٣٨٤٠
		إلى حـ/ فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة (حصة الشركة القابضة في أرباح تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة) في ٢٠٠٧/١٢/٣١	٤٥٠٩٦٠
رصيد الميزانية ٢٠٠٧/١٢/٣١	١٩٢٤٨٠٠	إلى حـ/ فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة (حصة الشركة القابضة في أرباح تسوية ترجمة الشهرة) في ٢٠٠٧/١٢/٣١	٣٠٦٦٧
	٢١٠٥٤٦٧		٢١٠٥٤٦٧

وغني عن القول بأنه سيتم إقفال حسابي فروق تسويات الترجمة، إيرادات الاستثمارات في حساب الأرباح المحتجزة للشركة القابضة بجعل كل من الحسابين مديناً مقابل جعل حـ/ الأرباح المحتجزة دائناً في ٢٠٠٧/١٢/٣١ كالتالي:

٢٠٠٧/١٢/٣١	من حـ/ إيرادات الاستثمارات – في الشركة التابعة إلى حـ/ الأرباح المحتجزة إقفال رصيد حـ/ إيرادات الاستثمارات (٣٢٣٨٤٠ – ١٠٦٦٧) في حـ/ الأرباح المحتجزة	٣١٣١٧٣	٣١٣١٧٣
	من حـ/ فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة إلى حـ/ الأرباح المحتجزة إقفال رصيد حـ/ أرباح تسويات الترجمة (٤٥٠٩٦٠ + ٣٠٦٦٧) في حـ/ الأرباح المحتجزة	٤٨١٦٢٧	٤٨١٦٢٧

ح - ورقة عمل القوائم المالية المجمعة:

بعد الانتهاء من عملية الترجمة يتم إعداد ورقة عمل القوائم المالية المجمعة. ولإعداد هذه الورقة تجري القيود التالية للتسويات والاستبعادات داخل ورقة العمل، وليس لدى أي من الشركتين:

- استبعاد إيرادات الاستثمارات في الشركة التابعة، وذلك بجعل حـ/ إيرادات الاستثمارات في الشركة التابعة مديناً بمبلغ ٣١٣١٧٣ جنيه (٣٢٣٨٤٠ جنيه حصة الشركة القابضة – ١٠٦٦٧ جنيه عبء إستهلاك الشهرة) مقابل جعل حـ/ توزيعات الشركة التابعة دائناً بمبلغ ١٧٠٠٠٠ جنيه وحـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة دائناً بمبلغ ١٤٣١٧٣ جنيه = (٣١٣١٧٣ جنيه – ١٧٠٠٠٠ جنيه) كالتالي:

١٢/٣١	من حـ/ إيرادات الاستثمارات إلى مذكورين حـ/ توزيعات الشركة التابعة حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة – شركة المدينة	 ١٧٠٠٠٠ ١٤٣١٧٣	٣١٣١٧٣

- تحديد نصيب الأقلية في صافي دخل الشركة التابعة عن العام وكذا التوزيعات على المساهمين، وذلك بجعل حـ/ صافي دخل حقوق الأقلية مديناً بمبلغ ٨٠٩٦٠ جنيه = ٤٠٤٨٠٠ جنيه صافي دخل الشركة التابعة عن الفترة × ٢٠% حصة الأقلية مقابل جعل حـ/ توزيعات الشركة التابعة دائناً بمبلغ ٤٢٥٠٠ جنيه = ٢١٢٥٠٠ جنيه توزيعات × ٢٠% حصة الأقلية، وجعل حـ/ حقوق الأقلية دائناً بالفرق ٣٨٤٦٠ جنيه = ٨٠٩٦٠ ـ ٤٢٥٠٠ جنيه كالتالي:

١٢/٣١	من حـ/ صافي دخل حقوق الأقلية		٨٠٩٦٠
	إلى مذكورين		
	حـ/ توزيعات الشركة التابعة	٤٢٥٠٠	
	حـ/ حقوق الأقلية	٣٨٤٦٠	

- استبعاد حصة الشركة القابضة من التغير في فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة، وذلك بجعل حـ/ أرباح تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة مديناً بمبلغ ٤٥٠٩٦٠ جنيه مقابل جعل حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة دائناً بذات المبلغ كالتالي:

١٢/٣١	من حـ/ فروق تسويات ترجمة حسابات الشركة التابعة		٤٥٠٩٦٠
	إلى حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة	٤٥٠٩٦٠	

- تحديد نصيب الأقلية من رصيد فروق تسويات الترجمة نهاية الفترة وقدره ٥٦٣٧٠٠ جنيه × ٢٠% = ١١٢٧٤٠ جنيه بجعل حـ/ حصة الأقلية مديناً في فروق التسوية وحـ/ حقوق الأقلية دائناً كالتالي:

١٢/٣١	من حـ/ حصة الأقلية في فروق التسوية		١١٢٧٤٠
	إلى حـ/ حقوق الأقلية	١١٢٧٤٠	

- استبعاد رصيد حـ/ الاستثمارات أول الفترة وإثبات شهرة السيطرة والاعتراف بحقوق الأقلية وذلك بجعل كل من؛ حـ/ رأسمال الأسهم

(الشركة التابعة) مديناً بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ جنيه، حـ/ الأرباح المحتجزة ٢٠٠٧/١/١ مديناً بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه، حـ/ فروق تسويات ترجمة ٢٠٠٧/١/١ مديناً (إن وجد) و حـ/ شهرة السيطرة مديناً بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه مقابل جعل كل من؛ حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة دائناً بمبلغ ١٣٠٠٠٠٠ جنيه، حـ/ حقوق الأقلية دائناً بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه كالتالي:

١٢/٣١	من مذكورين		
	حـ/ رأسمال الأسهم العادية-شركة المدينة		١٢٠٠٠٠٠
	حـ/ أرباح محتجزة- شركة المدينة		٣٠٠٠٠٠
	حـ/ شهرة السيطرة		١٠٠٠٠٠
	إلى مذكورين		
	حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة - شركة المدينة	١٣٠٠٠٠٠	
	حـ/ حقوق القلية	٣٠٠٠٠٠	
	(١٢٠٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠) × ٢٠%		

- استبعاد فروق تسوية ترجمة الشهرة التي تم إضافتها على حـ/ الاستثمارات بدفاتر الشركة القابضة في نهاية الفترة، وذلك بجعل حـ/ شهرة السيطرة مديناً بمبلغ ٣٠٦٦٧ جنيه مقابل جعل حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة دائناً بذات المبلغ كالتالي:

١٢/٣١	من حـ/ شهرة السيطرة		٣٠٦٦٧
	إلى حـ/ الاستثمارات في الشركة التابعة - شركة المدينة	٣٠٦٦٧	

- إثبات استنفاذ الشهرة وذلك بجعل حـ/ مصروفات تشغيلية مديناً مقابل جعل حـ/ الشهرة دائناً بمبلغ ١٠٦٦٧ جنيه كالتالي:

١٢/٣١	من حـ/ مصروفات تشغيلية		١٠٦٦٧
	إلى حـ/ شهرة السيطرة	١٠٦٦٧	

- بناءاً على ما سبق تظهر ورقة عمل القوائم المالية المجمعة في ٢٠٠٧/١٢/٣١ كالتالي:

البيان	شركة الأقصى القابضة	شركة المدينة التابعة	تسويات واستبعادات		القوائم المالية المجمعة
			مدين	دائن	
المبيعات	٤٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠			٥٦٠٠٠٠٠
إيرادات الاستثمارات	٣١٣١٧٣	-	٣١٣١٧٣[١]		-
(س)	٤٣١٣١٧٣	١٦٠٠٠٠٠			٥٦٠٠٠٠٠
تكلفة المبيعات	١٧٠٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠			٢٤٢٠٠٠٠
مصاريفتشغيلية	٩٠٠٠٠٠	٤٦٤٠٠٠	١٠٦٦٧[٧]		١٣٧٤٦٦٧
خسائر معاملات بعملة أجنبية	-	١١٢٠٠			١١٢٠٠
(ص)	٢٦٠٠٠٠٠	١١٩٥٢٠٠			٣٨٠٥٨٦٣
صافي دخل حقوق الأقلية					١٧٩٤١٣٣
صافي الدخل عن الفترة			٨٠٩٦٠[٢]		(٨٠٩٦٠)
(س – ص)	١٧١٣١٧٣	٤٠٤٨٠٠	٤٠٤٨٠٠		١٧١٣١٧٣
أرباح محتجزة ١/١	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠[٥]		٣٠٠٠٠٠٠
صافي دخل الفترة	١٧١٣١٧٣	٤٠٤٨٠٠	٤٠٤٨٠٠		١٧١٣١٧٣
	٤٧١٣١٧٣	٧٠٤٨٠٠	٧٠٤٨٠٠		٤٧١٣١٧٣
توزيعات معلنة	(٦٠٠٠٠٠)	(٢١٢٥٠٠)		١٧٠٠٠٠[١] ٤٢٥٠٠[٢]	(٦٠٠٠٠٠)
أرباح محتجزة ١٢/٣١ (ط)	٤١١٣١٧٣	٤٩٢٣٠٠	٧٠٤٨٠٠	٢١٢٥٠٠	٤١١٣١٧٣
نقدية	٤٣٢٨٠٠٠	٥١٤٠٠٠			٤٨٤٢٠٠٠
عملة أجنبية	-	٤٢٠٠٠			٤٢٠٠٠
عملاء	٧٥٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠			١١٧٠٠٠٠
مخزون	١٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠			١٢٠٠٠٠٠
أراضي	١٧٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠			١٩٥٠٠٠٠
آلات ومعدات	٨٠٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠		١٤٣١٧٣[١]	٩٨٠٠٠٠٠
استثمارات في شركة المدينة	١٩٢٤٨٠٠			٤٥٠٩٦٠[٣] ١٣٠٠٠٠٠[٤]	-
شهرة السيطرة			١٠٠٠٠٠٠[٥] ٣٠٦٦٧[٦]	٣٠٦٦٧[٦] xxx[٨] ١٠٦٦٧[٧]	١٢٠٠٠٠
	١٧٧٥٢٨٠٠	٣١٧٦٠٠٠			١٩١١٢٤٠٠٠
مجمع الإهلاك	٤٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠			٤٨٠٠٠٠٠
دائنون	١٦٥٨٠٠٠	١٢٠٠٠٠			١٧٧٨٠٠٠
قرض سندات	٢٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠			٢٥٠٠٠٠٠
رأسمال الأسهم العادية	٥٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠[٥]		٥٠٠٠٠٠٠
أرباح محتجزة (ط)	٤١١٣١٧٣	٤٩٢٣٠٠	٧٠٤٨٠٠	٢١٢٥٠٠	٤١١٣١٧٣
صافي فروق تسويات الترجمة (ع)	٤٨١٦٢٧	٥٦٣٧٠٠	٥٦٣٧٠٠		٤٨١٦٢٧
حقوق الأقلية				٣٨٤٦٠[٢] ١١٢٧٤٠[٤] ٣٠٠٠٠٠[٥]	٤٥١٢٠٠
	١٧٧٥٢٨٠٠	٣١٧٦٠٠٠	٢٥٩٩١٦٧	٢٥٩٩١٦٧	١٩١١٢٤٠٠٠
فروق تسوية ١/١	-	-	xx.[٨]		-
فروق تسويات ترجمة عن الفترة	٤٨١٦٢٧	٥٦٣٧٠٠	٤٥٠٩٦٠[٣]		٥٩٤٣٦٧
حصة الأقلية في فروق التسوية	-	-	١١٢٧٤٠[٤]		(١١٢٧٤٠)
صافي فروق تسويات للترجمة (ع)	٤٨١٦٢٧	٥٦٣٧٠٠	٥٦٣٧٠٠	-	٤٨١٦٢٧

أسئلة وتطبيقات الفصل

السؤال الأول:

حدد المصطلح المحاسبي الذي تعبر عنه كل عبارة مما يلي:

١ - نظام للمعلومات يقوم بجمع وتشغيل البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية للمنشأة لأغراض إنتاج معلومات مالية مستوفاة لخصائصها النوعية وفقاً لإطار محدد ومتكامل من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والقواعد والفروض والافتراضات والمعتقدات والأعراف المحاسبية.

٢ - تطبيق خاص لنظام معلومات المحاسبة المالية في الوحدات الاقتصادية التي تنجز بعض معاملاتها بعملة غير وطنية.

٣ - من أهمها؛ إنتاج وتوصيل معلومات عن الشركة الأم متعددة الجنسية وإمداد أصحاب المصلحة في هذه الشركة بمعلومات مالية مفيدة، وإنتاج معلومات معبر عنها بعملة التقرير للوحدات الاقتصادية التي تتم بعض معاملاتها بعملة أجنبية.

٤ - قياس والاعتراف بالمعاملات بعملة أجنبية وترجمة القوائم المالية واختيار وتطبيق سعر الصرف الملائم عند عمليتي المحاسبة والترجمة.

٥ - هو نسبة تبادل عملتين مثل الجنيه والريال، الجنيه والدولار.

٦ - الفرق الناتج من إثبات نفس عدد الوحدات من العملة الأجنبية بعملة التقرير ولكن بأسعار صرف مختلفة.

٧ - هي أي عملة بخلاف عملة التقرير والخاص بالمنشأة الجاري المحاسبة عن معاملاتها.

٨ - هي العملة الأساسية للبيئة الاقتصادية التي تعمل بها المنشأة وهي البيئة التي تحصل فيها المنشأة على النقد وتصرفه.

٩ - هي العملة التي تعد بها المنشأة قوائمها المالية، مثل الجنيه لشركة مصرية لها فرع بالسعودية مثلاً.

١٠-الوحدة الاقتصادية، أو مجموعة الوحدات الاقتصادية، التي يتم إعداد قوائمها المالية بعملة التقرير.

السؤال الثاني:

حدد المصطلح المحاسبي المناسب الذي تعبر عنه كل عبارة مما يلي:

١ - سعر الصرف الخاص بالتسليم الفوري للمعاملات المتبادلة.

٢ - سعر الصرف السائد في تاريخ معين لتحويل وحدة نقدية من عملة معينة إلى عملة أخرى.

٣ - تلك المعاملات المعبر عنها، أو تم إبرامها، بعملة أجنبية أو سيتم تسويتها بعملة أجنبية.

٤ - تاريخ إتمام عملية البيع أو الشراء أو إنجازها بانتقال ملكية السعة من البائع إلى المشتري.

٥ - التاريخ الذي تنتهي فيه المعاملة بتحصيل الحقوق أو سداد الالتزامات المالية.

٦ - تلك المدة المنقضية بين تاريخي المعاملة والتسوية.

٧ - الطرف المدين في قيد إثبات عملية مبيعات بضاعة بعملة أجنبية.

٨ - الطرف المدين في قيد استلام العملات الأجنبية عن عملية تصدير بضاعة للخارج.

٩ - الطرف المدين في قيد بيع العملات الأجنبية.

١٠-الطرف الدائن في قيد إثبات زيادة رصيد حـ/ عملاء الخارج بسبب ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية أمام الجنيه كعملة تقرير.

السؤال الثالث:

حدد المصطلح المحاسبي المناسب الذي تعبر عنه كل عبارة مما يلي:

١ - الطرف المدين في قيد إثبات مشتريات بضاعة من الخارج في ظل نظام المخزون الدوري.

٢ - الطرف المدين في قيد إثبات استيراد بضاعة من الخارج في ظل نظام المخزون المستمر.

٣ - الطرف الدائن في قيد إثبات استيراد بضاعة من الخارج.

٤ - الطرف المدين في قيد تسوية رصيد حـ/ موردو الخارج في حالة انخفاض سعر صرف عملة التقرير.

٥ - نشاط نتيجة قرار تتخذه إدارة المنشأة الوطنية التي لديها معاملات بعملة أجنبية غير فورية لمواجهة آثار التغيرات في سعر الصرف غير المواتية.

٦ - أهم آليات معاملات التحوط في مواجهة تقلبات أسعار الصرف، وهو اتفاق بمبادلة عملات مختلفة في تاريخ مستقبلي معين وبسعر صرف متفق عليه مقدماً.

٧ - سعر صرف مستقبلي ولكنه محدد ومتفق عليه في تاريخ إبرام عقد الصرف الآجل ويختلف بالضرورة عن سعر الصرف الفوري.

٨ - الفرق بين سعر الصرف الآجل لعقد الصرف والسعر الفوري في تاريخ إبرام العقد.

٩ - مقدار زيادة سعر الصرف الآجل عن سعر الصرف الفوري.

١٠- مقدار نقص سعر الصرف الآجل عن سعر الصرف الفوري.

السؤال الرابع:

حدد المصطلح المحاسبي المناسب الذي تعبر عنه كل عبارة مما يلي:

١ - الطرف المدين في قيد إثبات إبرام عقد صرف آجل للتحوط تجاه التزامات بعملة أجنبية.

٢ - الطرف المدين لقيد تسوية استنفاذ علاوة عقد الصرف الآجل.

٣ - الطرف المدين في قيد إقفال رصيد حـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية.

٤ - الطرف الدائن في قيد تسوية الخصم على عقود الصرف الآجلة بما يخص الفترة المحاسبية.

٥ - الفترة من تاريخ التعهد بإتمام معاملة بعملة أجنبية حتى تاريخ إتمام المعاملة وتسجيلها بالدفاتر.

٦ - عقود الصرف الآجلة لأغراض توقع أرباح محتملة وليس لأغراض التحوط بشأن مخاطر وجود أصول أو التزامات بعملة أجنبية.

٧ - الطرف المدين في قيد إثبات إبرام عقد صرف آجل لشراء عملة أجنبية لأغراض المضاربة.

٨ - الطرف الدائن في قيد إبرام عقد صرف آجل لشراء عملة أجنبية لأغراض المضاربة.

٩ - الطرف المدين في قيد إثبات إبرام عقد صرف آجل لبيع عملة أجنبية لأغراض المضاربة.

١٠- الطرف الدائن في قيد إثبات إبرام عقد صرف آجل لبيع عملة أجنبية لأغراض المضاربة.

السؤال الخامس:

حدد المصطلح المحاسبي المناسب الذي تعبر عنه كل عبارة مما يلي:

١ - العملية التي بمقتضاها يتم تحويل قيم مفردات القوائم المالية بعملة أجنبية إلى قيم بالعملة المحلية أو عملة التقرير.

٢ - المنشأة الأجنبية التي تمارس أنشطتها باستقلال ولا تمثل معاملاتها مع المنشأة الأم نسبة كبيرة، وتدفع وتحصل مصاريفها وإيراداتها بالعملة المحلية وليس عملة المنشأة المصدرة للقوائم المالية.

٣ - وفقاً لهذه الطريقة يتم ترجمة حسابات النقدية والمستحقات على الغير وللغير والأصول والالتزامات المسجلة بالقيمة الحالية أو المستقبلية بسعر الصرف الجاري، أما الأصول والالتزامات الأخرى المسجلة

بالتكلفة التاريخية فيتم ترجمتها بسعر الصرف التاريخي القابل للتطبيق.

٤ - في ظل هذه الطريقة فإن خصائص الأصول والالتزامات ستكون هي الأساس في التصنيف وليس طريقة المحاسبة كما هو الحال في ظل الطريقة الزمنية.

٥ - تنطلق هذه الطريقة من تطبيق الميزانية كأساس للترجمة حيث يتم ترجمة الأصول والالتزامات الجارية بالسعر الجاري أما الأصول والالتزامات غير المتداولة فيتم ترجمتها بسعر الصرف التاريخي القابل للتطبيق.

٦ - وفقاً لهذه الطريقة فإن كل الأصول والالتزامات - سواء كانت نقدية أو غير نقدية – يتم ترجمتها بالسعر الجاري أو سعر الإقفال، أما عناصر حقوق المساهمين فيتم ترجمتها بالسعر التاريخي، وأما عناصر قائمة الدخل فيتم ترجمتها بمتوسط سعر الصرف خلال الفترة.

٧ - هي عملة البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها الكيان الأجنبي، أي هي عملة البيئة التي يقوم فيها الكيان بتوليد النقدية وإتمام مدفوعاته النقدية أيضاً.

٨ - مقدار زيادة تكلفة الاستثمارات في أسهم الكيان الأجنبي عن القيمة الدفترية للاستثمارات وهو من الأصول غير الملموسة

٩ - متمم حقوق الشركة القابضة في صافي أصول الشركة الأجنبية التابعة.

١٠- المتمم الحسابي لتوازن ميزان المراجعة المترجم للكيان الأجنبي التابع.

السؤال السادس:

حدد الإجابة الصحيحة في كل حالة مما يلي مع التبرير الكافي:

١ - إذا باعت شركة المنصورة للملابس الجاهزة بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ درهم إماراتي لمستورد بدبي في ٢٠٠٧/١٠/١ وقت أن

كان سعر الصرف ١,٦٢ جنيه للدرهم وتم تسوية العملية وتحصيل المستحق على المستورد الإماراتي في ٢٠٠٧/١٢/١ وقت أن كان سعر الصرف ١,٧٤ جنيه للدرهم فإن الاعتراف بناتج هذه المعاملات في ١٢/١ يتطلب جعل:

أ - حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه.

ب - جعل حـ/ خسائر المعاملات بعملة أجنبية مديناً بمبلغ ١٢٠٠٠جنيه.

جـ - جعل حـ/ أرباح المعاملات بعملة أجنبية دائناً بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه.

د - جعل حـ/ عملاء الخارج دائناً بمبلغ ١١٦٢٠٠ جنيه.

هـ - إجابة أخرى وهي ....

٢ - إذا صدرت شركة الإسكندرية للحاسبات بضاعة لمستورد سعودي في ٢٠٠٧/١١/١ بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ريال وقت أن كان سعر الصرف ١,٦٥ جنيه للريال وأصبح ١,٩٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ تاريخ الميزانية فإنه يجب تسوية رصيد حـ/ عملاء الخارج والاعتراف:

أ - بأرباح معاملات بعملة أجنبية بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه.

ب - بأرباح معاملات بعملة أجنبية بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه.

جـ - بخسائر معاملات بعملة أجنبية بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه.

د - بخسائر معاملات بعملة أجنبية بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه.

هـ - إجابة أخرى وهي ......

٣ - إذا استوردت شركة الدقهلية للسماد خامات من فلسطين بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ دينار فلسطيني في ٢٠٠٧/١٠/١ وقت أن كان سعر الصرف ٥,٨٥ جنيه للدينار، وأصبح ٥,٩٥ جنيه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ فإنها يجب أن تعترف في ٢٠٠٧/١٢/٣١ بمبلغ:

أ - ٣٠٠٠٠ جنيه أرباح معاملات بعملة أجنبية.

ب - ٣٥٠٠٠ جنيه خسائر معاملات بعملة أجنبية.

جـ - ٣٠٠٠٠ جنيه خسائر معاملات بعملة أجنبية.

د - ٣٢٠٠٠ جنيه أرباح معاملات بعملة أجنبية.

هـ - إجابة أخرى وهي ....

ثانياً: التطبيقات:

التطبيق الأول:

في ٢٠٠٧/١١/١ استوردت شركة المنصورة للأغذية المحفوظة فواكه للتصنيع من فلسطين على الحساب بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دينار فلسطيني، وتم الاتفاق مع المصدر الفلسطيني صلاح الدين أن يتم سداد المبلغ له في ٢٠٠٨/٣/١. ورغبة من شركة المنصورة في التحوط ضد تقلبات سعر صرف الدينار الفلسطيني فقد أبرمت مع بنك المحاسب العربي بالمنصورة عقد صرف آجل يكفل لها شراء ١٠٠٠٠٠٠ دينار فلسطيني يوم ٢٠٠٨/٣/١.

فإذا علمت أن

١ - كان سعر صرف الدينار الفلسطيني كالتالي:

التاريخ	سعر الصرف الفوري	سعر الصرف الآجل
٢٠٠٧/١١/١	٥,٨	٦,٣٥ جنيه
٢٠٠٧/١٢/٣١	٥,٩٥	
٢٠٠٨/٣/١	٦,٢٥	

٢ - تنتهي السنة المالية لشركة المنصورة للأغذية المحفوظة في ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة المنصورة للأغذية المحفوظة في ٢٠٠٧/١١/١، ٢٠٠٧/١٢/٣١، ٢٠٠٨/٣/١.

التطبيق الثاني:

في ٢٠٠٧/١٢/١ قامت شركة الشعراوي التجارية ومقرها ميت غمر بتصدير شحنة برتقال لمستورد سعودي بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ ريال سعودي يستحق السداد في ٢٠٠٨/٢/١.

وأبرمت الشركة في ٢٠٠٧/١٢/١ عقد صرف آجل مع بنك الدقهلية التجاري تلتزم بمقتضاه ببيع ٤٠٠٠٠٠ ريال سعودي له في ٢٠٠٨/٢/١. فإذا علمت أن:

أ - كان سعر صرف الريال كالتالي:

التاريخ	سعر الصرف الفوري	سعر الصرف الآجل
٢٠٠٧/١٢/١	١,٦٥	١,٨٥
٢٠٠٧/١٢/٣١	١,٧٠	
٢٠٠٨/٢/١	١,٩٥	

ب - تنتهي السنة المالية لشركة الشعراوي في ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة في ١٢/١، ٢٠٠٧/١٢/٣١، ٢٠٠٨/٢/١.

التطبيق الثالث:

أتفقت شركة القدس لتكنولوجيا الحاسبات ومقرها المنصورة في ٢٠٠٧/١٠/١ مع شركة IBM العالمية على شراء عدد ٢٠٠ حاسب آلي بمبلغ إجمالي ٢٠٠٠٠٠ دولار على أن يتم استلام الحاسبات في ٢٠٠٨/٤/١. وفي ٢٠٠٧/١٠/١ أيضاً اتفقت شركة القدس مع بنك الدقهلية الوطني على تسليمها مبلغ ٢٠٠٠٠٠ دولار في ٢٠٠٨/٤/١ حتى يمكنها الوفاء بالتزاماتها نحو المصدر الأجنبي. فإذا علمت أن:

أ - كان سعر صرف الدولار كالتالي:

سعر الصرف الآجل	سعر الصرف الفوري	التاريخ
٦,٩ جنيه	٦,٤٠ جنيه	٢٠٠٧/١٠/١
	٦,٥٠	٢٠٠٧/١٢/٣١
	٦,٨٥	٢٠٠٨/٤/١

ب - تنتهي السنة المالية للشركة في ٣١ ديسمبر من كل عام.

المطلوب:

إثبات المعاملات السابقة بدفاتر شركة القدس لتكنولوجيا الحاسبات.

التطبيق الرابع:

في ٢٠٠٧/١٠/١ أبرم الأخضر الاسكندراني عقد صرف آجل مدته أربعة شهور مع بنك مصر فرع المنشية بغرض المضاربة على الريال السعودي متوقعاً ارتفاع سعره أمام الجنيه المصري في موسم الحج، ومؤدى هذا العقد أن يوفر له البنك مبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال سعودي في ٢٠٠٨/٢/١. وإليك البيانات الخاصة بهذا العقد:

سعر الصرف الآجل ٤ شهور	سعر الصرف الآجل شهر	سعر الصرف الفوري	البيان	التاريخ
١,٨٥ جنيه	جنيه	١,٦ جنيه	إبرام عقد الصرف	٢٠٠٧/١٠/١
	١,٩	١,٩٥ جنيه	نهاية السنة المالية	٢٠٠٧/١٢/٣١
		٢,١ جنيه	تنفيذ العقد	٢٠٠٨/٢/١

والمطلوب:

إثبات العمليات الخاصة بالعقد في دفاتر منشأة الأخضر الاسكندراني، ثم أحسب أرباح أو خسائر العقد.

التطبيق الخامس:

في ٢٠٠٨/١/١ قامت شركة الدقهلية للصناعات الغذائية بشراء ٨٠% من اسهم شركة الإمارات للتمور مقابل ٥٢٠٠٠٠٠ جنيه.

فإذا علمت أن:

١ - كان ملخص ميزانيتي الشركتين في ٢٠٠٨/١/١ كالتالي:

أ - ميزانية شركة الدقهلية للصناعات الغذائية (القابضة) بالجنيه: استثمارات في شركة الإمارات ٥١٠٠٠٠٠، أصول ثابتة (بالصافي) ١١١٠٠٠٠٠، أصول أخرى ٩٠٠٠٠٠، رأس مال الأسهم ٦٠٠٠٠٠٠، علاوة إصدار أسهم عادية ٢٠٠٠٠٠٠، أرباح محتجزة ٣٠٠٠٠٠٠، التزامات ١٠٦٠٠٠٠٠.

ب - ميزانية شركة الإمارات (التابعة) بالدرهم:

أصول ثابتة (بالصافي) ٤٠٠٠٠٠٠، أصول أخرى ١٠٠٠٠٠٠، رأسمال الأسهم العادية ٣٠٠٠٠٠٠، علاوة إصدار أسهم عادية ٤٠٠٠٠٠، أرباح محتجزة ٦٠٠٠٠٠، التزامات ١٠٠٠٠٠٠.

٢ - الأصول الثابتة لشركة الإمارات مقومة بأقل من قيمتها العادلة بمبلغ ١٢٠٠٠٠ درهم.

٣ - سعر صرف الدرهم الإماراتي في ٢٠٠٨/١/١ يبلغ ١,٥ جنيه.

والمطلوب:

١ - إعداد ورقة عمل ترجمة ميزانية شركة الإمارات للتمور في ٢٠٠٨/١/١.

٢ - إعداد ورقة عمل الميزانية المجمعة، في ٢٠٠٨/١/١

٣ - إجراء القيود اللازمة لإعداد ورقة عمل الميزانية المجمعة.

الفصل الخامس

المحاسبة عن إعادة هيكلة الديون

المقدمـــة:

تستهدف الدراسة في هذا الفصل تناول موضوع من أهم مجالات المحاسبة المالية في ظل اقتصاد السوق، وهو أسس وسياسات المحاسبة عن إعادة هيكلة وتسوية الديون لدى المدين والدائن معاً.

كما تستهدف الدراسة أيضاً أستعراض مشاكل الممارسة المحاسبية في هذا الصدد خاصة فيما يتعلق بتوصيف التعثر المالي، والمحاسبة عن القروض المتعثرة لدى المقرض، وإعادة هيكلة وتسوية الديون لدى المقرضين والمقترضين معاً.

ولتحقيق الأهداف السابقة يمكن تفصيل خطة الدراسة في هذا الفصل على النحو التالي[1]:

---

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- Financial Accounting Standard Board, **Accounting by Debetors and Criditors for Troubled Debt Restructuring:** FASB No. 15.
- ____________________, **Accounting for Transfers and Servicing of Financial Assets and Extinguishment of liabilities:** FASB No. 125.
- Baker, Richard F., Valdean C. Lembke and Thomas E. Kings, **Advanced Financial Accounting,** N.Y.: Mc-Graw-Hill, 1999, Chap. 212.
- عبد الوهاب نصر على، **مبادئ المحاسبة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الثاني، الجـــرد والتـــسويات الجردية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٨.
- عبد الوهاب نصر على، **خدمات مراقب الحسابات لسوق المال – المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية – الجزء الأول**، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٨.
- أحمد بسيوني شحاته وعبد الوهاب نصر علي، **المحاسبة المالية المتقدمة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكيـــة والعربية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٥، الفصل السابع.

١ - المفاهيم الأساسية للمحاسبة عن بدائل مواجهة الشركات المتعثر المالي:

التعثر المالي ظاهرة في بيئة الأعمال، خاصة في حالة الكساد والتدهور الاقتصادي، وهو حدث له مدلوله المالي بلا شك، ولكنه يحتاج إلى أسس وقواعد محاسبية ملائمة للمحاسبة عن متغيرات وجوده ونتائجه وآليات الإدارة للخروج منه، وهذا ما سنحاول الإجابة عليه ببعض التفصيل في الصفحات التالية:

١/١. ماهية التعثر المالي:

للوحدات الاقتصادية دورة حياة مثلها مثل الأفراد، وفي حالات معينة يمكن أن تواجه هذه الوحدات صعوبات مالية تستدعي تدخلاً وحلولاً وقرارات من جانب الإدارة.

ومن الظروف الشائعة التي توجد معها صعوبات مالية أن تعاني الشركة من خسائر مستمرة في عملياتها، التمادي في منح الائتمان لعملائها، سوء إدارة رأس المال العامل، عدم القدرة على، أو الفشل في، مواجهة التغيرات غير المواتية في الظروف الاقتصادية، التمويل غير الملائم، وغيرها من الظروف غير الملائمة للبقاء الناجح في دنيا الأعمال خاصة في ظل اقتصاد السوق.

وتبدأ الصعوبات المالية بأن تواجه الشركات انكماشاً في حصتها من السوق، ومن ثم نقص المبيعات، نقص الإيرادات، فصعوبة الوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين الذين يضغطون بدورهم مطالبين بحقوقهم، الأمر الذي يفرض على الإدارة اتخاذ القرار المناسب، والذي قد يكون في صورة إعادة جدولة الديون، أو تحويل بعض الأصول للدائنين وفاءاً لجزء، أو كل، ديونهم، أو السير في إجراءات إشهار الإفلاس.

وعموماً فالشركات العاجزة عن مواجهة التزاماتها في تاريخ استحقاقها تعتبر شركات معسرة، والإعسار في حد ذاته مقدمة منطقية

للإفلاس. ولما كان قد سبق للقارئ التعرف على المحاسبة عن تصفية شركات الأموال، فإننا سوف نركز هنا على أسس وقواعد ومشاكل المحاسبة عن بدائل مواجهة الصعوبات المالية، قبل دخول الشركة في مرحلة الإفلاس.

٢/١. البدائل غير القضائية لمواجهة التعثر المالي:

بعيداً عن سير الشركات في إجراءات التصفية قضائياً فإنها تلجأ إلى بدائل ودية لمواجهة التعثر المالي. ومن أهم هذه البدائل إعادة هيكلة الديون والتنازل الإرادي عن الأصول، نعرض لكل منهما ببعض التفصيل على النحو التالي:

١/٢/١. إعادة هيكلة الديون:

في حالة مواجهة الشركة لتعثر مالي وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين، فمن البدائل العملية لمواجهة هذا الموقف أن يتم إعادة هيكلة الديون بالاتفاق بين الشركة كمدين والمقرضين أنفسهم كدائنين وكأصحاب الالتزامات.

ويمكن أن يتم الاتفاق على مد أجل الدين، بمعنى تأجيل السداد بعض الوقت، حتى تستطيع الشركه سداده كاملاً، أو قد يتم الاتفاق على تخفيض معدل الفائدة على الدين نفسه، بل ويمكن أن يتم الاتفاق على إعادة جدولة بعض الديون، كأن تسدد الشركة جزءاً من الدين حالاً، وتؤجل جزءاً آخر لمدة أطول، بل وبمعدل فائدة أقل.

وفي بعض الأحيان يمكن أن يشكل الدائنين من بين أنفسهم لجنة تتولى الوصول إلى اتفاق جماعي مع المدين بشأن جدولة ديونهم طرفه، بل ويمكن في بعض الحالات أن يكون لهذه اللجنة الحق في متابعة مدى كفاءة المدين في تسيير عمليات شركته، وإن كان لهذا الاتجاه بعض المخاطر العملية.

وفي جميع الأحوال هناك إجراءات وقواعد للمحاسبة عن الالتزامات تطبق بمعرفة الشركة المدينة، ومثلها للمحاسبة عن القروض على الغير تطبق بمعرفة الدائن نفسه، على نحو ما سنرى لاحقاً.

٢/٢/١. التنازل الإرادي عن الأصول:

ثمة بديل اختياري آخر أمام الشركة المدينة المتعثرة وهو أن تتنازل طوعاً عن بعض الأصول بوضعها تحت تصرف وكيل الدائنين، الذي يقوم بدوره بتسييلها وسداد الالتزامات. ومؤدي هذا الوضع بالطبع تصفية الشركة اختيارياً، وكل ما يمكن تحقيقه من منافع يتمثل في تجنب التكاليف القانونية من ناحية، وتجنب الإفصاح عن التصفية حسبما يتطلب القانون ذلك، من ناحية أخرى.

ومن صور الممارسة العملية للتنازل الاختياري عن الأصول أن يتم تحويل أصل أو أكثر، خاصة الأصول المالية، بهدف الحصول على نقدية سريعة. وعلى سبيل المثال يمكن للشركة المتعثرة أن تقوم بتحصل رصيد عملائها بخصم تعجيل دفع عن طريق بيع هذا الرصيد لطرف آخر بعقد اتفاق قد يكفل أو لا يكفل للمشتري حق الرجوع، أي الرجوع على الشركة (البائعة) بقيمة ما يعدم من رصيد العملاء.

ومن منظور محاسبي هل يجب المحاسبة عن تحويل العملاء بهذا الشكل كعملية بيع لرصيد العملاء، أم باعتباره نوعاً من الترتيبات التمويلية بين الشركة المدينة والشركة المحول إليها رصيد العملاء؟ نحن نؤيد وجهة النظر الثانية باعتبار رصيد العملاء من الأصول التي يتم تسييلها بالتحصيل وليس بالبيع.

٢- المحاسبة عن تسوية القروض المتعثرة في دفاتر المقرضين:

بالطبع تعتبر القروض المدينة، وكذا أوراق القبض، لدى الدائن أو المستفيد من حسابات الأصول المالية، وتمثل أيضاً حقوقاً له على الغير،

فإذا لم يكن باستطاعته تحصيل قيمتها كاملة في ميعاد استحقاقها حسب شروط الإقراض والائتمان فإنها تصبح حقوقاً مشكوكاً في تحصيلها يمكن أن تعدم أو يتم فقد بعضها.

١/٢. قواعد المحاسبة عن القروض المتعثرة:

تقضي قواعد المحاسبة عن القروض المعدومة والمشكوك فيها في دفاتر المقرضين بما يلي:

أ - بعد فحص حسابات القروض على الغير وأوراق القبض يتم تجديد قيمتها على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، مخصومة بمعدل الفائدة الفعال على القرض في تاريخ نشأة القرض.

ب - في حالة أن كان القرض على الغير بضمان، وبالتالي يستطيع المقرض توقع استرداد قيمة القرض من خلال الاستيلاء على الرهن نفسه عندئذ يجب قياس قيمة القرض استناداً إلى القيمة العادلة للرهن.

جـ - في جميع الأحوال يجب على الدائن أن يعد تقديرات إجمالي التدفقات النقدية من القرض استناداً إلى افتراضات وتوقعات معقولة.

د - يتم الاعتراف محاسبياً بقيمة التخفيض في القروض المتعثرة بجعل حـ/ مصروفات الديون المعدومة أو حـ/ مخصص القروض المشكوك في تحصيلها مديناً مع جعل حـ/ مخصص تقويم القروض المتعثرة دائناً، والحساب الأخير حساب مقابل لحساب القروض على الغير.

هـ - يتم استخدام حـ/ مخصص تقويم القروض المتعثرة كحساب مقابل لحساب القروض على الغير لأغراض تخفيض القيمة المرحلة للقرض إلى قيمتها الحالية من التدفقات النقدية.

و - يتم الاعتراف محاسبياً بإيراد الفوائد على القروض المتعثرة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال محسوباً على القيمة الحالية لمبلغ القروض المدينة القائمة أثناء الفترة.

ز - يتم تسوية رصيد حـ/ مخصص تقويم القروض المتعثرة دائماً بالتغيرات في القيمة الحالية للقرض المدين.

٢/٢. التطبيق العملي لقواعد المحاسبة عن القروض المتعثرة:

يمكن توضيح كيفية تطبيق القواعد السابقة بشأن المحاسبة عن القروض المتدهورة أو المتعثرة بدفاتر المقرضين من خلال المثال التالي:

مثال: في ٢٠٠٧/١/١ اقرضت شركة الدقهلية الزراعية شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه بدون رهن يستحق السداد في ٢٠٠٨/١٢/٣١. وفي مقابل ذلك قبلت شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات سنداً أذنياً بالمبلغ بفائدة ١٠% سنوياً.

وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ لم تستطع شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات سداد فائدة القرض عن سنة ٢٠٠٧. وترى شركة الدقهلية الزراعية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ انه من الصعب تحصيل كامل قيمة القرض في ميعاد استحقاقه، وأن أقصى ما يمكن تحصيله من القرض في ٢٠٠٨/١٢/٣١ يبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه.

فإذا علمت أن معدل الفائدة الفعال يبلغ ١٠% أيضاً، وأن القيمة الحالية لمبلغ واحد جنيه بعد سنة بمعدل ١٠% تبلغ ٠,٩٠٩٠٩، فكيف تتم المحاسبة عن المعاملات السابقة لدى شركة الدقهلية الزراعية؟

الحــل

- يتم تحديد ما إذا كان هناك تدهوراً في القرض وذلك بحساب ومقارنة قيمته المرحلة بالقيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية المقدرة. ويتم حساب القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية المقدرة مخصومة على أساس معدل الفائدة الفعال الأصلي على القرض. ونظراً لعدم وجود علاوة أو خصم على القرض فإن معدل الفائدة الفعال يساوي معدل الفائدة الأسمي، أو المحدد، وهو ١٠%، وذلك على النحو التالي:

	جنيه	جنيه
أصل القرض	١٠٠٠٠٠	
إيراد الفوائد المستحق عن سنة ٢٠٠٧	١٠٠٠٠	
١٠٠٠٠٠ x ١٠%	ـــــــ	
قيمة القرض المرحلة (أ)		١١٠٠٠٠
يطرح: القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية:		
إجمالي التدفقات النقدية المقدرة	٨٠٠٠٠	
معامل القيمة الحالية (لمبلغ واحد جنيه		
يستحق بعد سنة بمعدل ١٠%)	٠,٩٠٩٠٩	
	ـــــــ	
القيمة الحالية للتدفقات النقدية (ب)		(٧٢٧٢٧)
		ـــــــ
الخسائر على قرض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا		٣٧٢٧٣
المعلومات (أ – ب)		=====

- في ٢٠٠٧/١/١ يتم إثبات إقراض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه كالتالي:

١٠٠٠٠٠		من حـ/ قروض على الغير- شركة الإسكندرية	٢٠٠٧/١/١
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ نقدية بالبنك	
		إثبات إقراض مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه لشركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات بفائدة ١٠% سنوياً يستحق السداد في ٢٠٠٨/١٢/٣١	

- وفي ٢٠٠٧/١/١ أيضاً يتم إثبات قبول شركة الإسكندرية للسند الأذني كالتالي:

١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	من حـ/ أوراق القبض إلى حـ/ قروض على الغير – شركة الإسكندرية إثبات قبول شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات سنداً أذنياً حامل للفائدة (١٠%) استحقاق ٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٧/١/١

وغني عن القول بأنه يمكن اختصار القيدين السابقين في قيد واحد مباشرة بجعل حـ/ أوراق القبض ١٠% مديناً مقابل جعل حـ/ النقدية بالبنك دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه.

- في ٢٠٠٧/١٢/٣١ يتم الاعتراف بالديون المعدومة ومقدارها ٣٧٢٧٣ جنيه، وذلك بتحميل هذا المبلغ على حـ/ مصروفات الديون المعدومة بجعله مديناً– ما لم يكن هناك حـ/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها سبق تكوينه كما سبق وأوضحنا – وتعلية المبلغ على حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة بجعله دائناً. ومؤدى هذا القيد أن يتم إعادة تقويم القيمة المرحلة لأصل القرض وفوائده (١١٠٠٠٠ جنيه) إلى ما يساوي قيمته الحالية (٧٢٧٢٧) كالتالي:

٣٧٢٧٣	٣٧٢٧٣	من حـ/ مصروفات الديون المعدومة إلى حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة إثبات الديون المعدومة من تدهور قرض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات.	٢٠٠٧/١٢/٣١

- في ٢٠٠٧/١٢/٣١ أيضاً يتم الاعتراف بإعادة تصنيف قرض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات كقرض متعثر، بجعل حـ/ أوراق قبض عن قروض متعثرة مديناً – حساب أصل – مقابل جعل حـ/ أوراق القبض دائناً. ومؤدى هذا القيد أن يتم استبعاد

أصل قرض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات من محفظة القروض الجارية إلى محفظة القروض المتعثرة.

١٠٠٠٠٠		من حـ/ أوراق قبض عن قروض متعثرة	٢٠٠٧/١٢/٣١
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ أوراق القبض	
		إثبات اعتبار قرض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات أصلاً متدهوراً	

- في ٢٠٠٧/١٢/٣١ ايضاً يتم تسوية إيراد الفوائد المستحق عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ. وطالما لم يتم تحصيله يتم تحميله على حسابات الأصول بجعل حـ/ إيراد الفوائد المستحق مديناً وحـ/ إيراد الفوائد المكتسب دائناً كالتالي:

١٠٠٠٠		من حـ/ إيراد الفوائد المستحق	٢٠٠٧/١٢/٣١
	١٠٠٠٠	إلى حـ/ إيراد الفوائد المكتسب	
		تسوية إيراد الفوائد على قرض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات عن السنة المنتهية في ٢٠٠٧/١٣/٣١	

- وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ يتم الإفصاح بالميزانية عن أوراق القبض بالقيمة المرحلة وقدرها ١١٠٠٠٠ جنيه ضمن الأصول، مطروحاً منها الرصيد الدائن لحساب مخصص تقويم قروض متعثرة وقدره ٣٧٢٧٣ جنيه، بحيث يظهر القرض عندئذ بقيمته الحالية كالتالي:

شركة الدقهلية الزراعية

الميزانية في ٢٠٠٨/١٢/٣١

الالتزامات وحقوق الملكية		الأصول	
		أوراق قبض عن قروض متعثرة	١٠٠٠٠٠
		إيراد فوائد مستحق	١٠٠٠٠
		يطرح:	١١٠٠٠٠
		مخصص تقويم قروض متعثرة	(٣٧٢٧٣)
		القيمة الحالية للقروض المتعثرة	٧٢٧٢٧

- وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١ نهاية السنة الثانية تعترف شركة الدقهلية الزراعية بإيراد الفوائد المكتسب محسوباً على أساس معدل الفائدة الفعال كالتالي:

إيراد الفوائد المستحق = ١٠٠٠٠٠ × ١٠% = ١٠٠٠٠ جنيه

إيراد الفوائد المكتسب = ٧٢٧٢٧ × ١٠% = ٧٢٧٣ جنيه

وذلك بجعل حـ/ إيراد الفوائد المستحق مديناً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مقابل جعل حـ/ إيراد الفوائد المكتسب دائناً بمبلغ ٧٢٧٣ جنيه، اما الفرق وقدره ٢٧٢٧ جنيه (١٠٠٠٠ – ٧٢٧٣) فيجعل به حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة دائناً كالتالي:

١٠٠٠٠		من حـ/ إيراد الفوائد المستحق	٢٠٠٨/١٢/٣١
		إلى مذكورين	
	٧٢٧٣	حـ/ إيراد الفوائد المكتسب	
	٢٧٢٧	حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة	
		إثبات وتسوية إيراد الفوائد على قرض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات عن سنة ٢٠٠٨	

ومؤدى هذا القيد أن يصبح رصيد حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة دائناً بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه = ٣٧٢٧٣ جنيه رصيد دائن في ٢٠٠٨/١/١ + ٢٧٢٧ جنيه في ٢٠٠٨/١٢/٣١.

- في ٢٠٠٨/١٢/٣١ سيتم تحصيل القرض. وكان قد سبق للشركة توقع تحصيل مبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه، ويترتب على تحصيلها جعل حـ/ النقدية مديناً بهذا المبلغ. كما يتم إقفال رصيد حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة بجعله مديناً بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه، وذلك مقابل إقفال رصيد حـ/ أوراق قبض عن قروض متعثرة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه، ورصيد حـ/ إيراد الفوائد المستحق البالغ ٢٠٠٠٠ جنيه، كالتالي:

		من مذكورين	٢٠٠٨/١٢/٣١
٨٠٠٠٠		حـ/ النقدية بالبنك	
٤٠٠٠٠		حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة	
		إلى مذكورين	
	١٠٠٠٠٠	حـ/ أوراق قبض عن قروض متعثرة	
	٢٠٠٠٠	حـ/ إيراد الفوائد المستحق	
		إثبات تحصيل مبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه من قرض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات وتسوية الإيرادات المستحقة.	

وتجدر الإشارة إلى أننا اذا افترضنا أن شركة الدقهلية الزراعية قد حصلت قيمة القرض بالكامل وقدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه بالإضافة إلى الفوائد المستحقة عن سنتي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ فسوف يتم إثبات واقعة التحصيل كالتالي:

		من مذكورين	٢٠٠٨/١٢/٣١
١٢٠٠٠٠		حـ/ النقدية بالبنك	
٤٠٠٠٠		حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة	
		إلى مذكورين	
	١٠٠٠٠٠	حـ/ أوراق قبض عن قروض متعثرة	
	٢٠٠٠٠	حـ/ إيراد الفوائد المستحق	
	٤٠٠٠٠	حـ/ ديون معدومة محصلة	
		إثبات تحصيل كامل قيمة قرض شركة الإسكندرية لتكنولوجيا المعلومات والفائدة المستحقة عن سنتي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ وإقفال أرصدة الحسابات ذات الصلة.	

وغني عن القول بأنه سيتم إقفال رصيد حـ/ الديون المعدومة المحصلة (كحساب إيرادات) في حـ/ الأرباح والخسائر عن سنة ٢٠٠٨ بجعل الحساب الأول مديناً والثاني دائناً في ٢٠٠٨/١٢/٣١ كما سيتم إقفال رصيد حـ/ إيراد الفوائد المكتسب في نفس التاريخ بذات الطريقة.

٣ - المحاسبة عن إعادة هيكلة الديون المتعثرة:

عادة ما تمثل إعادة هيكلة الديون منحة من الدائن للمدين. ومن أهم صور إعادة هيكلة الديون المتعثرة هو تعديل شروط الدين لإعطاء مهلة من الوقت للمدين لتدبير النقدية اللازمة للوفاء بالدين، كأن يوافق الدائن على تخفيض معدل الفائدة الجاري، أو التنازل عن بعض الفائدة المستحقة على المدين أو جزء من أصل القرض.

ومن صور إعادة الهيكلة أيضاً أن يقبل الدائن من المدين أصولاً أو حقوق ملاك ذات قيمة عادلة أقل من الدين طالما أن الدائن يرى أن القيمة العادلة هذه هي أقصى ما يمكن الحصول عليه من المدين.

وسوف نعرض فيما يلي لقواعد المحاسبة عن إعادة هيكلة الديون المتعثرة في دفاتر الدائن والمدين، وذلك على النحو الوارد في الصفحات التالية:

١/٣: المحاسبة عن إعادة هيكلة الديون المتعثرة من وجهة نظر المقترضين:

القاعدة أن المدين (المقترض) سوف يقارن القيمة المرحلة للدين بالتدفقات النقدية الإجمالية من الدين أو بالقيمة العادلة للمفردة غير النقدية المستبدلة بالدين. ونتيجة هذه المقارنة عبارة عن ربح أو خسارة لهذه المعاملة كالتالي:

فرق إعادة الهيكلة لدى المدين = ق م – ت ن ج

= ق م – ق ع

حيث:

ق م = قيمة الدين المرحلة

ت ن ج = التدفقات النقدية الإجمالية

ق ع = القيمة العادلة للمفردات غير النقدية المستبدلة بالدين

ويجب ملاحظة ما يلي:

أ - تقاس القيمة المرحلة للدين بقيمته الدفترية بدفاتر المدين (أو الدائن) مضافاً إليها الفوائد المستحقة حتى تاريخ إعادة الهيكلة.

ب - إذا اتفق المدين والدائن على تسوية الدين القائم من خلال السداد النقدي الفوري، أو من خلال نقل أصول غير نقدية، أو نقل حق ملكية، يتم حساب فرق إعادة الهيكلة كفرق بين القيمة المرحلة للدين والقيمة العادلة للعنصر المستبدل به الدين.

جـ - يعترف المدين محاسبيا بفرق إعادة الهيكلة كربح – ويعترف الدائن محاسبياً بذات الفرق كخسارة – ويتم الإفصاح عنه كأرباح غير عادية في قائمة الدخل.

د - يتم المحاسبة عن الأتعاب القانونية للمدين وكذا التكاليف الأخرى المباشرة التي تحملها على النحو التالي:

* إذا تمت إعادة الهيكلة بنقل حق ملكية يجب تخفيض قيمة هذا الحق المسجلة بالدفاتر بقيمة الأتعاب القانونية والتكاليف المباشرة الأخرى.

* إذا تمت إعادة الهيكلة بوسيلة أخرى يتم طرح الأتعاب القانونية والتكاليف المباشرة الأخرى من أرباح إعادة الهيكلة.

هـ - في حالة إعادة هيكلة الدين من خلال تعديل شروط الدين يتم قياس إجمالي التدفقات النقدية بمجموع كافة المدفوعات النقدية التالية لإقرار خطة إعادة الهيكلة حسبما تم الاتفاق عليه في هذه الخطة، أما أية مدفوعات نقدية أو تحويلات لأصول أو حقوق ملكية فإنها تخفض القيمة الدفترية للدين قبل حساب ربح أو خسارة إعادة الهيكلة، ثم تطبق قواعد القرار التالية:

- **<u>ق م ≤ ت ن ج: لا يوجد ربح أو خسارة وتوجد فائدة مستقبلية</u>**: ووفقاً لهذه القاعدة إذا كانت القيمة المرحلة للدين أقل من، أو تساوي، إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية، فلن تكون هناك أرباح أو خسائر من إعادة الهيكلة، أما مصروفات الفائدة الفعالة المستقبلية للمدين على هذا الدين فسوف تساوي فرق إعادة الهيكلة بين القيمة المرحلة والتدفقات النقدية المستقبلية.

- **<u>ق م > ت ن ج: أرباح للمدين: ولا توجد فائدة مستقبلية</u>**: ووفقاً لهذه القاعدة إذا كانت القيمة المرحلة للدين أكبر من إجمالي التدفقات النقدية، فإن المدين يعترف بأرباح إعادة هيكلة بمبلغ فرق إعادة

الهيكلة. وفي هذه الحالة تكون القيمة الدفترية الجارية للدين أكبر من إجمالي قيمة النقدية التي سيتم سدادها – بمعنى أن القيمة الدفترية يجب تخفيضها. وطالما اعترف المدين بأرباح إعادة هيكلة – كمفردة غير عادية بقائمة الدخل – فلن يعترف مستقبلاً بمصروف فوائد على هذا الدين.

٢/٣: المحاسبة عن إعادة هيكلة الديون المتعثرة من وجهة نظر المقرضين:

محاسبياً سيكون من البديهي أن تتم المحاسبة عن إعادة هيكلة الديون المتعثرة من وجهة نظر الدائن، أو المقرض، باعتبار الدين حالة من حالات القروض المدينة المتعثرة، كما سبق وأوضحنا. أما الفروق الجوهرية بين طرق القياس لدى المدين والدائن فأهمها أن الدائن يجب أن يحدد القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية المستقبلية لكي يتم مقارنتها بالقيمة المرحلة للقرض كالتالي:

فرق إعادة الهيكلة لدى الدائن = ق م - ق ح (ت ن ج)

= ق م – ق ع

حيث:

ق م = القيمة المرحلة للدين= أصل الدين + الفوائد المستحقة

ق ح (ت ن ج)= القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية.

ق ع = القيمة العادلة للأصل المستبدل بالدين

وتجدر الإشارة، كما سبق وأوضحنا، إلى أن القيمة الحالية يتم حسابها باستخدام معدل الفائدة الفعال على أصل القرض. وإذا اعترف الدائن بالفقد في القرض يتم جعل حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة دائناً ويستخدم في تخفيض القيمة المرحلة للدين وصولاً إلى قيمته الحاليه، مع تحميل حـ/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها – إن وجد – بخسائر الدائن من فقد

القروض، أو بالطبع يتم تحميل خسارة الفقد على حـ/ مصروفات الديون المعدومة.

مثال: في ٢٠٠٧/١/١ اقترضت شركة شباب المحاسبين لتكنولوجيا المعلومات مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه من شركة القدس التجارية بفائدة سنوية ١٠% بدون رهن. ولم تدفع الفائدة المستحقة على القرض عن سنة ٢٠٠٧. ونظراً لأنها تواجه تعثراً مالياً اعتباراً من ذلك التاريخ فقد دخلت مع شركة القدس في ٢٠٠٧/١٢/٣١ في مفاوضات إعادة هيكلة هذا القرض وفوائده المستحقة عليه كالتزام قصير الأجل. وأسفرت المفاوضات عن وجود ثلاثة بدائل لإتمام عملية إعادة الهيكلة وهي؛ أن يتم تسوية الالتزام بالكامل مقابل تحويل نقدية، أو تسوية الالتزام بالكامل عن طريق تحويل أصول غير نقدية، أو أن يتم تعديل شروط الدين، وسوف نعرض لكل بديل بالشرح بالأمثلة على النحو التالي:

٣/٣: حالة تسوية الالتزام بالكامل مقابل تحويل نقدية:

سوف نفترض أن هذا البديل يقضي بإجراء تحويل فوري لمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه لتسوية القيمة المرحلة للدين بالكامل.

في هذه الحالة يتم حساب فرق إعادة الهيكلة بين القيمة المرحلة للدين وإجمالي التدفقات النقدية لاتفاق إعادة الهيكلة كما يلي:

القيمة المرحلة للدين:	**جنيه**	**جنيه**
أصل الدين	١٠٠٠٠٠	
الفائدة المستحقة عن سنة ٢٠٠٧ =	١٠٠٠٠	
١٠٠٠٠٠ × ١٠%	ـــــــ	١١٠٠٠٠
يطرح: التدفقات النقدية		(٨٠٠٠٠)
		ـــــــ
فرق إعادة الهيكلة		٣٠٠٠٠
		=======

وحيث أن إجمالي التدفقات النقدية وقدره ٨٠٠٠٠ جنيه أقل من القيمة المرحلة للدين وقدرها ١١٠٠٠٠ جنيه، فإن شركة القدس كمقرض إذا وافقت على إعادة الهيكلة، فإن شركة شباب المحاسبين كمقترض سوف تعترف بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه أرباح إعادة هيكلة بينما تعترف شركة القدس بذات المبلغ كخسائر إعادة هيكلة. وغني عن القول بأن شركة القدس لا تحتاج لحساب القيمة الحالية للتدفق النقدي الفوري في ظل هذا البديل، ويتم إثبات الاتفاق السابق لدى الطرفين كالتالي:

أ - دفاتر المقترض:

- بالنسبة شركة شباب المحاسبين، كمقترض، يتم الاعتراف بالحصول على القرض مقابل سند أذني حامل للفائدة في ٢٠٠٨/١/١ ثم يتم تسوية مصروف الفوائد على هذا السند الاذني في ٢٠٠٨/١٢/٣١. وفي هذا التاريخ، وبناءاً على إعادة الهيكلة يتم إقفال رصيد حـ/ أوراق الدفع بأصل الدين بجعله مديناً بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه، كما يتم إقفال رصيد حـ/ مصروف الفوائد المستحق بجعله مديناً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، مقابل جعل حـ/ النقدية دائناً بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه وحـ/ أرباح تسوية الالتزامات دائناً بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه وذلك كله كالتالي:

١٠٠٠٠٠		من حـ/ النقدية بالبنك	٢٠٠٧/١/١
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ أوراق الدفع ١٠%	
		إثبات اقتراض مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه من شركة القدس لمدة سنة بكمبيالة حاملة للفوائد بمعدل ١٠% سنوياً	
١٠٠٠٠		من حـ/ مصروف الفوائد	٢٠٠٧/١٢/٣١
	١٠٠٠٠	إلى حـ/ مصروف الفوائد المستحق	
		تسوية الفائدة المدينة على قرض شركة القدس عن سنة ٢٠٠٨ = ١٠٠٠٠٠×١٠%	

١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠	٨٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠	من مذكورين حـ/ أوراق الدفع حـ/ مصروف الفوائد المستحق إلى مذكورين حـ/ النقدية بالبنك حـ/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية الالتزامات إثبات إعادة هيكلة وتسوية قرض شركة القدس	٢٠٠٧/١٢/٣١

- وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ أيضاً يتم إقفال رصيد حـ/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية الالتزامات بجعله مديناً في حـ/ الأرباح والخسائر بجعله دائناً – مع تصنيف هذه الأرباح كمفردة غير عادية – كالتالي:

٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	من حـ/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية الالتزامات إلى حـ/ الأرباح والخسائر إقفال رصيد حـ/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية قرض شركة القدس	٢٠٠٧/١٢/٣١

ب - دفاتر المقرض:

- أما بالنسبة لشركة القدس كمقرض، فإنها سوف تعترف بعملية الاقراض في ٢٠٠٧/١/١ بجعل حـ/ أوراق القبض مديناً وحـ/ النقدية بالبنك دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه كالتالي:

١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	من حـ/ أوراق القبض ١٠% إلى حـ/ النقدية بالبنك إثبات إقراض شركة شباب المحاسبين مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه لمدة سنة مقابل كمبيالة حاملة للفوائد ١٠% سنوياً	٢٠٠٧/١/١

- وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ يتم تسوية إيراد الفوائد المستحق على القرض عن سنة بجعل حـ/ إيراد فوائد مستحق مديناً مقابل جعل حـ/ إيراد فوائد مكتسب دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه كالتالي:

١٠٠٠٠		من حـ/ إيراد الفوائد المستحق	٢٠٠٧/١٢/٣١
	١٠٠٠٠	إلى حـ/ إيراد الفوائد المكتسب	
		تسوية إيراد الفوائد على قرض شركة شباب المحاسبين عن سنة ٢٠٠٨	

- وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ يتم إثبات تنفيذ اتفاق إعادة الهيكلة مع شركة شباب المحاسبين، وذلك بجعل حـ/ النقدية بالبنك مديناً بمبلغ التسوية الفورية ٨٠٠٠٠ جنيه، وإقفال رصيد حـ/ أوراق القبض بجعله دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه، وإقفال رصيد حـ/ إيراد الفوائد المستحقة بجعله دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، مع الاعتراف بخسائر تسوية قروض على الغير بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه بجعل حـ/ خسائر إعادة هيكلة وتسوية قروض على الغير مديناً وذلك كالتالي:

		من مذكورين	٢٠٠٧/١٢/٣١
٨٠٠٠٠		حـ/ النقدية بالبنك	
٣٠٠٠٠		حـ/ خسائر إعادة هيكلة وتسوية قروض على الغير	
		إلى مذكورين	
	١٠٠٠٠٠	حـ/ أوراق القبض	
	١٠٠٠٠	حـ/ إيراد الفوائد المستحق	
		إثبات إعادة هيكلة وتسوية قرض شركة شباب المحاسبين	

- ويتم إقفال رصيد حـ/ خسائر إعادة هيكلة وتسوية قروض على الغير إما في حساب مصروفات الديون المعدومة، أو في حساب مخصص قروض (أوراق قبض) مشكوك في تحصيلها بجعل أي

من هذين الحسابين مديناً مقابل جعل حـ/ خسائر إعادة هيكلة وتسوية قروض على الغير دائناً.

٤/٣ : حالة تسوية الالتزام بالكامل عن طريق تحويل أصول غير نقدية:

افترض معنا أن شركة شباب المحاسبين لديها مخزون بضاعة تكلفته ١٢٥٠٠٠ جنيه وقيمته العادلة ٩٥٠٠٠ جنيه. وفي إطار الاتفاق مع شركة القدس على تسوية الدين المستحق لها وافقت على أن تحول هذا المخزون لشركة القدس مقابل تسوية القرض – وفوائده المستحقة بالطبع – بالكامل، أي مبلغ ١١٠٠٠٠ جنيه.

في هذه الحالة تسير المعالجة المحاسبية كالتالي:

أ - دفاتر المقترض:

- يتم حساب فرق إعادة الهيكلة كالتالي:

	جنيه	جنيه
القيمة المرحلة للدين:		
أصل الدين	١٠٠٠٠٠	
الفائدة المستحقة عن سنة ٢٠٠٨ =	١٠٠٠٠	
١٠٠٠٠٠ × ١٠%	______	١١٠٠٠٠
يطرح: القيمة العادلة للأصول المحولة		(٩٥٠٠٠)
(المخزون)		______
فرق إعادة الهيكلة		١٥٠٠٠
		=======

- نظراً لأن القيمة المرحلة للدين أكبر من القيمة العادلة للأصل غير النقدي المحول (١١٠٠٠٠ > ٩٥٠٠٠ جنيه) فإن الشركة سوف تعترف بأرباح إعادة هيكلة بالفرق، أي بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه –

وبالطبع سوف تعترف شركة القدس كمقرض بخسارة بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه.

- يتم إثبات المعاملة السابقة في ٢٠٠٨/١٢/٣١ بجعل حـ/ أوراق الدفع مديناً، بأصل الدين ١٠٠٠٠٠ جنيه، وحـ/ مصروف الفوائد المستحق مديناً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، وحـ/ خسائر تحويل المخزون بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه (١٢٥٠٠٠ جنيه تكلفة ـ ٩٥٠٠٠ جنيه القيمة العادلة) مقابل جعل حـ/ مخزون البضاعة دائناً بمبلغ ١٢٥٠٠٠ جنيه (التكلفة) وحـ/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية الالتزامات دائناً بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه كما يلي:

		من مذكورين	٢٠٠٧/١٢/٣١
١٠٠٠٠٠		حـ/ أوراق الدفع ١٠%	
١٠٠٠٠		حـ/ مصروف الفوائد المستحق	
٣٠٠٠٠		حـ/ خسائر تحويل المخزون	
		إلى مذكورين	
	١٢٥٠٠٠	حـ/ مخزون البضاعة	
	١٥٠٠٠	حـ/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية الالتزامات	
		إثبات إعادة هيكلة وتسوية قرض شركة القدس	

- وغني عن القول بأنه سيتم إقفال رصيد حسابي خسائر تحويل المخزون وأرباح إعادة هيكلة وتسوية الالتزامات في حساب الأرباح والخسائر، مع اعتبار خسائر تحويل المخزون من مصاريف النشاط، واعتبار أرباح إعادة هيكلة وتسوية الالتزامات من البنود غير العادية، كما يلي:

٣٠٠٠٠		من حـ/ الأرباح والخسائر	٢٠٠٧/١٢/٣١
	٣٠٠٠٠	إلى حـ/ خسائر تحويل المخزون	
		إقفال رصيد حـ/ خسائر تحويل المخزون	
١٥٠٠٠		من حـ/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية الالتزامات	
	١٥٠٠٠	إلى حـ/ الأرباح والخسائر	
		إقفال رصيد حـ/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية الالتزامات	

ب ـ دفاتر المقرض:

- أما لدى المقرض، وهو شركة القدس، فإن إثبات تنفيذ اتفاق إعادة هيكلة الدين (كأصل) وتسويته يتطلب جعل حـ/ مخزون البضاعة مديناً بمبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه (القيمة العادلة) وجعل حـ/ خسائر إعادة هيكلة وتسوية قروض على الغير مديناً بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه (فرق إعادة الهيكلة) مقابل إقفال رصيد حـ/ أوراق القبض بجعله دائناً بأصل القرض ١٠٠٠٠٠ جنيه، وإقفال رصيد حـ/ إيراد الفوائد المستحق بجعله دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، كما يلي:

		من مذكورين	٢٠٠٧/١٢/٣١
٩٥٠٠٠		حـ/ مخزون البضاعة	
١٥٠٠٠		حـ/ خسائر إعادة هيكلة وتسوية قروض على الغير	
		إلى مذكورين	
	١٠٠٠٠٠	حـ/ أوراق القبض ١٠%	
	١٠٠٠٠	حـ/ إيراد الفوائد المستحق	
		إثبات إعادة هيكلة وتسوية قرض شركة شباب المحاسبين	

- وغني عن القول بأن رصيد حـ/ خسائر إعادة هيكلة وتسوية قروض على الغير أما سيتم تحميله على حـ/ مصروفات الديون

المعدومة أو يتم إقفاله مباشرة في حـ/ مخصص قروض (أو أوراق قبض) مشكوك في تحصيلها.

هذا ولن تختلف قواعد المحاسبة السابقة في حالة إذا ما أتفقت شركة شباب المحاسبين مع شركة القدس علي إعادة هيكلة وتسوية القرض – وفوائده المستحقة عليه – مقابل تحويل أسهم مثلاً. وإذا سلمنا منطقياً بأنه من غير المعقول أن تصدر شركة شباب المحاسبين أسهما جديدة – لزيادة رأس المال – واستخدامها في عملية إعادة الهيكلة، إذ لا يعقل أن تكون الشركة متعثرة مالياً وتستطيع تسويق أسهم زيادة رأس المال، فإننا نؤيد البديل المنطقي والعملي وهو أن تقوم الشركة بتحويل بعض أسهم الخزينة لديها إلى شركة القدس.

ومن ناحية أخرى نرى أنه قد يكون مقبولاً لدى شركة القدس كمقرض أن تقبل هذه الأسهم باعتبارها استثمارات طويلة الأجل من وجهة نظرها، خاصة إذا كان محللوها ومستشاروها يرون أن المدين – شركة شباب المحاسبين – من المتوقع أن ينهض من كبوته وأن حالة التعثر كانت مؤقته.

وبافتراض أن أسهم الخزينة تكلفتها ١٢٥٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ٩٥٠٠٠ جنيه، مثل المخزون تماماً، فإن قيد إثبات تنفيذ اتفاق إعادة الهيكلة والتسوية لدى شركة شباب المحاسبين سيكون كالتالي عندئذ:

		من مذكورين	٢٠٠٧/١٢/٣١
١٠٠٠٠٠		حـ/ أوراق الدفع ١٠%	
١٠٠٠٠		حـ/ مصروف الفوائد المستحق	
٣٠٠٠٠		حـ/ خسائر تحويل أسهم الخزينة	
		إلى مذكورين	
	١٢٥٠٠٠	حـ/ أسهم الخزينة	
	١٥٠٠٠	حـ/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية الالتزامات	
		إثبات إعادة هيكلة وتسوية قرض شركة القدس	

• ويتم إثبات ذات المعاملة لدى شركة القدس كمقرض كما يلي:

		من مذكورين	٢٠٠٧/١٢/٣١
٩٥٠٠٠		حـ/ الاستثمارات في الأسهم – أسهم شركة شباب المحاسبين	
١٥٠٠٠		حـ/ خسائر إعادة هيكلة وتسوية قروض على الغير	
		إلى مذكورين	
	١٠٠٠٠٠	حـ/ أوراق القبض ١٠%	
	١٠٠٠٠	حـ/ إيراد الفوائد المستحق	
		إثبات إعادة هيكلة وتسوية قرض شركة شباب المحاسبين	

٣/٥: حالة تعديل شروط الدين:

من أكثر آليات، أو بدائل، إعادة هيكلة الديون أن يتفق المقرض والمقترض على تعديل بعض شروط العقد الأصلي للقرض. ويمكن أن يأخذ التعديل كل أو بعض الصور التالية:

- تخفيض معدل الفائدة المتفق عليه عند إبرام عقد الدين على ما تبقى من هذا الدين.
- تأجيل تاريخ استحقاق الدين الأصلي مع تطبيق معدل الفائدة المخفض.
- تخفيض الدين الأصلي بالغاء جزء منه.
- تخفيض الفوائد المستحقة.

وفيما يتعلق بقواعد المحاسبة عن إعادة هيكلة الدين عن طريق تعديل شروطه من وجهة نظر المدين يتبع الآتي:

أ - يتم حساب فرق إعادة الهيكلة بالفرق بين القيمة المرحلة للدين وإجمالي التدفقات النقدية المقدرة في ظل شروط الدين الجديدة (التدفقات النقدية المعدلة).

ب - إذا كانت القيمة المرحلة للدين أكبر من إجمالي التدفقات النقدية المقدرة يتم الاعتراف بالفرق كربح إعادة هيكلة للدين.

جـ - إذا كانت القيمة المرحلة للدين أقل من إجمالي التدفقات النقدية المقدرة لا يتم الاعتراف بربح أو خسارة لإعادة الهيكلة، على أن يتم تحديد معدل الفائدة الفعال الجديد من وجهة نظر المقترض استناداً إلى مبلغ فرق إعادة الهيكلة.

وسوف نوضح كيفية التطبيق العملي لهذه القواعد المحاسبية من خلال الحالات التالية:

٣/٥/١: حالة أن كانت قيمة الدين المرحلة أكبر من إجمالي التدفقات النقدية المعدلة:

كما سبق وأوضحنا إذا كانت القيمة المرحلة للدين أكبر من التدفقات النقدية الإجمالية المعدلة فإن المدين سوف يعترف بأرباح إعادة هيكلة الدين في حين يعترف الدائن بخسارة إعادة هيكلة الدين.

مثال: افترض أن شركة شباب المحاسبين المدينة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه بالإضافة إلى فوائد مستحقة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه – في المثال السابق – في ٢٠٠٧/١٢/٣١ قد اتفقت مع شركة القدس على تعديل شروط القرض كالتالي:

- أن تتنازل شركة القدس عن الفائدة المستحقة على القرض وقدرها ١٠٠٠٠ جنيه.
- تخفيض معدل الفائدة على القرض من ١٠% إلى٥% سنوياً.
- مد أجل القرض إلى ٢٠٠٨/١٢/٣١.

فكيف تتم المحاسبة عن تنفيذ هذا الاتفاق لدى الشركتين؟

الحـــــل

(أ) بداية يتم حساب فرق إعادة الهيكلة في ٢٠٠٨/١٢/٣١، تاريخ تعديل شروط الدين كالتالي:

البيان	العمليات الحسابية جنيه	المدين (شركة شباب المحاسبين) جنيه	الدائن (شركة القدس) جنيه
قيمة الدين المرحلة:			
أصل الدين	١٠٠٠٠٠		
الفائدة المستحقة عن سنة ٢٠٠٧	١٠٠٠٠		
قيمة الدين المرحلة	١١٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة:			
إجمالي أصل الدين المستقبلي	١٠٠٠٠٠		
إجمالي الفائدة التعاقدية المستقبلية عن سنة ٢٠٠٨ = (١٠٠٠٠٠×٥%×١٢/١٢)	٥٠٠٠		
إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة	١٠٥٠٠٠	(١٠٥٠٠٠)	
معامل القيمة الحالية (واحد جنيه بمعدل ١٠% يستحق بعد سنة)	٠,٩٠٩٠٩		
القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية المستقبلية	٩٥٤٥٤,٥		(٩٥٤٥٤,٥)
فرق إعادة الهيكلة		٥٠٠٠	١٤٥٤٥,٥

(ب) بالنسبة لشركة شباب المحاسبين (المدين) فإن القيمة المرحلة للدين وقدرها ١١٠٠٠٠ جنيه تزيد عن إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية البالغة ١٠٥٠٠٠ جنيه. وتمثل الزيادة وقدرها ٥٠٠٠ جنيه أرباح إعادة هيكله. ويتم تطبيق قواعد المحاسبة السابق شرحها في دفاتر الشركة كالتالي:

* يتم الاعتراف بأرباح إعادة هيكلة الدين والإفصاح عنها في قائمة الدخل عن سنة ٢٠٠٧ كمفردة غير عادية.

* بالرغم من أن اتفاق إعادة الهيكلة ينص على احتساب فائدة على القرض بمعدل ٥% أي ٥٠٠٠ جنيه = (١٠٠٠٠٠ × ٥%) عن السنة المهلة ٢٠٠٨ إلا أن هذه الفائدة لن يتم الاعتراف بها دفترياً، وإنما سيتم تعليتها على أصل الدين (أو قيمته الدفترية) في تاريخ إعادة الهيكلة ٢٠٠٧/١٢/٣١ ليصبح الدين ١٠٥٠٠٠ جنيه.

* يتم الاعتراف بإجمالي التدفقات النقدية المستقبلية وقدرها ١٠٥٠٠٠ جنيه كالتزام جديد وذلك بتعليتها على حـ/ قروض للغير معاد هيكلتها (٥%) وهو أحد حسابات الالتزامات الجارية.

* يتم إلغاء، أو إقفال، رصيد حساب أوراق الدفع بقيمتها الاسمية بأصل الدين وقدره ١٠٠٠٠٠ جنيه.

* لإثبات المعاملات السابقة يتم إقفال رصيد حـ/ مصروف الفوائد المستحق بجعله مديناً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، وإقفال رصيد حـ/ أوراق الدفع ١٠% بجعله مديناً بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه، وزيادة حـ/ قروض للغير معاد هيكلتها ٥% بجعله دائناً بمبلغ ١٠٥٠٠٠ جنيه (١٠٠٠٠٠ جنيه أصل القرض + ٥٠٠٠ جنيه فائدته المعدلة عن سنة ٢٠٠٨) والاعتراف بأرباح إعادة الهيكلة بجعل حـ/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية الالتزامات دائناً بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه كالتالي:

		من مذكورين	٢٠٠٧/١٢/٣١
١٠٠٠٠		حـ/ مصروف الفوائد المستحق	
١٠٠٠٠٠		حـ/ أوراق دفع ١٠%	
		إلى مذكورين	
	١٠٥٠٠٠	حـ/ قروض للغير معاد هيكلتها٥%	
	٥٠٠٠	حـ/ أرباح إعادة هيكلة وتسوية الالتزامات	
		إثبات إعادة هيكلة شروط قرض شركة القدس	

- وغني عن القول بأن الشركة عندما تسدد قيمة القرض الجديد في٢٠٠٨/١٢/٣١ فإنها سوف تسدد بالطبع مبلغ ١٠٥٠٠٠ جنيه، وهو كما سبق وأوضحنا المبلغ المعادل للقيمة الدفترية للدين في ٢٠٠٧/١٢/٣١ بعد إعادة الهيكلة، مضافاً إليه الفائدة بالشروط الجديدة. ويتم إثبات واقعة السداد عندئذ بجعل حـ/ قروض للغير معاد هيكلتها مديناً مقابل جعل حـ/ النقدية بالبنك دائناً بذات المبلغ كالتالي:

١٠٥٠٠٠		من حـ/ قروض للغير معاد هيكلتها٥%	٢٠٠٨/١٢/٣١
	١٠٥٠٠٠	إلى حـ/ النقدية بالبنك	
		إثبات سداد قرض شركة القدس المعاد هيكلته	

جـ -بالنسبة لشركة القدس (الدائن) فإن المحاسبة عن المعاملات السابقة تتطلب ما يلي:

- أن يتم الاعتراف بخسارة إعادة الهيكلة وقدرها ١٤٥٤٥,٥ جنيه، وهي الفرق بين القيمة المرحلة للدين والقيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، وذلك في ٢٠٠٧/١٢/٣١ تاريخ إقرار اتفاق إعادة الهيكلة.
- أن يتم تحميل خسارة إعادة الهيكلة على حـ/ مخصص قروض (أوراق قبض) مشكوك في تحصيلها، أو تحميل هذه الخسارة على حـ/ الديون المعدومة.
- أن يتم إقفال رصيد حـ/ إيراد الفوائد المستحق عن فترة ما قبل إقرار اتفاق إعادة الهيكلة – أي سنة ٢٠٠٧.
- أن يسوى الفرق بين خسارة إعادة الهيكلة (١٤٥٤٥,٥ جنيه) وإيراد الفوائد المستحق عن سنة ٢٠٠٧ (١٠٠٠٠ جنيه) والبالغ ٤٥٤٥,٠٠ جنيه في حساب مخصص تقويم قروض متعثرة

باعتباره حساباً مقابلاً لحساب القروض على الغير (أو حـ/ أوراق القبض).

- أن يتم إقفال رصيد حـ/ أوراق قبض ١٠%، بجعله دائناً مقابل زيادة حساب أصول جديد باسم حـ/ أوراق قبض متعثرة ٥% بجعله مديناً بالطبع.
- لإثبات المعاملات السابقة يحمل حـ/ مخصص أوراق قبض مشكوك في تحصيلها بجعله مديناً بمبلغ ١٤٥٤٥,٥ جنيه، ويتم إقفال رصيد حـ/ إيراد الفوائد المستحق بجعله دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، ويعلى الفرق وقدره ٤٥٤٥,٥ جنيه على حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة بجعله دائناً بهذا المبلغ، كما يتم إقفال رصيد حـ/ أوراق القبض ١٠% بجعله دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه، مقابل زيادة رصيد حـ/ أوراق القبض ٥% بجعله مديناً بذات المبلغ، كما يلي:

١٤٥٤٥,٥		من حـ/ مخصص أوراق قبض مشكوك في تحصيلها إلى مذكورين	٢٠٠٧/١٢/٣١
	١٠٠٠٠	حـ/ إيراد الفوائد المستحق	
	٤٥٤٥,٥	حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة	
		إثبات تسوية فروق إعادة هيكلة قرض شركة شباب المحاسبين	
١٠٠٠٠٠		من حـ/ أوراق قبض متعثرة ٥%	
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ أوراق قبض ١٠%	
		إثبات إعادة هيكلة قرض شركة شباب المحاسبين	

- وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ يظهر أثر ما سبق على ميزانية الشركة في ذلك التاريخ كالتالي:

شركة القدس

الميزانية في ٢٠٠٧/١٢/٣١

١٠٠٠٠٠	أوراق قبض متعثرة ٥%		
	يطرح:		
(٤٥٤٥,٥)	مخصص تقويم قروض متعثرة		
٩٥٤٥٤.٥	القيمة الحالية لأوراق القبض المتعثرة ٥%		

- في ٢٠٠٨/١٢/٣١ تاريخ استحقاق القرض المعاد هيكلته يتم إثبات تحصيل القرض بجعل حـ/ النقدية بالبنك مديناً بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه، مقابل اقفال رصيد حـ/ أوراق القبض المتعثرة ٥% بجعله دائناً بذات المبلغ كالتالي:

١٠٠٠٠٠		من حـ/ النقدية بالبنك	٢٠٠٨/١٢/٣١
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ أوراق قبض متعثرة ٥%	
		إثبات تحصيل قرض شركة شباب المحاسبين	

- وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١ أيضاً يتم إثبات تحصيل إيراد الفوائد عن سنة ٢٠٠٨ بالشروط الجديدة والبالغ ٥٠٠٠ جنيه (١٠٠٠٠٠ جنيه × ٥%) بجعل حـ/ النقدية بالبنك مديناً بذلك المبالغ، والاعتراف بإيراد الفائدة محسوباً بمعدل الفائدة الفعال كنسبة من القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية المستقبلية بمبلغ ٩٥٤٥ جنيه = (٩٥٤٥٤,٥ × ١٠%) بجعل حـ/ إيراد الفوائد المكتسب دائناً، على أن يسوى الفرق بين المبلغ المحصل وإيراد الفوائد المكتسب وقدره ٤٥٤٥ جنيه = (٩٥٤٥ – ٥٠٠٠) في حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة بجعله مديناً، كما يلي:

		من مذكورين	٢٠٠٨/١٢/٣١
٥٠٠٠		حـ/ النقدية بالبنك	
٤٥٤٥		حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة	
	٩٥٤٥	إلى حـ/ إيراد الفوائد المكتسب	
		إثبات تحصيل وتسوية إيراد الفوائد على قرض شركة شباب المحاسبين المعاد هيكلته	

٢/٥/٣ : حالة أن قيمة الدين المرحلة أقل من إجمالي التدفقات النقدية المعدلة:

في حالة إذا ما كانت قيمة الدين المرحلة أقل من إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية المعدلة فإن المدين (المقترض) لن يعترف بآية أرباح من إعادة الهيكلة، كما سبق وأوضحنا. وتتم إجراءات المحاسبة عندئذ كما يتضح من المثال التالي:

مثال: افترض في المثال السابق أن شركة شباب المحاسبين اتفقت مع شركة القدس على تعديل شروط الدين البالغ ١٠٠٠٠٠ جنيه وفائدته المستحقة عن سنة ٢٠٠٧ وقدرها ١٠٠٠٠ جنيه على النحو التالي:

- أن تتنازل شركة القدس عن مبلغ ٣٠٠٠ جنيه من الفائدة المستحقة.
- أن يتم تخفيض معدل الفائدة إلى ٥% بدلاً من ١٠%.
- تأجيل استحقاق القرض حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١.

فكيف تتم المحاسبة عن تنفيذ الاتفاق السابق لدى الشركتين؟

الحـــل

أ - يتم حساب فرق إعادة الهيكلة في ٢٠٠٧/١٢/٣١ على النحو التالي:

البيان	العمليات الحسابية جنيه	المدين (شركة شباب المحاسبين) جنيه	الدائن (شركة القدس) جنيه
قيمة الدين المرحلة:			
أصل الدين	١٠٠٠٠٠		
الفائدة المستحقة عن سنة ٢٠٠٧	١٠٠٠٠		
قيمة الدين المرحلة	١١٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة:			
إجمالي أصل الدين المستقبلي	١٠٠٠٠٠		
الفائدة المستحقة غير المتنازل عنها (١٠٠٠٠ – ٣٠٠٠)	٧٠٠٠		
إجمالي الفائدة التعاقدية المستقبلية عن سنة ٢٠٠٨			
١٠٠٠٠٠ × ٥% × ١٢/١٢	٥٠٠٠		
إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة	١١٢٠٠٠	(١١٢٠٠٠)	
معامل القيمة الحالية (واحد جنيه بمعدل ١٠% يستحق بعد سنة)	٠,٩٠٩٠٩		
القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية المستقبلية	١٠١٨١٨		(١٠١٨١٨)
فرق إعادة الهيكلة		(٢٠٠٠)	٨١٨٢

ب - بالنسبة لشركة شباب المحاسبين كمقترض (أو مدين) تسير المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

* طالما أن القيمة المرحلة للدين أقل من إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة الناتجة من إعادة الهيكلة، فلن يتم الاعتراف بأرباح إعادة الهيكلة.

* تتحدد قيمة القرض المعاد هيكلته (٥%) بالقيمة المرحلة للقرض القديم (١٠٠٠٠٠ جنيه) بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليه (١٠٠٠٠ جنيه) أي بمبلغ ١١٠٠٠٠ جنيه وذلك بالرغم من أن شركة القدس (الدائن) تنازلت عن ٣٠٠٠ جنيه في سياق الاتفاق على إعادة الهيكلة.

		من مذكورين	٢٠٠٧/١٢/٣١
١٠٠٠٠		حـ/ مصروف الفوائد المستحق	
١٠٠٠٠٠		حـ/ أوراق الدفع ١٠%	
	١١٠٠٠٠	إلى حـ/ قروض للغير معاد هيكلتها٥%	
		إثبات إعادة هيكلة شروط قرض شركة القدس	

* لأن إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (١١٢٠٠٠ جنيه) تزيد عن قيمة الدين المرحلة (١١٠٠٠٠ جنيه) فلن يتم تسوية القيمة المرحلة للدين، وتظل قيمة القرض الدائن المعاد هيكلتها ١١٠٠٠٠ جنيه، أما مصروف الفوائد وقدره ٢٠٠٠ جنيه (١١٠٠٠٠ – ١١٢٠٠٠ جنيه) فسيتم الاعتراف به نهاية فترة إعادة الهيكلة ٢٠٠٨/١٢/٣١.

* في ٢٠٠٨/١٢/٣١ نهاية فترة إعادة الهيكلة التي تم فيها الإتفاق على تأجيل أجل القرض حتى هذا التاريخ يتم إثبات سداد القرض المعاد هيكلته ومصروف الفوائد عن سنة ٢٠٠٨ وذلك بجعل حـ/ مصروف الفوائد مديناً بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه، وتسوية رصيد القرض بجعل حـ/ قروض للغير معاد هيكلتها مديناً بمبلغ ١١٠٠٠٠ جنيه مقابل جعل حـ/ النقدية بالبنك دائناً بمبلغ ١١٢٠٠٠ جنيه كالتالي:

		من مذكورين	٢٠٠٨/١٢/٣١
٢٠٠٠		حـ/ مصروف الفوائد	
١١٠٠٠٠		حـ/ قروض للغير معاد هيكلتها ٥%	
	١١٢٠٠٠	إلى حـ/ النقدية بالبنك	
		إثبات سداد قرض شركة القدس ومصروف الفوائد عليه	

- يمكن حساب معدل الفائدة الفعلي لدى الشركة على النحو التالي:

القيمة الحالية = معامل القيمة الحالية × المبلغ المتوقع

١١٠٠٠٠ جنيه = م × ١١٢٠٠٠

$$م = \frac{١١٠٠٠٠}{١١٢٠٠٠} = ٠,٩٨٢١٤$$

حيث أن القيمة الدفترية الحالية للقرض وقدرها ١١٠٠٠٠ جنيه تعادل إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة المقدرة مخصومة بمعامل القيمة الحالية لدفعة مقدارها جنيه تستحق بعد سنة.

وبالرجوع إلى جدول القيمة الحالية الأول (القيمة الحالية لدفعة قدرها جنيه واحد تستحق بعد ن حيث ن = سنة) نجد أن معدل الفائدة تقريباً يبلغ ٢%. ويمكن الوصول إلى هذا المعدل بطريقة تقريبية كالتالي:

معدل الفائدة = ٢٠٠٠ ÷ ١١٠٠٠٠ = ٠,٠١٨١٨

= ١,٨٢٨%

وعلى الرغم من أن معدل الفائدة المتفق عليه في سياق خطة إعادة هيكلة شروط القرض كان ٥% فإن عبء الفائدة الذي تم الاعتراف به بدفاتر شركة شباب المحاسبين (المقترض) اتضح أنه محسوب على أساس معدل فائدة فعال ١,٨٢% تقريباً. ومؤدى ذلك أن فرق معدل الفائدة وقدره ٣,١٨% = (٥% - ١,٨٢%) انعكس أثره على أصل الدين المعاد هيكلته فقد أصبح جزءاً من هذا الدين.

جـ- أما بالنسبة لشركة القدس (المقرض) فيتم إثبات المعاملات السابقة على النحو التالي خلال سنتي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨:

- في ٢٠٠٧/١٢/٣١ يتم تحميل حـ/ مخصص أوراق قبض مشكوك في تحصيلها، (بجعله مديناً) بمبلغ ٨١٨٢ جنيه، قيمة فرق إعادة التسوية، مقابل إقفال جزء من رصيد حـ/ إيراد الفوائد المستحق بجعله دائناً بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه قيمة الفوائد المتنازل عنها في سياق اتفاق إعادة الهيكلة، وتعلية الفرق وقدره ٥١٨٢ جنيه = (٨١٨٢ – ٣٠٠٠) على حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة بجعله دائناً كالتالي:

٨١٨٢		من حـ/ مخصص أوراق قبض مشكوك في تحصيلها إلى مذكورين	٢٠٠٧/١٢/٣١
	٣٠٠٠	حـ/ إيراد الفوائد المستحق	
	٥١٨٢	حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة إثبات فرق تسوية قرض شركة شباب المحاسبين المعاد هيكلته	

- وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ أيضاً يتم إقفال رصيد حـ/ أوراق القبض ١٠% بجعله دائناً بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه مقابل زيادة رصيد حـ/ أوراق القبض المتعثرة ٥% بجعله مديناً بذات المبلغ، وهو أصل الدين، كالتالي:

١٠٠٠٠٠		من حـ/ أوراق قبض متعثرة ٥%	٢٠٠٧/١٢/٣١
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ أوراق القبض ١٠% إثبات إعادة هيكلة قرض شركة شباب المحاسبين	

- في ٢٠٠٨/١٢/٣١ تاريخ نهاية السنة المالية الجديدة، واستحقاق القرض المعاد هيكلته، يتم إثبات تحصيل إيراد الفوائد الجديد

وقدره ١٢٠٠٠ جنيه = (١٠٠٠٠٠ × ٥% حسب الاتفاق الجديد + ٧٠٠٠ جنيه إيراد فوائد عن سنة ٢٠٠٨ لم يتم التنازل عنه) بجعل حـ/ النقدية بالبنك مديناً، وإقفال باقي رصيد حـ/ إيراد الفوائد المستحق يجعله دائناً بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه، وإثبات إيراد الفوائد عن سنة ٢٠٠٨ بجعل حـ/ إيراد الفوائد المكتسب دائناً بمبلغ ١٠١٨٢ جنيه = ١٠١٨١٨ × ١٠%. = (القيمة الحالية لإجمالي التدفقات النقدية المستقبلية × معدل الفائدة الفعال)، وتحميل حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة بجعله مديناً بمبلغ ٥١٨٢ جنيه = (٧٠٠٠ جنيه إيراد فوائد مستحق + ١٠١٨٢ إيراد فوائد مكتسب) – ١٢٠٠٠ جنيه متحصلات، كالتالي:

		من مذكورين	٢٠٠٨/١٢/٣١
١٢٠٠٠		حـ/ النقدية بالبنك	
٥١٨٢		حـ/ مخصص تقويم قروض متعثرة	
		إلى مذكورين	
	٧٠٠٠	حـ/ إيراد الفوائد المستحق	
	١٠١٨٢	حـ/ إيراد الفوائد المكتسب	
		إثبات تحصيل إيراد الفوائد المستحق والمكتسب على قرض شركة شباب المحاسبين.	

- وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١ أيضاً يتم إثبات تحصيل القرض بقيمته الأصلية ١٠٠٠٠٠ جنيه كالتالي:

١٠٠٠٠٠		من حـ/ النقدية بالبنك	٢٠٠٨/١٢/٣١
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ أوراق قبض متعثرة ٥%	
		إثبات تحصيل قرض شركة شباب المحاسبين المعاد هيكلته	

أسئلة وتطبيقات الفصل

أولاً: الأسئلة:

السؤال الأول:

حدد المصطلح المحاسبي الذي تعبر عنه كل عبارة مما يلي:

١ - يرتبط بظروف تواجهها الشركة مثل استمرار تحقيق خسائر من العمليات، التوسع في منح الائتمان، سوء إدارة رأس المال العامل، التمويل غير الملائم، وعدم القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية غير المواتية، مما يترتب عليه عدم المقدرة على الوفاء بالالتزامات وأعبائها في تاريخ استحقاقها.

٢ - الشركات التي تعجز عن الوفاء بالتزاماتها في تاريخ استحقاقها.

٣ - من هذه البدائل؛ إعادة هيكلة الديون والتنازل الإرادي عن الأصول.

٤ - العملية التي بمقتضاها تدخل الشركة المدينة في اتفاق مع المقرض (الدائن) لإعادة جدولة كل أو بعض الدين أو شروط سداده، وسبل تسويته.

٥ - عملية بمقتضاها يضع المدين بعض أصوله تحت تصرف الدائن، أو وكيله، بما يساعده على تسييلها وتحصيل ديونه.

٦ - القيمة الأصلية للقرض + إيراد الفوائد المستحق عليه في تاريخ معين.

٧ - التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المقدرة من وجهة نظر المقرض × معامل القيمة الحالية.

٨ - الطرف المدين في قيد إقراض الغير مبلغاً معيناً بفائدة.

٩ - الطرف الدائن في قيد إثبات الديون المعدومة من تدهور القروض على الغير.

١٠- الطرف المدين في قيد تسوية إيراد الفوائد المستحق على القروض على الغير.

السؤال الثاني:

حدد الإجابة الصحيحة في كل حالة مما يلي مع التبرير الكافي:

١ - إذا أقرضت شركة غزة شركة الدلتا مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٧/١/١ بفائدة سنوية ١٠% فإن القيمة المرحلة للدين في ٢٠٢٠٠٧٠٨/١٢/٣١ تبلغ:

أ - ٢٠٠٠٠٠ جنيه.

ب - ٢١٠٠٠٠ جنيه.

جـ - ١٩٠٠٠٠ جنيه

د - مبلغ آخر وهو .... جنيه

٢ - إذا أقرضت شركة القدس شركة رفح مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٨/١/١ بفائدة سنوية ١٠%. وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١ تعثرت شركة رفح وقدرت إدارة شركة القدس أن اقصى ما يمكن تحصيله من القرض يبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيه وكل الفوائد المستحقة عليه فإن شركة القدس، فيما يتعلق بأرباح أو خسائر قرض شركة رفح، سوف تعترف بمبلغ: (القيمة الحالية لمبلغ جنيه بعد سنة بمعدل ١٠% = ٠,٩٠٩٠٩)

أ - ١٦٢٥٠٠ جنيه ربح.

ب - ١٦٢٥٠٠ جنيه خسارة

جـ - ١٢٤٥٠٠ جنيه ربح

د - ١٧٥٤٥٥ جنيه خسارة

هـ - إجابة أخرى وهي ....

٣ - في الحالة السابقة سوف تفصح شركة القدس في ميزانيتها في ٢٠٠٨/١٢/٣١ عن قروض متعثرة ضمن الأصول بمبلغ:

أ - ٣٠٠٠٠٠ جنيه.

ب - ٣٣٠٠٠٠ جنيه.

جـ - ٤٧٥٤٥٥ جنيه.

د - ١٥٤٥٤٥ جنيه.

هـ - إجابة أخرى وهي .... جنيه

٤ - في ٢٠٠٨/١/١ اقترضت شركة الدقهلية لتكنولوجيا المعلومات مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه من بنك الدقهلية الوطني بفائدة ٨% سنويا. وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١ واجهت الشركة صعوبات مالية فلم تستطع الوفاء بقيمة القرض وفوائده. وفي سبيل تسوية الدين أتفقت مع البنك على أن تسدد له مبلغ ٣٨٥٠٠٠ جنيه بشيك مقابل تسوية مديونيتها له بالكامل، ولذلك سوف تعترف بدفاترها في ٢٠٠٨/١٢/٣١ بمبلغ:

أ - ١٥٠٠٠ جنيه ربح إعادة هيكلة.

ب - ١٥٠٠٠ جنيه خسارة إعادة هيكلة.

جـ - ٤٧٠٠٠ جنيه ربح إعادة هيكلة.

د - ٤٧٠٠٠ جنيه خسارة إعادة هيكلة.

هـ - إجابة أخرى وهي ....

٥ - يترتب على ما سبق تأثير نهائي على رقم صافي ربح شركة الدقهلية لتكنولوجيا المعلومات عن سنة ٢٠٠٨ كالتالي:

أ - يزيد بمبلغ ٤٧٠٠٠ جنيه.

ب - يزيد بمبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه.

جـ - يقل بمبلغ ٤٧٠٠٠ جنيه.

د - يقل بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه.

هـ - إجابة أخرى وهي ....

السؤال الثالث:

حدد الإجابة الصحيحة في كل حالة مما يلي مع التبرير الكافي:

١ - إذا اقترضت شركة الإسكندرية للأخشاب مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٨/١/١ من شركة المحلة بفائدة ١٢% سنوياً. وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١ واجهت الشركة ظروفاً مالية صعبة تعوقها عن سداد القرض وفوائده واتفقت مع شركة المحلة على خطة إعادة هيكلة بحيث تحول لها أثاث تكلفته ٤٥٠٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاكه ٧٥٠٠٠ جنيه جنيه وقيمته العادلة ٣٩٠٠٠٠ جنيه مقابل تسوية القرض وفوائده، فإن شركة الإسكندرية تحقق من إعادة هيكلة القرض:

أ - ٢٠٠٠٠ جنيه ربح.

ب - ٣٠٠٠٠ جنيه ربح.

جـ - ٢٠٠٠٠ جنيه خسارة.

د - ٢٠٠٠٠٠ جنيه خسارة

هـ - إجابة أخرى وهي ....

٢ - وباستخدام نفس بيانات الحالة السابقة فإن شركة الإسكندرية تحقق من وراء تحويل الأثاث لشركة المحلة:

أ - ٢٥٠٠٠ جنيه ربح.

ب - ٢٥٠٠٠ جنيه خسارة.

جـ - ١٠٠٠٠ جنيه ربح.

د - ١٠٠٠٠ جنيه خسارة.

هـ - إجابة أخرى وهي ....

٣ - إذا اقترضت شركة بحري للأسماك مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٨/١/١ بفائدة سنوية ١٢% من بنك التجاريين. وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١ لم تستطع سداد القرض وفوائده واتفقت مع البنك على إعادة هيكلة الدين بحيث يتم التنازل عن الفائدة المستحقة عن

سنة ٢٠٠٨. ويتم تخفيض معدل الفائدة إلى ٥% سنوياً وأن يمتد أجل القرض حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١، فإن شركة بحري تحقق من فرق إعادة الهيكلة مبلغ:

أ - ٨٠٠٠ جنيه ربح.

ب - ١٢٠٠٠ جنيه ربح.

جـ - ٢١٠٠٠ جنيه ربح.

د - ٢٢٠٠٠ جنيه خسارة.

هـ - إجابة أخرى وهي ....

٤ - إذا كانت شركة البحر المتوسط قد اقترضت مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٨/١/١ من شركة الدلتا التجارية بفائدة ١٢% سنوياً، وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١، وبسبب صعوبات مالية، أتفقت مع شركة الدلتا على مد أجل الدين لمدة سنة تنتهي في ٢٠٠٩/١٢/٣١ وأن تتنازل عن ربع مبلغ الفائدة المستحقة وتخفيض معدل الفائدة إلى ٤% سنوياً فإن شركة البحر المتوسط سوف:

أ - تعترف بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ربح إعادة هيكة.

ب - تعترف بمبلغ ٢٢٠٠٠ جنيه ربح إعادة هيكلة.

جـ - لا تعترف بأية أرباح من إعادة الهيكلة.

د - تعترف بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه خسارة إعادة هيكلة.

هـ - إجابة أخرى وهي ....

ثانياً: التطبيقات:

التطبيق الأول:

في ٢٠٠٧/١/١ اقترضت شركة الدقهلية للأسمدة مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه بفائدة ١٢% سنوياً من شركة المحاسبين المنصوريين. وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ لم تستطع شركة الدقهلية للأسمدة الوفاء بالتزاماتها نحو شركة المحاسبين المنصوريين. وقدرت الأخيرة أن اقصى ما يمكنها

تحصيله من أصل القرض وفوائده في ٢٠٠٨/١٢/٣١ مبلغ ٣٧٠٠٠٠ جنيه.

والمطلوب:

إثبات المعاملات السابقة لدى شركة المحاسبين المنصوريين وبيان أثرها على الميزانية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ (القيمة الحالية لدفعة قدرها جنيه بمعدل ١٢% بعد سنة ٠,٩٢١٨٥).

التطبيق الثاني:

في ٢٠٠٧/١/١ اقترضت شركة بغداد التجارية بالمنصورة مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه من شركة غزة للصيرفة بالإسكندرية بفائدة ١٥% سنوياً. وفي ٢٠٠٧/١٢/٣١ تاريخ استحقاق الفائدة وأصل القرض واجهت شركة بغداد تعثراً مالياً فدخلت مع شركة غزة في إتفاق لإعادة هيكلة الدين وتوصلت إلى أن هناك بديلان توافق عليهما شركة غزة وهما:

أ - البديل الأول: أن تسدد حالاً مبلغ ٣٩٠٠٠٠ جنيه بشيك مقابل تسوية قيمة الدين المرحلة بالكامل.

ب - البديل الثاني: أن تتنازل شركة غزة عن مبنى تكلفته ٥٠٠٠٠٠ جنيه ومجمع إهلاكه في ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه وقيمته العادلة ٤٥٠٠٠٠ جنيه مقابل تسوية قيمة الدين المرحلة بالكامل.

والمطلوب:

١ - إثبات المعاملات المرتبطة بالبديلين لدى الشركتين.

٢ - بأي البديلين تنصح شركة بغداد؟

التطبيق الثالث:

في ٢٠٠٨/١/١ اقترضت شركة المنصورة لصناعة الموبيليا مبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه لمدة سنة من بنك الدقهلية التجاري بفائدة سنوية ٢٠%. وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١ واجهت الشركة صعوبات مالية فلم تستطع سداد القرض وفوائده للبنك. وإزاء هذه الظروف فقد ابرمت الشركة مع البنك إتفاقاً على إعادة هيكلة الدين المستحق للبنك يقضي بأن يتنازل البنك عن

٨٠% من مبلغ الفائدة المستحق عن سنة ٢٠٠٨ وتخفيض معدل الفائدة إلى ١٥% وتأجيل السداد لمدة سنة تنتهي في ٢٠٠٩/١٢/٣١ فإذا علمت أن الشركة نفذت الاتفاق السابق في ميعاده وأن القيمة الحالية لمبلغ جنيه واحد بعد سنة بمعدل ٢٠% تبلغ ٠,٨٣٣.

المطلوب:

إثبات ما تقدم بدفاتر شركة المنصورة للموبيليا وبنك الدقهلية التجاري.

التطبيق الرابع:

في ٢٠٠٨/١/١ اقترضت شركة رفح التجارية بالمنصورة مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه من البنك التجاري بالمنصورة بفائدة ١٥% سنوياً. وفي ٢٠٠٨/١٢/٣١ وبسبب صعوبات مالية تواجهها الشركة فقد اتفقت مع البنك على أن يتنازل عن مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه من الفائدة المستحقة عن سنة ٢٠٠٨ وأن يؤجل سداد القرض لمدة سنة تنتهي في ٢٠٠٩/١٢/٣١، وأن يتم تخفيض معدل الفائدة إلى ١٠%. فإذا علمت أن القيمة الحالية لدفعة قدرها جنيه بعد سنة بمعدل ١٥% تبلغ ٠,٨٧٠.

المطلوب:

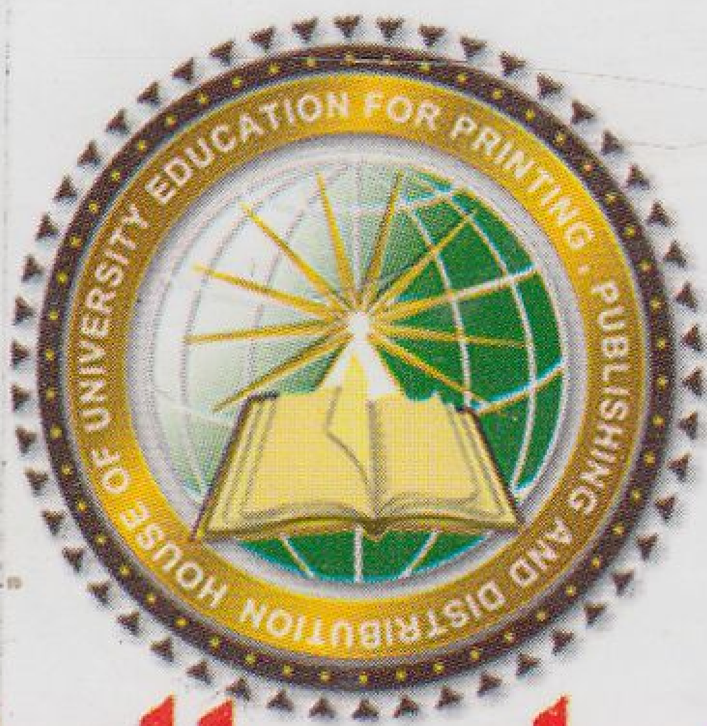
إثبات ما تقدم بدفاتر شركة رفح.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
3	مقدمة
9	**الفصل الأول : المحاسبة عن انضمام واندماج الشركات**
13	انواع الاندماج
14	المعالجة المالية للاندماج
19	المحاسبة عن انضمام واندماج الشركات
00	طرق المحاسبة عن الاندماج
30	اولا : طريقة الشراء – التجميع او التوحيد القانونى
41	ثانيا : توحيد المصالح
51	ثالثا : الاندماج مع احتفاظ الشركات المندمجة بشخصيتها
73	**الفصل الثانى : المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الاجل**
77	مقارنة بين طريقة القيمة العادلة وطريقة الملكية فى المحاسبة
86	بيع الاستثمارات مع تطبيق طريقة الملكية
113	**الفصل الثالث : تجميع القوائم المالية فى تاريخ الشراء**
116	– تكلفة الاستثمارات فى الشركة القابضة تعادل القيمة الدفترية للشركة التابعة
119	- تكلفة الاستثمارات فى الشركة القابضة تزيد عن القيمة الدفترية للشركة التابعة
124	- تكلفة الاستثمارات فى الشركة القابضة تقل عن القيمة الدفترية للشركة التابعة
127	القيود الخاصة بورقة العمل
157	**الفصل الرابع : المحاسبة عن المعاملات بالعملات الاجنبية وترجمة القوائم**
158	الفاهيم الاساسية للمحاسبة عن المعاملات بالعملة الاجنبية من منظور معايير المحاسبة الدولية

الموضوع	الصفحة
ماهية وانوع سعر الصرف من منظور معايير المحاسبة الدولية	162
المحاسبة عن المعاملات بعملات اجنبية	165
المحاسبة عن ترجمة القوائم المالية الاجنبية	223
الفصل الخامس : اللمحاسبة عن اعادة هيكلة الديون	**279**
المفاهيم الاساسية للمحاسبة عن بدائل مواجهة الشركات	280
المحاسبة عن اعادة هيكلة الديون المتعثرة	290
الفهرس	323





دار التعليم الجامعى

١٢ش شادى عبد السلام - برج زهرة الأنوار -مبامى - الإسكندرية -ج.م.ع

تليفاكس :٠٣/٥٥٦٣٩٦١١ موبايل:٠٠٢/٠١٠٠١٨٣١٧٩٦

٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩ Email : dartalemg@yahoo.com